

عطا بكري



الديمقراطية في التكوين

الديمقراطية الاشتراكية نتيجة حتمية لتطور الفكر الديمقراطي

دار العلم للملايين
بيروت

١٩٥٢

EG-AG 60-

B1233



FROM THE
LIBRARY OF
THE
AMERICAN UNIVERSITY
IN
CAIRO

من مكتبة
الجامعة الامريكية بالقاهرة

JC
421
B35X
1952

Bakrī, 'Aṭā

عطا بكري

Dimuqrāṭīyah

الديمقراطية في التكوين

الديمقراطية الاشتراكية نتيجة حتمية لتطور الفكر الديمقراطي

دار العلم للملايين
بيروت

١٩٥٢

RSITY

الجامع

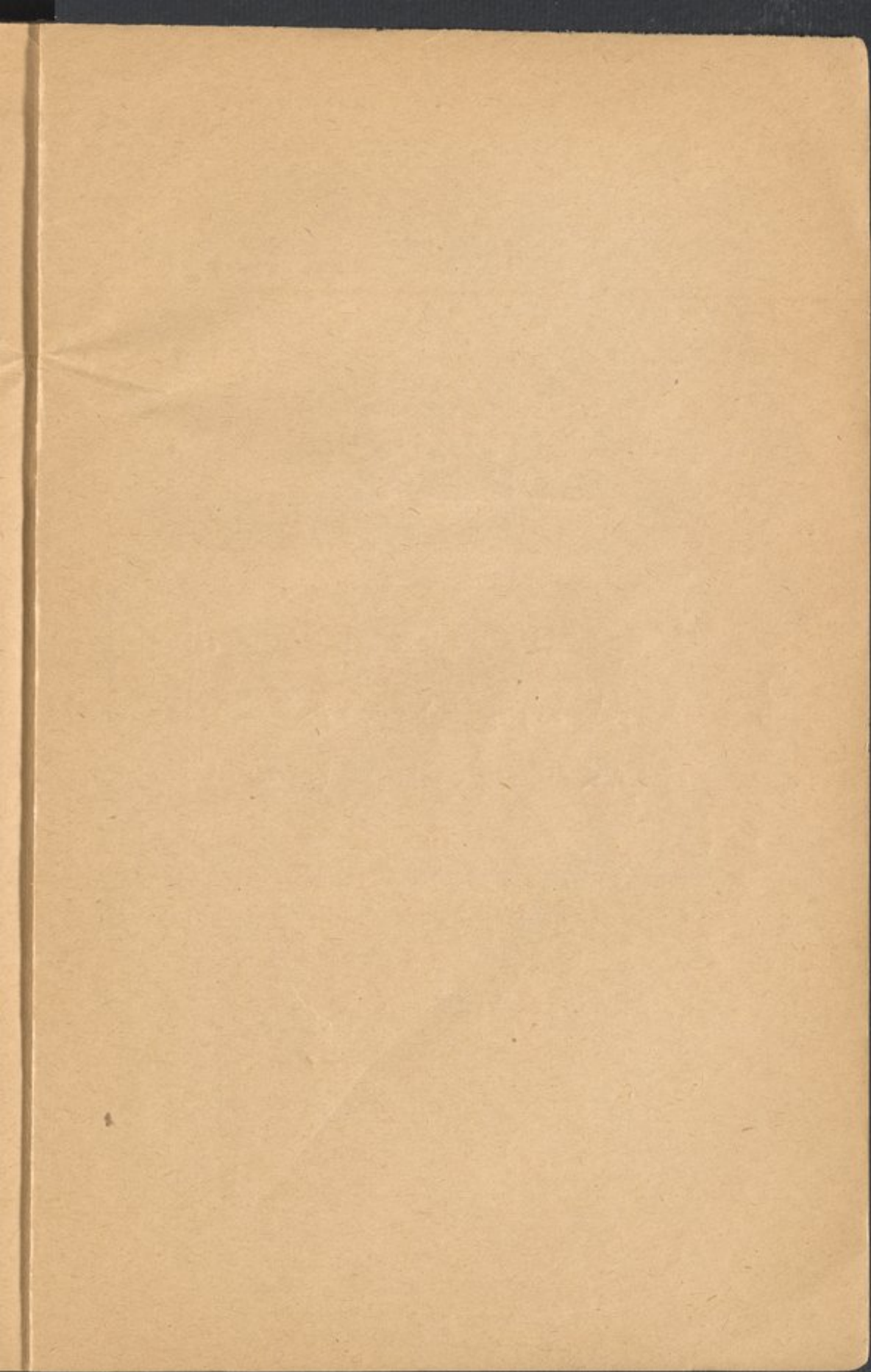
تشرين اول ١٩٥٢ بيروت

الإهداء

•

إلى كل من وقف قلمه ، وشحذ بنانه ،
ووهب فيكره ، وكرس جهوده لمحاربة
الظلم ، أينما كان ، اهدي هذا الكتاب .

عطا بكري



المقدمة

لقد تضاربت الاقوال وتشعبت الآراء في مفهوم الديمقراطية وفي ماهيتها واركائها . فالبعض يصفها بانها حكم الشعب بواسطة الشعب . والبعض ينعتها بانها نظام تتوفر فيه الحرية الفردية في المجالين السياسي والاقتصادي باقل نصيب من السيطرة والتوجيه . والبعض يقول انها النظام النيابي البرلماني ، وحكم الاكثرية . والبعض الآخر يقول انها توفير الرخاء لعامة المواطنين دون اعطاء الحرية الفردية اية اهمية أو اعتبار . ولكن كافة اولئك الباحثين لم يبلغوا المقصود ، وكان مثلهم كقول الشاعر :

وكل يدعي وصلاً بليلي

وليلى لا تقر لهم بذاكا

فكل تعريف من تلك التعاريف التي سبق ذكرها ناقص مبتور . اذ أن الديمقراطية لها اركان اساسية عديدة يجب توفرها بأكملها وبصورة منسجمة كيما تكون الديمقراطية صحيحة سالمة من النقائص والعيوب .

ولقد أخذت على عاتقي سرد تلك الاسس والاركان وتقديمها الى قراء العربية الكرام بهذا المؤلف والذي يليه . عسى ان اكون بهذا قد أدبت بعض الواجب . وفوق كل ذي علم عليم .

عطا بكري

فهرست الكتاب

- ٣ الاهداء
٥ المقدمة
٦ فهرست الكتاب
٩ توطئة : ماهية الديمقراطية و اركانها .
- الكتاب الاول : الديمقراطية في التكوين . ١٧
- الفصل الاول - الديمقراطية وعلاقتها بالعلوم الاجتماعية ١٩
الفصل الثاني - جذور الديمقراطية في العصور القديمة والوسطى ٢٥
الفصل الثالث - جذور الديمقراطية في انكلترا . ٤١
الفصل الرابع - جذور الديمقراطية في فرنسا . ٥٨
الفصل الخامس - جذور الديمقراطية في اميركا . ٧٩
الفصل السادس - تطور الديمقراطية في القرن التاسع عشر
(فرنسا) ٨٨
الفصل السابع - تطور الديمقراطية في القرن التاسع عشر
(بريطانيا) ٩٩
الفصل الثامن - تطور الديمقراطية في القرن التاسع عشر
(مقارنة بين فرنسا وبريطانيا) ١٠٧

الفصل التاسع - تطور الديمقراطية في القرن التاسع عشر (الولايات المتحدة) ١١٧

الفصل العاشر - الخاتمة . ١٢٨

● الكتاب الثاني : أزمة الديمقراطية في القرن العشرين ١٣١

الفصل الاول - الفاشستية مزنة آذار . ١٣٣

الفصل الثاني - الفاشستية ونظرية التركيب العضوي للمجتمع ١٤٩

الفصل الثالث - علاقة السلطة بالفرد في نظر الفاشستية . ١٥٨

● الكتاب الثالث : الديمقراطية الاشتراكية نتيجة

حتمية لتطور الفكر الديمقراطي ١٦٧

الفصل الاول - نشأة الدولة ومصدر التفاوت الطبقي ١٦٩

الفصل الثاني - مراحل التطور الاجتماعي ١٧٦

(١) مرحلة النظام العائلي ١٧٦

(٢) مرحلة النظام القبلي ١٧٧

(٣) مرحلة عهد الرقيق ١٧٨

(٤) مرحلة عهد الاقطاع ١٨١

الفصل الثالث - الثورة التجارية وعهد رأس المال ١٨٣

« أ » عهد الملكية المطلقة ١٨٥

الفصل الرابع - الثورة الصناعية والحركة الاشتراكية ١٨٩

(١) : التشكيلات النقابية ١٩٤

(٢) : الحركة الاشتراكية ١٩٦

(٣) : الاشتراكية الطوبوية ١٩٩

- ٢٠٤ (٤) : اشتراكية الدولة
- ٢٠٩ (٥) : كارل ماركس والاشتراكية العلمية
- ٢١٧ (٦) : الفوضوية والسنديكالية
- ٢١٧ « أ » الفوضوية
- ٢٢٠ « ب » السنديكالية
- ٢٢٣ (٧) الحركة العمالية في بريطانيا
- ٢٢٥ « أ » الجمعية الفابية
- ٢٢٨ « ب » حزب العمال البريطاني
- ٢٣٠ الفصل الخامس - علاقة السلطة بالفرد .
- ٢٤٠ مراجع الكتاب

توطئة

ماهية الديمقراطية واركائها



الديمقراطية ، كفكرة وكمثل اعلى ، مرت عليها ادوار عديدة كان لها في كل دور مفهوم خاص يختلف عن مفهومها في الادوار الاخرى . كما ان الديمقراطية المطبقة حالياً في مختلف الاقطار تختلف الواحدة عن الاخرى اختلافاً ليس فقط في التفاصيل بل وفي المبدأ ايضاً . ففي كل من انكلترا وفرنسا والولايات المتحدة وسويسرا والسويد نظم ديمقراطية ولكنها ليست على شكل واحد وليست مؤسسة على وتيرة واحدة .

فكلمة الديمقراطية لم تكن توحى الى الذهن في عهد بروتاغوراس وافلاطون نفس المعنى الذي اوحته في عهد جون لوك وجان جاك روسو . كما ان هذا المعنى يختلف جد الاختلاف عما يقصد بالديمقراطية اليوم في عهد هارولد لاسكي وكارل ماركس وجون ديوي .

فلقد كان المجتمع الاغريقي الاثيني مكوناً من دويلة صغيرة ذات عدد قليل من النفوس . فكان بإمكان المواطنين ان يحكموا انفسهم بصورة مباشرة وبطريقة جماعية . فكانت المحاكم شعبية ،

والقوانين يشرعها الشعب .

وفي القرن الثامن عشر ، حينما كانت الشعوب الاوربية في بدء نضالها من اجل الحرية ، وفي اول عهد تشكيل المجالس النيابية ، لم يكن الاقتراع عاماً ، ولم يمنح حق الانتخاب الا لأقلية ضئيلة من السكان . فلقد كان عدد الناخبين في انكلترا مثلاً قبل عام ١٨٣٢ لا تزيد نسبته على ١ من ٨٠ من مجموع السكان الراشدين . وكان يشترط بالناخب ان يكون ذكراً وان يكون حائزاً على ملكية خاصة . وذلك لأن المطالبين بالحقوق السياسية كانوا من الطبقة الوسطى فقط . لذا فقد كانت الاغلبية الساحقة من الامة محرومة من المساهمة بادارة دفة الحكم ، ومسلوبة منها حقوقها الشرعية .

واليوم ، وارب كان حق المساواة السياسية سائداً وحق الانتخاب عاماً شاملاً ، الا ان هنالك بعض القوى والتيارات التي لا ريب في تأثيرها على جو الانتخاب ، فتجعل الارجحية لطبقات معينة دون اخرى ، فتقضي واقعياً على مبدأ المساواة والتكافؤ بالفرص الذي هو اس جوهرى من اسس الديمقراطية الحقيقية . ولكن تقدم الفكرة الديمقراطية هذا التقدم الباهر في العصور الاخيرة ، وقطعها اشواطاً بعيدة رغم العوائق الجمة التي اعترضتها ، واعتقادنا الجازم بتطور البشرية المستمر في طريق النشؤ والارتقاء رغم بعض الانتكاسات الوقعية الطفيفة يجعلنا متفائلين من ان مستقبل البشرية غداً سيكون اسعد منه اليوم وان البشرية ، في تجاربها في اختبار الزمان ، دائماً واجدة الطرق التي تقودها الى حياة

اسعد ومستقبل افضل وارشد .

أما الديمقراطية بمفهومها الحالي فانها فكرة مثالية نبيلة ،
تتسامى بالانسانية إلى مراقبي العزة والكرامة ، حيث انها
تتقمص فكرة الحرية والمساواة والعدل الاجتماعي .

الديمقراطية عقيدة ترمي الى تحقيق قيم عليا تتفق ومستوى
البشرية اليوم وتؤدي الى سعادة الفرد والمجموع . حيث انها
تبث في كل فرد احترام ذاته ، والاعتزاز بكرامته ، والشعور
بأهميته الاجتماعية لا فرق في ذلك بينه وبين أي فرد آخر فيما
يتعلق بالحقوق الانسانية من سياسية واجتماعية واقتصادية .

والديمقراطية هي نظام في الحكم يجعل كل فرد ، بصورة
مباشرة او غير مباشرة ، يساهم في تشريع القوانين . يساهم فيها
بذاته أو بواسطة ممثله الذي ينوب عنه .

فالشعب الذي تطبق عليه القوانين ، وتفرض عليه الضرائب ،
وترسم في سبيل مصلحته وسعادته النظم والتصاميم انما هو احق
الناس بالمساهمة بسن تلك القوانين وتقدير الضرائب ورسم
المشاريع . إذ هو أدري الناس بحاجاته واعلم الناس بمصالحه .

الديمقراطية تجعل السيادة للأمة جميعاً ، لا لشخص معين أو
فريق من الناس . وتستهمل الأمة حقها في السيادة بواسطة
النظام التمثيلي الصحيح ، الذي لا تدخله عوامل ومؤثرات
خارجية تحد من تلك السيادة .

والديمقراطية لا تعترف لطبقة أو طائفة من الناس بأن
تحوز على امتيازات مبنية على اساس الوراثة أو المال أو

العنصرية أو العقيدة .

ففضيلة الديمقراطية في صميمها قضية أخلاقية قبل كل شيء .
إنها تفترض أن كل فرد من حقه الطبيعي ، بصفته عضواً في جماعة
أن يندس السعادة . وكل نظام في الحكم ينكر على الفرد ذلك
الحق ان هو إلا نظام غير صالح وغير مشروع .

ولربما احتج البعض ان الحكماء هم أعرف من العامة من افراد
الشعب بما هو خير لهم . وهؤلاء الحكماء متأهبون لأن يزودوا
الشعب بكامل حاجاته ويضمنوا مصالحه .

ولكن التجارب التاريخية قد كذبت ذلك الرأي واثبتت
بطلانه . وفي الحقيقة ان كل الانظمة التي كان الحكم فيها بأيدي
طبقة صغيرة ، كانت هنالك فوضى نتيجة لاصطدام مصالح تلك الفئة
الحاكمة وبين مصلحة المجموع . فتكون النهاية ، غالباً ، اندلاع
نار ثورة تزهق فيها نفوس وتهرق دماء .

ولقد ظهر في ادوار التاريخ الكثيرون ممن انتقدوا النظام
الديمقراطي . وعلى رأس هؤلاء افلاطون الذي حمل في كتابه
« الجمهورية » بعنف على الديمقراطية التي كانت مطبقة في عهده في
أثينا والتي أعدم استاذة سقراط في زمنها . ولعل تلك الحادثة
المؤلمة كانت احد الاسباب التي اثارت حفيظته فضاغت عداؤه
للميمقراطية واضرمت في قلبه جذوة الغيظ عليها . هذا من جهة
ومن الجهة الثانية فانه عندما كتب مؤلفاته كان يرى أمامه نوعاً
من الديمقراطية البدائية المحدودة بحدود النظام الاقتصادي السائد
حينذاك ، ذلك النظام الذي كان يميز الرق ولا يعمم حسنات

الديمقراطية وحقوق المواطنة على الرقيق المستعبدين وكانت تلك الديمقراطية غير ذات أثر عميق، لأنها كانت في عهد لم تكن الاحوال الاجتماعية والمستوى الثقافي قد ساعدت على الوصول الى تلك المثل العليا . فلقد كان الشعب اليوناني في بدء فهمه للنظرية الديمقراطية ولم يكن قد هضمها بعد .

والنقطة الرئيسية التي ارتكز عليها افلاطون في فلسفته هي أن « المعرفة Knowledge » هي أساس الخير والفضيلة Virtue . اذن فالصالحون هم الفلاسفة والعلماء المتنورون . لذا فهو لاء هم احق الناس بالحكم . وليس هنالك الا طريقة واحدة في الحكم ، ولا يعرف تلك الطريقة الا المفكرون والفلاسفة . أما عامة الاهلين الذين تنقصهم المعرفة والثقافة ، المسوقون بشهواتهم ونزواتهم ورغباتهم فليسوا قادرين على معرفة طريقة الحكم الرشيدة . ولذا فانهم ، اذا ما استحوذوا على مقاليد الامور ، يوجدون حالة من القلق والاضطراب والفوضى مما يؤدي الى التعسف والطغيان .

ولقد فات افلاطون ان شعوره بالازدراء بالشعب ، انما هو الآفة التي يجب أن يخشى شرها ، والتي اذا ما تبلورت لدى الحكام تؤدي حتماً الى حالة الظلم والطغيان التي يخشاها والتي يحاول تلافيها . وان نظام افلاطون في الحكم ، كما شرحه في جمهوريته ، انما هو نظام وهمي خيالي لا اثر له في الحياة الواقعية . كما ان نظريته اذا ما درست على ضوء الحقائق العلمية والنفسية الحديثة وجدت واهية ضعيفة الاركان لا يسندها الحق ولا يثبتها الواقع . ولقد وجهت الى الديمقراطية انتقادات مشابهة لتلك من قبل

بعض المفكرين المعاصرين، مدّعين ان الديمقراطية هي حكم العوام الذين هم عديمو الكفاءة والقابلية لادارة دولاب الحكم بتعقل وسداد رأي . اذ انهم ليسوا قادرين على معرفة الآراء السديدة حيث ان الجهود ديدنهم وعدم القابلية لفهم الافكار الجديدة شأنهم وصفتهم . اما العمل السديد والحكم الرشيد والسير نحو التقدم فانها من خصائص النخبة المختارة التي لولاها لبقيت البشرية ساكنة في المغاور والكهوف .

ولقد فانت هؤلاء المنتقدين حقيقة الديمقراطية وماهيتها . الديمقراطية ليست حكم الغوغاء او سيطرة الجهلاء . الديمقراطية ما هي الا تحرر الناس قاطبة من اغلال العبودية التي كانوا يرسفون بها تحت ظل الحكم الارستقراطي المطلق . تلك الاغلال التي استعملتها الاقلية لحكم الاكثرية .

ولم تكن تلك الاقلية بالنخبة المختارة ، ولم تكن سيطرتها مستندة على سعة معرفتها وفهمها ومداركها ، ولا على سمو مبادئها ونبل مقاصدها وعلو منزلتها الاخلاقية والثقافية . لا ، بل كانت زعامتها مستندة على ظروف قسرية وعلى حكم الوراثة ، فلقد جاءهم النبل والشرف من اسلافهم طبعاً يجرجر اذياله . فانقلب ذلك الشرف والنبل الى شر وبيل على الناس ، والى نبال موجهة الى صدور حملة الفكر واعلام الحكمة ودعاة المثل العليا والقيم الاخلاقية من ابناء الشعب .

فان هؤلاء ، في الحقيقة ، كانوا سبب الجود . اذ هم الذين قيّدوا العقول بسلاسل التعصب الذميم ، والتمسك بالقديم ، واجبروا ذوي

العقول النيرة على أن يسيروا خلف ركبهم ، وإلا فيسومونهم
الحُسف وسوء العذاب .

نعم . ان الطبقة المختارة الحقيقية ، النخبة المتصفة بحصافة الرأي
وسمو المدارك ونبيل المقاصد كانت اكثر الناس مكابدة من سوء
تصرف اولئك الحكام الجاهلاء الذين استغلوا العاطفة الدينية لتقوية
مركزهم ، ورفعوا راية « الحق الالهي » لصالحهم .

فلم تكن الطبقات الحاكمة حكماً مطلقاً هي التي قادت البشرية
نحو التقدم . بل الذين قادوها هم اولئك الحكماء والفلاسفة والعلماء
الاعلام ، اصحاب العقائد الجديدة الذين حرروا عقولهم من قيود
الرق ، وارسلوها طليقة تنشد الحقائق الكونية ، وتتصيد المعرفة
من خلف ظواهر الاشياء . فهؤلاء الذين حاربوا الجود ، وكافحوا
الظلم ، وثاروا على التعصب والتقاليد الموروثة هم الذين اثاروا
السبيل ، وما زالوا ينبرونه ، ولن ينفكوا من إنارته الى البشرية
نحو حياة اصلح ومستقبل افضل . فاولئك الفلاسفة هم الذين استهدفوا
ايصال البشرية الى الحياة الانسانية الرفيعة ، حيث تتوفر في المجتمع
البشري الصفات الانسانية المثالية السامية .

الديمقراطية في حقيقتها تدعو الى نظام تكون فيه الحرية
شاملة . فلا قيود ولا أصفاد ، ولا حواجز تحدد الافكار من إبداء
آرائها الى الملاءمجة كاملة . فحرية الرأي ، وحرية العقيدة ،
وحرية النشر ، وحرية الاجتماع ، وحرية تشكيل الاحزاب يجب
ان تكون مصونة . فيكون المجتمع عندئذ كبودقة تنصهر فيها
الآراء والعقائد والنظريات المختلفة فيظهر غثها من سمينها وحقها

من باطلها .

ففي الديمقراطية وحدها ، عندما تكون الافكار طليقة ،
والدعاية الى الآراء حرة ، يعمل تنازع البقاء وبقاء الاصلح عمله ؛
فيقضي على جذور الآراء الفاسدة . وعندئذ تنمو بذور الآراء
الصالحة وتترعرع وتنتشر وتسود .

والديمقراطية الحالية ، بما تتقصره من نظام تمثيلي حزبي ، تفتح
السييل واسعاً الى حملة مشعل نور العقل وارباب الكفاءات لأن
يتزعموا الأمة ويقودوها الى ما فيه خيرها وصلاحها وسعادتها .

وتحت ظل النظام الديمقراطي ، وما فيه من مبدأ المساواة ،
يعم التعليم وتنتشر الثقافة وتتكاثر الفرص وتزول الفوارق بين
الطبقات . فتصبح الجماهير كلها شعباً واحداً مكوناً من افراد
لكل واحد منهم عزته وكرامته ومنزلته في المجتمع . لا فرق في
الحقوق الاجتماعية بين رئيس للجمهورية واصغر كاتب مثلاً . فكل
واحد يؤدي رسالته في الحياة ، وكل واحد يؤدي خدمة الى
المجموع .

فاذا قيل ، والحالة هذه ، السيادة للشعب فلا يقصد من ذلك
السيادة للغوغاء ضد طبقة مسماة بالنبلاء . اذ ليس في المجتمع ، تحت
نظام ديمقراطي صحيح ، طبقات تختلف او تمتاز بمكاناتها الاجتماعية .
بل يقصد منها السيادة للمواطنين قاطبة الذين تظهر ارادتهم اجماعية
بما يدعى الارادة العامة « General Will » .

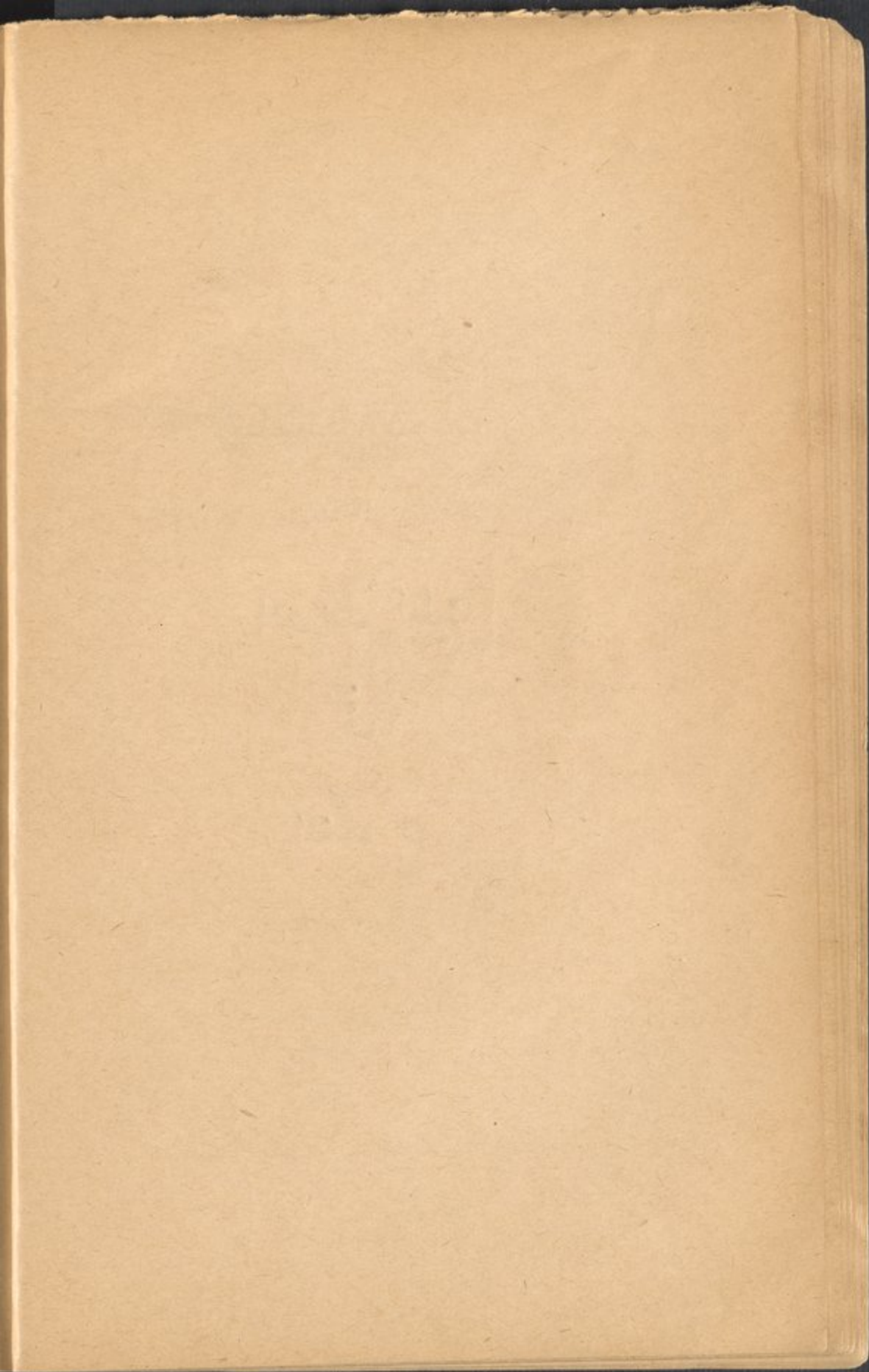
الكتاب الاول

•

الربمفراطية

في

التكوين



الفصل الاول

الديمقراطية

وعلاقتها بالعلوم الاجتماعية



الديمقراطية كلمة صغيرة مبناها وكبير معناها ؛ لا تضاهيها كلمة في شدة تعلق الناس بها ، وكفاحهم في سبيلها في مختلف الادوار التاريخية ، خاصة الحديثة منها .

غم اسمها الملاء ، وقل منهم من يفهم كنهها ويعرف حقيقتها بكامل اهدافها واركانها . فلو سئل عدد من الاشخاص عنها لأجاب كل واحد بجواب يختلف عن اجوبة الآخرين .

وفي العالم اليوم كئلتان من الدول ذوات نظم في الحكم جد متناقضة ومناهج متعارضة ؛ وكل منها تدعي الديمقراطية وتتغنى بها . وفي العالم اليوم دول ذات نظم بدائية ، وقوانين سقيمة بالية ، ومع كل ذلك نجد كلاً منها تتباهى بانها تطبق آخر ما انتجته قرائح القرن العشرين من ديمقراطية مثالية .

ولقد شغلت الديمقراطية افكار الفلاسفة والمفكرين في مختلف

العصور والادوار . فمن قادح ومن مادح ، ومن جامع وشارح ،
ولكن تضاربت الافكار عن كنهها واختلفت النظريات فيما يتعلق
بوضع تعريف جامع لها .

وذلك الاختلاف في وجهات النظر المختلفة فيما يخص مفهوم
الديمقراطية امر طبيعي ناجم عن طبيعة الديمقراطية ذاتها وعن
طبيعة الموضوع الذي تدور حوله .

فموضوع الديمقراطية سياسي واجتماعي . والعلوم الاجتماعية
تختلف عن العلوم الطبيعية بصفة بارزة هي ان الثانية تدور حول
العالم الطبيعي الذي تسيطر عليه سنن وقوانين ثابتة لا تتغير ولا
تتبدل ، والذي هو بصفته المادية يمكن قياسه ومعرفة صفاته
وخصائصه . فوظيفة العلوم الطبيعية اجراء التجارب من اجل
معرفة ظواهر المادة الكونية وخصائصها الكامنة وعلاقة تلك
الظواهر ببعضها ، واكتشاف تلك القوانين الطبيعية الثابتة التي
تتحرك وتتفاعل تلك المادة بموجبها .

اما العلوم الاجتماعية فانها تختلف عن تلك اختلافاً جوهرياً
بيئياً . حيث انها تستهدف بموضوعها الانسان في حياته الاجتماعية .
انها تدور حول الانسان كشخص عاقل ضمن مجموع ؛ له حقوق نحو
نفسه ، وله واجبات تجاه المجموع وتجاه الافراد الآخرين . كما ان
للمجموع حقوقاً على كل من اولئك الافراد ، وله واجبات يجب
ان يؤديها لصالح الافراد الذين يتكوّن منهم .

اذن فالعلوم الاجتماعية غايتها دراسة الانسان ، وتعيين علاقة
الافراد ببعضهم وتبيين تصرفاتهم وسلوكهم في منظماتهم الاجتماعية

ورسم المثل العليا لما يجب ان تكون عليه تلك التصرفات وتحديد الاسس والقواعد التي يجب ان تبني عليها تلك العلاقات .

وهذا مصدر الصعوبة في موضوع العلوم الاجتماعية وسبب الارتباك الذي أدى الى ذلك التباين الجسيم ، وتلك الاختلافات الواسعة بين وجهات النظر المختلفة .

فان الانسان كائن معقد التكوين ، يسير حسب نوااميس عديدة ويتأثر بعوامل تفوق الحصر . وهذه النوااميس والعوامل تختلف باختلاف الناس ، وباختلاف الامم والاقوام ، وباختلاف الادوار التاريخية التي مرت عليها البشرية في تطورها .

وان هنالك عوامل هي فوق طاقة الانسان ان يسيطر عليها ؛ وهي التي توجه سلوكه وتصرفاته ، وتؤثر على اسلوب تفكيره ، وتبلور مفاهيم المثل العليا التي ينشدها ويعتقها ، كالعوامل التاريخية التي تكونت العادات والتقاليد التي يصعب التمرد عليها او التماس من قبضتها ، والتي لها اثر كبير على كيان الافراد والجماعات . ثم عامل البيئة والمحيط . والعوامل الطبيعية والجغرافية . فكلها تلعب دوراً فعالاً في تكوين العقل البشري وتوجيه فعالياته وأساليب تفكيره . وعامل التربية الذي لا تنكر شدة اهميته وعظيم أثره في توجيه سلوك الانسان . وعامل الوراثة واثره على الكيان الجسمي والعقلي وعلى الاستعداد للعواطف والانفعالات . وعامل المصلحة ؛ فللمفرد مصالح ورغبات جسمية ونفسية وعقلية تدفعه لاتخاذ كافة الاسباب لتطمينها . وكثيراً ما اصطدمت تلك الرغبات والمصالح مع رغبات الآخرين

ومصالحهم . وما حوادث التاريخ الا سلسلة من ذلك الصدام بين مصالح الافراد مع بعضهم ، ومصالح الجماعات والاقوام مع بعضها . وهذا نفسه سبب تلك السلسلة المتصلة الحلقات من الكفاح والثورات والحروب . وهو نفسه كان الحافز للنشاط الفكري عند بعض ذوي العقول الفعالة ، والدافع للبحث عن المثل العليا والطرق التي توصل الى الانسجام بين تلك المصالح بما يؤدي الى تعميم الطمأنينة والسلام .

فليس هنالك مثل عليا ومبادئ اخلاقية وسياسية مطلقة توافق كل الاحوال ، وتنطبق على كل زمان ومكان . فما كان صالحاً في دور من الادوار التاريخية ليس صالحاً في دور آخر ، وما هو صالح لقوم هو غير صالح لغيرهم من الاقوام ، وما اعتبر خيراً في عصر من العصور اعتبر شراً في عصر آخر . فالمثل نسبية تناسب الاحوال المختلفة ، وتنسجم مع المستوى العقلي والثقافي للافراد والشعوب .

لذا فقد ظهر في كل عصر مصلحون دعوا الى مثل جديدة حلت محل القديمة ونسختها . ودعوا الى تطبيق تلك المثل تطبيقاً عملياً على الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية .

ولقد كانت البشرية على الارض ، منذ ان بزغ فجر الانسان ، وكأنها في مدرسة عملية ، دائمة التجارب ، ودائبة على التحول من حال الى حال ومن نظام الى آخر حسب النتائج التي تتوصل اليها من تجاربها . فكانت البشرية تجري تجارب على نفسها وعلى حياتها الاجتماعية بصورة عملية مستمرة . فكلما أحست بفساد نظام استبدلت

به نظاماً اصحح يوافق متطلبات العصر ، ويناسب مستواها في ذلك
الحين . وبعدئذ ، حينما تستمر البشرية في سيرها نحو التقدم
والارتقاء ، تصل الى مستوى لا ينسجم والنظم القائمة فتستبدل
بها نظاماً اخرى اصحح مما سبقها ، واكثر انسجاماً مع المستوى العقلي
الجديد . وهكذا دواليك . . .

والامم تختلف باستعدادها وقابليتها للتقدم ولتكيف
انظمتها حسب الاحوال المتبدلة . فمن الامم من يلزمها الجمود
الفكري وتبقى ملازمة حالتها الطبيعية دون تغيير او تبديل ، كما
هي الحالة مع سكان استراليا الاصليين وبعض قبائل افريقيا
الزنجية .

وبعض الامم يكون تقدمها بطيئاً فتبقى مقدسة لطرق الحياة
القديمة وتمسكة بها مما يقيدھا فيمنعھا من ان تخطو خطوات واسعة
نحو التقدم ، فتقصر عن ملاحقة الامم التي تسبقھا في مضار الارتقاء .
وهناك امم حررت عقولھا من سلاسل الجمود ، وحلقت
بافكارھا في اجواء الرقي ، وسارت نحو التقدم سيرا حثيثاً لا
يعوقھا دون ذلك عائق . لا تلتفت الى الماضي الا بقدر ما يدفعھا
الى الامام قدماً . فليس للماضي في نظرها قدسية ، وليس له اهمية
الا لأنه درجة في سلم التقدم والارتقاء . فهذه الامم هي التي
برزت ففاقت غيرها في كافة مناحي الحياة البشرية من عقلية
وروحية وفنية وسياسية واجتماعية وثقافية . وهي التي ظهر فيها
العدد الوفير من قادة الفكر وزعماء الاصلاح الذين قادوا البشرية
فاوصلوها الى ما هي عليه من التقدم في كافة مناحي الحياة .

وان الديمقراطية ، كمثل أعلى وكنظام سياسي واجتماعي ،
لا توافق إلا الجماعات التي وصلت الى حد رفيع من المستوى
العقلي والثقافي ؛ وتناسب تناسباً طردياً مع ذلك المستوى .
لذا فلم تظهر فكرة الديمقراطية على أشدها الا حينما بلغت
البشرية سن رشدها ؛ فزاد وعيها وتكامل عقلها . حينما
تخلصت من عبودية العقائد البالية البدائية وتخلصت من فكرة
الحق الالهي للحكام وعقيدة أحقية الفوارق بين الانام ، تلك
الفوارق التي تقسم الناس الى حاكم مستبد ، هيأة المقادير لان
يحكم ويسود ، ومحكومين تستوجب له عليهم الطاعة والخضوع .
فلما نبذت البشرية تلك الاغلال التي اوجدها اصحاب المصالح
من الكهنة وذوي السلطان ، لتحكم في رقاب الناس والسيطرة
على عقولهم والحد من مدى تفكيرهم ، عندئذ اخذت البشرية
تتطلع الى سماء الكرامة الانسانية ، وترفع رأسها عالياً منادية
بالعدالة الاجتماعية ، ومطالبة بالحرية والمساواة .

الفصل الثاني

الديمقراطية في العصور القديمة والوسطى



ان العلوم الاجتماعية ، كبقية العلوم ، لا يمكن ان تنبت وتزدهر وتثمر الا في بيئة يكون فيها العقل البشري متحرراً من القوى التي تجبره على ان يستوحي المعرفة من جهة معينة ليس للعقل فيها نصيب . انها لا تنمو الا في محيط يكون فيه الفكر طليقاً في فضاء الكون الفسيح يستطلع المعرفة فيلتقط حباتها من كل جانب فيربطها ببعضها وينسقها ويجعلها بشكل منظم جامع شامل يسمى علماً .

وهذا لم يحدث في الشرق القديم الا بحدود . فلقد كانت حكم الكهنة والملوك المطلق قد قيدت العقول فلم يعد بمستطاعها الافلات من هيمنة الآراء التي قد فرضت عليها فرضاً .

ولقد كانت الامة اليونانية ، في العصور القديمة ، هي الاولى التي

أطلقت الفكر من عقاله ، ومنحته الحرية التامة لأن يصول ويجول في اجواء المعرفة دون حسيب او رقيب . ففي هذه البيئة ظهرت طريقة البحث العلمي ؛ تلك الطريقة التي ازدهرت في العصر الحديث مما سبب هذا التقدم الذي نشاهده الآن في كل من ميادين العلم والفلسفة والحياة الاجتماعية والسياسية .

نعم ، لقد ظهرت اسس العلوم الاجتماعية في عهد الاغريق القدماء ؛ فظهرت فكرة الديمقراطية ونبئت في رؤوس قوم كان لهم القدح المملئ بين الاقوام في تشييد اسس الحضارة البشرية وتثبيت دعائمها على اساس وطيد من العلم والفن والفلسفة .

وان كلمة «ديمقراطية» تعريب لكلمة «Demokratia» اليونانية . ومعناها حكم الشعب . وهي منحوتة من كلمتين : اولاهما «ديموس» demos بمعنى الشعب ، والاخرى «كراشيا» kratia ومعناها حكم .

لقد كانت تلك الامة الصغيرة - امة الاغريق - ذات خصوبة بانتاج العبقريات الجبارة والقرائع الوقادة الطليقة التي لا تقيدها الاغلال والاصفاد . فلقد كانت ذات فعالية منقطعة النظير، وكانت لا تصبر ولا تستقر على حال . بل كانت دوماً تتطلع الى كل ما هو الافضل في الحياة السياسية والفنية والعقلية . وهذا شأن النفوس العالية الفعالة التي لا تصبر على القديم ، ولا تتبع سنة اولئك الذين ان سئلوا أجابوا : « رأينا آباءنا على هذا ، وانا على آثارهم لمقتدون » .

لذا فكثيراً ما حدثت في اليونان من الانقلابات التي غيرت النظم القائمة . اذ ان العقلية الفعالة دائماً تتطلع الى الاستزادة من

التجاريب كي تتوصل الى ما يسبب سعادة الفرد وسعادة المجموع .
فلقد طُبق في اليونان نوع من الديمقراطية ، بالرغم من نواقصها
العديدة ، كانت لها بعض المزايا التي ظهرت آثارها على الحياة اليونانية
القديمة . فلقد كانت عندئذ حياة الفرد و امواله مصونة ، وشعور الفرد
بواجباته الاجتماعية قوياً ، والاعتزاز بما حقق من الآثار المدنية
والاجتماعية عظيماً .

وكانت آئيننا هي السبابة في كل مضامير التقدم العقلي
والاجتماعي وكانت هي التي تمثل الديمقراطية وحكم الاكثرية الشعبية
في بلاد اليونان ، مقابل سبارطه العسكرية التي كانت تمثل حكم
الاقلية المستبدة الاوليفاركية « Oligarchy » .

وكان هيرودتس المؤرخ اليوناني الشهير ، بعد دراسته لأنظمة
الحكم في بلاد فارس ومقارنتها بالانظمة اليونانية ، قد توصل الى
ادراك البون الشاسع بين النظامين . فلقد كان نظام الحكم الفارسي ،
على حد قوله ، مؤسساً على الطغيان وعلى عدم شعور بالمسؤوليات
من قبل الحكام . بينما كان نظام الحكم في اليونان يستهدف سعادة
كافة المواطنين الاحرار . وكانت من جملة خصائصه مساواة الجميع
امام القانون ، وتوفير الحريات السياسية والحقوق المدنية الى جميع
المواطنين الاحرار .

وكان عهد بريكليس « Pericles » في القرن الخامس قبل الميلاد
عصراً ازدهرت فيه الديمقراطية ، وقدست الحرية . وكان بريكليس
يمقت فرض القوانين التي تحدد من حريات الافراد وكان من رأيه
وجوب ترك الفرد لنفسه حراً بتوجيه سلوكه كي يكون أهلاً

و كفوّاً لأداء مهام واجباته تجاه المجتمع .

وقلما كانت الدولة ، في ذلك العهد ، تتدخل في شؤون الناس الى درجة تحد من حرياتهم ، او تمنع حرية النشر وحرية الكلام . بل لقد كانت مسرحيات اريستوفان تمثل على المسارح بحرية كاملة بالرغم مما فيها من نقد مرّ لاذع للآثينيين ولساستهم .

ولقد ركز السفسطائيون اهتمامهم على الفرد لا على الجماعة . وأكدوا اهمية الفرد الذي هو احدى الدعائم التي يبنى عليها المجموع . ولقد ذهب بعضهم بعيداً - بالنسبة الى الاحوال السائدة في ذلك الآن - وذلك بانكارهم وجود اختلاف مطلق بين الاحرار والعبيد .

وهاجم « يوريبيديس Euripides » الأنظمة التي تجعل المرأة احط في مستواها الاجتماعي من الرجل .

ولقد دعا « لايكوفرون Lycophron » الى عدم وجود اي اختلاف او اي تمايز بين الناس عند الولادة . فالجميع سواسية امام الله وامام الناس حينما يولدون . فسبق جون لوك بهذه الدعوة . ولقد اجمع المفكرون السياسيون اليونانيون على احترام شخصية الفرد ، واعتبار الدولة أداة لخدمته وتوفير السعادة له .

ولقد برهنت آثينا ، عند تطبيقها النظام الديمقراطي ، على ان الدولة التي اسس نظامها على مبدأ المساواة انما هي حقاً دولة الاحرار .

وكان سبب انحلال النظام الديمقراطي في اليونان وانهياره احتلالها من قبل فيليب المكدوني . اذ ان اليونانيين لم يكونوا قد

ادر كوا اهمية جمع شمل الامة اليونانية بوحدة تجمع شتاتها، ونوحد جهودها الدفاعية لمقاومة هجمات الاجانب، وايقاف غزوهم، وصدّ عدوانهم. لذا فلم تصمد الامة الاغريقية امام العبقرية العسكرية للمملكة المكدونية.

ومنذ ان زالت التجربة الديمقراطية في آثينا أصيبت الحركة الديمقراطية بنكسة، واستولى عليها ركود شامل، دام حتى العصور الحديثة، لولا بعض الحركات الضعيفة والمهمسات الخافتة التي نفتتها بعض النظريات الفلسفية والعقائد الدينية آنذاك.

فلقد ناصر الفلاسفة الرواقيون قضية الحرية، وأكدوا حقوق الفرد وأيدوه ضد السلطة. وتمسكوا بقانون الطبيعة، واعتبروه اسبق وافضل لهداية المجتمع من العرف والعادات والقوانين الوضعية.

ففي العهد الروماني عمت الفلسفة الرواقية فظهرت آثارها على القوانين وعلى آراء بعض المفكرين امثال شيشرون، وسنيكا، وغايوس الذين نادوا بالمساواة لجميع الناس ودعوا الى شرعة القانون الطبيعي الذي يمنح حق التكافؤ لكافة المواطنين.

ولقد كانت حرية التفكير محترمة عند الرومان ولم يكن للعقل قيود تحد من طلاقته. فانتشرت المذاهب الفلسفية التي تعطي للفرد الأهمية الكبرى. وكانت القاعدة التي قامت عليها السياسة الرومانية هي التسامح مع كافة الآراء والمعتقدات في كافة ارجاء الدولة الرومانية. كانت الحالة هكذا طوال عهد الجمهورية والامبراطورية الاولى. وما أن اتحدت الفلسفة الرواقية مع الديانة المسيحية التي بشرت بان

الناس جميعاً سواسية في نظر الله كما جاء في رسالة القديس بولس الى اهل لي غلاطيه : « ليس يهودي ولا يوناني ، ليس عبد ولا حر ، ليس ذكر ولا انثى . لأنكم جميعاً واحد في المسيح يسوع » حتى تولدت نظرية جديدة في حقوق الانسان ، تلك النظرية التي لو حققت في حينها لدفعت بالبشرية الى الديمقراطية خطوات .

ولكن ما جاء في الديانة المسيحية من دعوة الى المساواة كانت في حقيقتها دعوة روحية اخلاقية اكثر منها دعوة سياسية اجتماعية . لذا ما ان امتزج الدين بالدنيا ، وأصبحت الديانة المسيحية هي الديانة الرسمية لروما حتى اندثرت حياة المساواة التي عاشها المسيحيون الاولون تحت ظلها وزالت الدعوة الى الاشتراكية وشيوع الملكية التي طبقوها عندما كانوا فئة مضطهدة . فوضع رجال الكنيسة ايديهم بايدي الطغاة المستبدين ، واخذوا يدعون الى إطاعة اولي الامر بغض النظر عن اعمالهم وسلوكهم تجاه المجتمع وتجاه الحق والعدالة . وصارت المسيحية تستعمل اداة للتقاليد العتيقة البالية ، ودعامة للقديم ، ودرعاً يحمي خلفه المستبدون والمحافظون على الامتيازات المغتصبة ، وتريقاً لتخدير روح الشعوب عن المطالبة بحقوقها المسلوبة . وهكذا انعكست الآلة في الامبراطورية الرومانية ، فامتحت سياسة التسامح ، وحلت محلها سياسة العنف والكبح .

ولقد اتجهت سياسة الدولة الرومانية الى تقوية الدين من جهة وذلك لربط المواطنين برباط وثيق فيشدد بهم أزر الدولة ، ومن الجهة الاخرى الى تعزيز نفوذ السلطة المركزية وجعلها مهيمنة

مسيطرة على ارادات الافراد ، ومن الجهة الثالثة الى مقاومة الآراء الحرة والافكار الجديدة من فلسفية وسياسية حتى لقد قاوم اولو الامر في روما تغفل الفلسفة اليونانية وحظروا دراستها .

فحمت السياسة الدين في هذا الدور في روما وأيد الدين السياسة . وكانت بينهما رابطة قوية من الاتفاق والانسجام . وظهرت طبقة الاكليروس التي حازت امتيازات واسعة النطاق .

اما القرون الوسطى فلم تكن بيئة صالحة لتطبيق مبادئ الديمقراطية . فلقد كان الجمود الفكري مستولياً على العقول ، وسيطرة المستبدين مظلمة على الشعوب ، تمنع الناس من رفع رؤوسهم لاستنشاق نسيم الحرية البليل ، وسيف الجلاء مصلتاً على الرقاب مهدداً من توسوس له نفسه بالافلات من ربقة الظلم والتعسف والانطلاق الى فضاء الحرية الفسيح .

ولقد ظلت البشرية على ذلك الحال مدة مديدة من الزمان ، كان الجهل خلالها مخيماً على القارة الاوربية ، والتعصب الديني ماسكاً بخناق الناس ومقيداً العقل البشري بالسلاسل والاعلال ، ونظام الاقطاع وما فيه من هدر للكرامة الانسانية قد كمّ الافواه وعصب العيون وسد الآذان فجعل الناس صماً بكماً عمياً فهم لا يفقهون . وبالإضافة الى هذا وذاك ، كانت الكنيسة ، خلافاً لتعاليم المسيح السامية ، تسند ذوي الاقطاع ، وتشد ازر الطغاة المستبدين وتساعد على القضاء على حرية الفكر ، وحرية العقيدة ، وحرية الضمير .

ثم ظهرت تدريجياً فكرة الحق الالهي للحكام المرتكزة
اسسها على نظرية أن الملك يستمد سلطته من الله ، لذا فكل
تمرد عليه يعتبر تمرداً على إرادة الله .

وكان اهم مظهر من مظاهر الحياة في القرون الوسطى هو نظام
الافطاع حيث قسمت المجتمعات الاوربية الى ثلاث طبقات :
طبقة النبلاء ، وطبقة الاكليروس ، وطبقة العوام والفلاحين .
وكانت الطبقتان الاوليان حائزتين على الارض وعلى الامتيازات .
اما الطبقة الثالثة فقد كانت معدمة مهانة غير متمتعة بالحريات التي
تدرّها الارض نتيجة لجهود افرادها ، بل حتى ولا تتمتع بالكرامة
الانسانية .

وكان هذا النظام احدى مراحل تطور الحياة الاجتماعية وقد
حوى بذور تفسخه وانحلاله . فلقد كانت الطبقة الثالثة تكن حقداً
وبغضاً للطبقات العليا بقدر ما كانت هذه تحمل من الاستخفاف
والازدراء لها .

وكانت الفلسفة المدرسية Scholasticism هي السائدة في هذا
العهد . وكانت هذه الفلسفة ترى ان الانسان يجب ان يكون مقوداً
بعقله للبحث عن الحقائق الطبيعية ، وبإيمانه فيما يتعلق بالامور الدينية
التي تدور حول حقائق ما وراء الطبيعة . وان شعارهم هو هذا :
« الفلسفة هي وليدة علم الالهيات ، والعقل هو أساس الايمان » .
وكان الفلاسفة المدرسيون وعلى رأسهم « توما الاكوييني »
Thomas Aquinas (١٢٢٥-١٢٧٤) يرون ان الانسان كائن
اجتماعي بحكم النوااميس الطبيعية ، وانه من طبيعته مسوق للحياة

الاجتماعية حيث يتمكن بواسطتها من الحصول على غاياته التي لا يمكنه الحصول عليها وهو منفرد . وبما ان الناس يختلفون في آرائهم ورغباتهم ونزواتهم ، فانهم بحاجة الى حكومة تؤلف بينهم ، وتجمع شملهم ، وتوحد اهدافهم ومراميمهم .

الانسان ، في نظرهم ، لا يمكنه ان يحيا حياة سعيدة الا في ظل المجتمع . والمجتمع لا يمكن ان يتكون وان يدوم من دون حكومة .

وبحكم حياة الانسان الاجتماعية يجب ان تكون عاطفة الخير رائده ومرشده . اذ ان العدالة الاجتماعية تستند على مبدأ التضامن والمساعدة المتبادلة بين افراد المجتمع .

ولقد اراد « القديس توما الاكوييني » ان يجمع بين فلسفة « ارسطو » وفلسفة « القديس اوغسطين » فدعا الى ان الانسان هو كائن اجتماعي بفطرته ، وان غاية الدولة الاساسية توفير الخير للمجتمع . وهذا لا يحدث الا اذا كانت هنالك رابطة قوية توحد بين اجزاء المجتمع . وخير الدول ، في نظره ، هي الدولة الملكية حيث يكون الحكم فيها مركزاً .

ولقد قال توما الاكوييني ان أية ثورة على الحكومة إنما هو عمل غير مشروع حيث أن الحكومة من أصل سماوي وأن سلطتها مستندة على إرادة الله . وإذا ما حدث أي ظلم أو اعتداء من قبل السلطة الحاكمة على أي من الافراد ولم يتمكن هذا من إيصال شكواه إلى المراجع العليا أو لم ينصف فليترك الامر إلى الله ؛ فالله خير عون ونصير ، وعلى الله فليتوكل

المؤمنون .

وكان من رأي توما الاكوييني أن الكنيسة بصفتهامثلة
لارادة الله إنما هي أسمى مرتبة من الدولة . فـ رئيس الدولة يجب
أن يكون دائماً مطيعاً لرئيس الكنيسة . والافراد يجب ان
يطيعوا رئيس الدولة لأن سلطته مستمدة من الكنيسة .

وكانت من جملة المشاكل المهمة التي جابهت الفكر السياسي في
القرون الوسطى هي مشكلة حق الشعب في لفظ الامير الفاسد
والتخلص من شره . ولقد وجدت الفلسفة المدرسية المستندة على
الفكرة الدينية لذلك حلاً ، وهو عدم شرعية اي من القوانين او
العادات اذا كانت غير متفقة مع القانون الطبيعي . وان
هذا القانون الازلي - اي ارادة الله - هو الذي تتمثل فيه
السيادة . وبما ان الكنيسة هي التي تمثل ارادة الله ، فالقول الفصل
اذن لها ، والسلطة الحقيقية في يدها . وكل حاكم يجب ان يأتمر بأمرها .
ولكن الآراء التي مر ذكرها لم تكن عامة . فلقد ظهرت بعض
الاصوات التي عارضتها . ومن جملة المعارضين « وليام اوكام »
« William of Ockam » الذي قال ان الفرد هو الحقيقة الاساسية
للمجتمع وان الدولة اذا خرجت على ارادة الافراد فانها غير شرعية .
ثم انتشرت الفكرة القائلة ان الدولة هي سلطة دنيوية . لذا
فان قوتها مستمدة من الافراد . وليس للكنيسة اي سلطان عليها .
وهكذا ، بعد أن عمّت فكرة سيادة السلطة - من زمنية
ودينية - طيلة العصور الوسطى اخذت بالتداعي تحت ضربات
المفكرين المتأخرين الذين نادوا باهمية الفرد وبالسيادة الشعبية .

ولقد ظهرت فكرة الحقوق الشعبية جلية في كتابات «مارسيليو»
«Marsilio of Padua» (١٢٧٠ - ١٣٥٠) و «نيكولاس»
«Nicholas of Cusa» (١٤٠١ - ١٤٦٤) . فلقد دعا مارسيليو
الى ان الشعب يمتلك السلطة التشريعية وله السيادة الحقيقية بينما
الحكام - المدينون والدينيون - ما هم إلا ادوات تنفيذية
للأرادة الشعبية .

وان اهم آراء مارسيليو فكرته عن القانون كإرادة الشعب .
فالقانون ، في نظره ، يجب ان يطاع لأنه يعبر عن الحاجة العامة
المشتركة للمجتمع . وان الحكومة التنفيذية تعتبر شرعية
ما دامت تستهدف المصلحة العامة وتتفق مع الإرادة الشعبية العامة .
وفي انكلترا كان «وايكلف» Wycliffe أهم الداعين الى
المبادئ الديمقراطية الأساسية . فلقد أكد فكرة سيادة الشعب
وايد حق الجمهور في مقاومة الحكام الفاسدين .

كما دعا «سرجون فورسكيو» Sir John Fortescue في
القرن الخامس عشر الى تحديد سلطات الملك واعلن تأييده لمبدأ
السيادة الشعبية .

ولما ان قاربت العصور الوسطى نهايتها انتشرت فكرة القومية
مما عززت قوة الدولة واطغت هيمنة الكنيسة . كما اخذت بعض
المدن الاوربية - خاصة في شمالي ايطاليا - على الانتعاش اقتصادياً ،
وعمها الثراء نتيجة لتقدم التجارة وازدهارها . وهذا ادى بدوره
الى نمو الثقافة وارتقاء الحياة الاجتماعية ؛ فعادت فكرة الحرية الى
الانطلاق من جديد . وكان من اوائل من حمل لواءها في هذا

العهد « نيكولو ماكيافلي » Niccolo Machiavelli الذي امتدح روح الحرية . وكانت غاية ماكيافلي الرئيسية هي فصل الدولة عن الكنيسة ، وتأسيس دولة ايطالية موحدة مستقلة عن الكنيسة ، ولا سيطرة لهذه عليها . ولقد أدى به تسلسله المنطقي الى ان مثل تلك الدولة لا يمكن تثبيتها الا بواسطة امير متمتع بالحكم المطلق ، شديد البطش ، ومستبد في سياسته . ولكن هذه الحالة ما هي الا موقفة لا تتعدى دور الانتقال . وهي لا مناص منها ريثما يتم تأسيس الدولة المدنية ، وتثبت دعائمها ، ويضمن استقلالها عن الكنيسة ، وتستقر احوالها ، وبعدئذ يمنح الفرد حريته ، وتحترم حقوقه المدنية ، ويصبح الشعب ذا القول الفصل بادارة شؤونه ، إذ أن الشعب اكثر ادراكاً وحكمة من الحكام المنفردين .

ولقد شغلت الفكر السياسي في العصور الوسطى معضلة ايجاد حل دستوري للسيطرة على الحكومة والحد من سلطاتها ولقد وجد الفلاسفة المدرسيون لذلك حلاً ، وذلك بجعل الحكومة مستندة على القانون الطبيعي وجعل صلاحياتها محدودة ضمن نطاق القانون . ولقد اعتبر القانون فوق الملك . ولكنهم لم يتوصلوا الى ايجاد طريقه لتنفيذ هذا المبدأ وتحقيقه عملياً ، طريقة تضمن احترام الملك للقانون .

ولا تزال تشغل تلك المعضلة بال المفكرين . إذ الحلول التي وجدت حتى الآن لم تصل حد الكمال بالرغم من انها سارت بالبشرية اشواطاً بعيدة نحو تحقيق مبدأ سيادة الشعب .

ولقد ظهرت بذور تلك الحلول بظهور حركات الاصلاح الديني
وظهور عصر النهضة . ولقد تميز عصر النهضة بالظواهر التالية :
اولاً - حركات الاصلاح الديني . انها نبئت في بيئة لم تحمدها
جذوة التذمر من سلطات البابا المطلقة . فاعلم « لوثر »
Luther ثورته على كنيسة روما ، داعياً لمذهب جديد
مؤسس على مبدأ الاتصال المباشر بين الفرد المؤمن وبين
الله ، والاستعاضة بالاعتماد على التفكير الذاتي في امور
الدين بدلاً من الاعتماد على السلطة الاكليريكية . وهذا
المبدأ قد عزز فكرة الفردية في كل مناحي التفكير
الانساني دينياً او سياسياً او اجتماعياً .

ثانياً - ظهور النعرات القومية التي ادت الى تشكيل الدول
القومية ذات السلطة المركزية المطلقة . وكانت تلك ثورة
اخرى موجهة ضد البابوية لتقليص نفوذها . وقد اتجهت
حركات الاصلاح الديني في بادىء الامر نحو تأييد الملكية
المطلقة وتقوية مركزها كي تقوم مقام السيطرة العالمية
للبابا . وعززت البروتستانتية الانظمة الملكية بفكرة الحق
الالهي . هذا بينما كانت الكاثوليكية تسعى لابقاء انظمة
الاقطاع وما فيها من تجزئة للمجتمعات وجهل واملاق
وذلك لفرض سيطرتها وهيمنتها على الجميع .

ولكن انتصار الحركات الاصلاحية البروتستانتية في
كثير من الاقطار الاوربية عزز مركز الحكم الملكي
المطلق واذعف نفوذ الكنيسة الكاثوليكية ، فاخذت هذه

تشد أزر الملوك الذين بقوا ضمن الاسرة الكاثوليكية كملوك فرنسا واسبانيا والنمسا وغيرهم ، مقابل امتيازات واسعة النطاق منحت لها في كافة هذه الاقطار .

وان الحركة الاصلاحية كانت تحمل في صميمها بذرة النظام الديمقراطي في كل ماله علاقة بالكنيسة وبالدولة على حد سواء . فسقوط السلطة الكنسية أدى الى الاعتراف بسيادة الجماعة فيما يتعلق بشؤون الايمان ، وهذا عزز أهمية الفرد ، وبذر بذرة الديمقراطية في المجال السياسي ايضاً .

ولقد ظهرت نزعة قوية عند البروتستانت للعودة الى النظام الديمقراطي الذي كان مطبقاً لدى المسيحيين الاوائل . واذا كان « لوثر » قد حرر الناس من الرضوخ الى اوامر الكنيسة الكاثوليكية وسيطرتها فقد ذهب « كالفن Calvin » بعيداً حيث قد أسس نظاماً تمثيلاً في الجهاز الكنسي . ثم برور الزمان اشتد عدااء المذهب الكالفني للحكم المركزي المطلق على اختلاف انواعه ، كنسياً او حكومياً . فظهرت الحركات البيوريتانية Puritanism في انكلترا ، تلك الحركات التي تبلورت في القرنين السادس عشر والسابع عشر في الصراع العنيف الذي قامت به الهيئات الشعبية ضد سلطات الملك والطبقة الارستقراطية من جهة وضد كنيسة روما والكنيسة الرسمية الانكليكانية من الجهة الاخرى . وكان انتصار الحركة البيوريتانية البورجوازية في انكلترا نصراً للديمقراطية .

اما في الاقطار الاوربية فلم تضعف الحركات الاصلاحية
مرکز الحكومات الملكية المطلقة . فبقيت هذه الحكومات
رصينة حتى القرن الثامن عشر . وهذا العهد الذي يبتدىء
من عهد النهضة وينتهي بالثورة الفرنسية في عام ١٧٨٩
يمكن تسميته بعصر « الحكم المطلق » Age of Absolutism
ولقد ظهر في القرن السادس عشر انبعاث للقانون الروماني
وما يتقمصه من نظرية الحكم المطلق . فأخذ «جان بودان»
Jean Bodin على عاتقه مهمة الدعوة الى مبدأ سيادة الملك .
فالملك وحده ، في رأيه ، له القابلية لأن يعيد الطمأنينة
والسلام ، ويقضي على القلاقل والفوضى ، ويقود الى الوحدة
والنظام . لذا فيجب ان يكون الملك فوق القانون وان
يكون مسؤولاً أمام الله وحده . والديمقراطية ، في نظره ،
غير طبيعية لأنها تدعو الى المساواة بينما الناس خلقوا غير
متساوين .

ثالثاً - الثورة التجارية التي ظهرت نتيجة للحروب الصليبية ولتقوية
الروابط التجارية بين الشرق والغرب . وأخذت المدن
التجارية العامرة ، وتكدست الثروات ، وظهرت رؤوس
الاموال تتخذ مكانتها الكبيرة في الحياة الاجتماعية . وكان
لنشاط حركة الفتوح والاكتشاف الجغرافي والاستعمار
أثر كبير في نشاط الحركة التجارية .

رابعاً - الاعتماد على العقل واعطاؤه الاهمية الاولى ، واعتباره أسمى
مكانة من أية سلطة خارجية . فاعتبرت الحقيقة شيئاً يمكن

التوصل اليه بالعقل والتمييز والمنطق السليم، وليس شيئاً
يقدم من قبل الكنيسة التي لا يصح مناقشة اقوالها، او
معارضتها في مدّعيانها . فأخذت الثقافة بالازدهار، وحركة
النأليف والنشر بالاشتداد خاصة إثر اختراع الطباعة في أواسط
القرن الخامس عشر .

فما ان بزغت شمس النهضة على اوربا ، وتداولت الايدي
الكتب اليونانية والرومانية حتى انبثق فجر وعي جديد، واصبحت
الثقافة الاغريقية نبراساً هدى العقول النيرة، وقاد الاحلام الكبيرة
الى الانطلاق في اجواء الفضاء تلتقط كل شاردة وواردة من
الآراء التي تعينها على اكتشاف مجاهل الكون وحلّ طلاسمه ومعماياته
والسعي الى الحصول على كل ما يجلب السعادة للفرد والمجموع .
فظهرت الحركة الكلاسيكية الانسانية ، تلك الثورة الفكرية
التي انارت للشعوب سبيلها الى الحرية والى استرجاع حقوقها
المهضومة بما ادى بالشعوب الى ان تحطم عنها الاصفاد والاغلال ،
وان ترفع رأسها عالياً صارخة بالعتاة ان صغروا خذودكم اليوم،
وطأطأوا رؤوسكم لارادة الشعب الجبارة . اذ ان الحكم حكمه،
والسيادة سيادته ، والسلطان سلطانه .

فكانت نهاية تلك الحركات الفكرية أن خوت صروح الظلم
الواحدة تلو الاخرى ، وهوت العروش تلو العروش . وما بقي
منها اعترفت بقدسية ارادة الامة، وبالمبدأ القائل ان الامة ،
والامة وحدها ، مصدر السلطات .

الفصل الثالث

جذور الديمقراطية في انكلترا



ان جذور الديمقراطية في انكلترا تمتد الى القرن الثالث عشر حينما اصدر البيان التاريخي الشهير المسمى « الوثيقة العظمى » Magna Carta . وهو من نتاج الصراع الكائن بين الملك والطبقة الارستقراطية .

لقد كانت هذه الطبقة في القرنين الحادي عشر والثاني عشر قانعة بما لديها من الامتيازات الاقطاعية والقانونية ، ولم تعلن حرباً بصورة اجماعية ضد صاحب التاج حتى جاء الملك « جون John » (١١٩٩ - ١٢١٦) فثار عليه ارباب الاقطاع واعلنوها عليه حرباً عاتية حتى اضطر الملك إلى التسليم والتوقيع على تلك الوثيقة التاريخية الكبرى التي بقيت قاعدة وأساساً للحياة الديمقراطية في انكلترا .

ان حركة ارباب الاقطاع المذكورة لا يمكن اعتبارها حركة ديمقراطية لو وقفت عند ذلك الحد ، بل ان هؤلاء كانوا مؤيدين ومؤازرين من قبل الامة بأسرها على اختلاف طبقاتها . وهذا ما

جعل للحركة وللوثيقة أهميتهما في تطور الفكر الديمقراطي . وقد
اعتبرت هذه الطبقات في الوثيقة المذكورة كل منها ذات حقوق
سياسية . كما أنها تتضمن استناد سلطة الحكومة على الشعب .

هذا مع العلم انه لم يذكر في « الوثيقة العظمى » أي تنظيم عملي
فيما يتعلق بنظام الحكم ؛ بل اكتفى بدرجة بعض الحقوق العامة
وبتحديد سلطات الملك . ولكن هذا التحديد كان بحاجة الى تعيين
نوع النظام الحكومي الذي يحققه والذي يضمن تطبيق الملك لمبدأ
تحديد سلطته . ولم يحدث هذا الا في القرن الرابع عشر حينما أسس
نواة البرلمان الذي عيّن حدود صلاحيات الملك وسلطاته .

وإذا كان للوثيقة المذكورة اية أهمية فان تلك الاهمية كامنة
في المبدأ الذي اتفق عليه واعلن فيها باعتبار الملك تحت تصرف القانون .

ثم لما ان بزغت شمس النهضة في اوربا ففشعت غياهب العصور
الوسطى ظهر الوعي عند بعض المفكرين ، فأخذوا يبشرون
بعقائدهم دون ما وجل وصاروا يؤكدون قدسية الكرامة
الانسانية والاعتزاز بجرمة الفرد .

هذا من جهة ، ومن الجهة الاخرى فان الثورة التجارية التي
ظهرت بوادرها آنذاك غيرت نظام الطبقات في المجتمعات
الاوربية ، حيث قد ظهرت الطبقة الوسطى المترفهة ، بعد ان لم
يكن في المجتمع سوى طبقتين تحت نظام الاقطاع : الطبقة
الارستقراطية ذات الحكم والثراء والجاه والسلطان ، وطبقة العوام
الخائعة لذلها ، والراضية بمسكنتها ، والدائبة على خدمة اسيادها .

فلما ظهرت تلك الطبقة المتوسطة المترفة التي جمعت لها ثروات
جسيمة ، نتيجة لنمو التجارة والصنائع اليدوية ؛ فأصبح الملوك
بحاجة اليها عندما تتأزم عليهم الاوضاع المالية بسبب الحروب
فيضطرون الى الاستقراض منها . لذا أخذ بعض الملوك يتنازلون
لها عن بعض الامتيازات ويمنحونها بعض الحقوق .

ولما ان ازداد وعي تلك الطبقة اخذت تحس بضعة شأنها امام
السادة النبلاء ؛ فبدأت تتحمل للتخلص من ذلك الحال ، وشرعت
تنافس اولئك الذين ورثوا جاههم عن أسلافهم فأصبحوا حكماً من
دون مزية عقلية او بدنية يمتازون بها على سواهم .

وكانت الاختراعات والاكتشافات التي قام بها الانسان من
جملة الاسباب التي خلقت ذلك الوعي وأوجدت للفرد اهميته في
المجتمع .

ان البرلمان في انكلترا بمجلسيه تمتد جذوره الى القرن الرابع عشر
كما أسلفنا ذكره . ولكنه كان في اوائل عهده على شكل بدائي
بسيط . ثم تدرج نحو التكامل حتى بلغ سن النضوج في القرن
السابع عشر حينما وصلت الحياة الفكرية والاجتماعية والسياسية في
انكلترا حداً جعلت الشعب الانكليزي يتقبل النظام الديمقراطي
البرلماني بكفاءة واستعداد .

ولقد أثبت هذا النظام البرلماني انه اكثر ايصالاً الى الاستقرار
من النظم الاستبدادية . فلقد برزت انكلترا سواها من الممالك في
مضمار التجارة والصناعة والفتوح ، وتغرز مركزها ، واصبحت لها

القيادة والمنزلة الرفيعة في السياسة الدولية، وهي تحت الحكم البرلماني،
فبرهنت على مبلغ النجاح الباهر الذي احرزته تلك التجربة
الدستورية الجبارة .

ولقد قال المؤرخ الانكليزي الشهير « البروفسور تريفلين »
Prof. Trevelyan في محاضرته عن نظام الحزبين في تاريخ انكلترا
السياسي ما يأتي : - « كانت انكلترا اول دولة كبيرة اظهرت
ان الادارة الحسنة والفعاليات الوطيدة يمكن ان تمشي جنباً الى
جنب مع الحرية . »

ولم ينم النظام البرلماني في انكلترا ، ويشهد ساعده الا بعد
حراع عنيف ، قامت به الطبقة الوسطى ضد الملك وذوي الامتيازات ،
دام اربعة قرون متتالية . اذ بدأ بالقرن السابع عشر ، حينما كانت
البيئة صالحة لظهور ذلك الصراع السافر . ولقد اتحدت فورة
الاصلاح الديني ضد كنيسة روما ، والثورة ضد الاستبداد الملكي
وفكرة الحق الالهي . فكان كفاحاً مريراً المدافع عن الفردية
وعن كيان الفرد واهميته في المجتمع ، ضد تحكم البابا وتعسف
الملوك والامراء ، وللقضاء على التعصب الذميم ، ولنشر التسامح
الديني وتعميم الاخوة والمساواة .

وان المفكرين من دعاة الاصلاح الديني هاجموا الدولة بالاضافة
الى مهاجمتهم الكنيسة . حيث كانت الكنيسة متفقة مع الطبقة
الحاكمة تعمل واياها جنباً الى جنب لارغام الناس على الرضوخ
لمشيئة رؤساء الدين ورؤساء الدنيا على حد سواء .

ولقد ظهر في القرن السادس عشر بعض المفكرين الذين دعوا

بجراحة وشجاعة لتحديد سلطات الملوك ، وتحقيق حرية الفرد ، وحقه لأن يتمرد على السلطات الروحانية والزمنية في سبيل العقيدة التي يرتضيها ويقنع بها ؛ امثال « بوكنان » Buchanan في اسكتلندا و « غودمان » Goodman في انكلترا و « بيزا » Beza في فرنسا . وفي القرن السابع عشر تبلورت الحركات الاصلاحية نتيجة للجهود الجبارة والاعمال الجسام التي قام بها بعض حملة الاقلام وذوي العقول الوقادة من قادة الفكر في مختلف الاقطار الاوربية خاصة في هولندا وانكلترا .

ففي هولندا ظهر « يوهان آلتوسيوس » Johan Althusius الذي دافع عن نظرية وجوب كون السيادة مؤسسة على الرضى الشعبي . وكل حاكم لا يكتسب تأييد الشعب ورضاءهم ، ان هو الا حاكم مغتصب غير شرعي . واذا لم يؤد الحاكم واجباته نحو المجتمع ، فمن حق الشعب خلعوه واستبداله بغيره . اما في انكلترا فقد كان القرن السابع عشر قرن غليان فكري هائل ، وقرن ثورات وحروب أهلية . وكانت من جملة حوادثه الصدام السافر بين تشارلس الاول وبين البرلمان . فلقد اتبع الملك تشارلس سياسة ابية جيمز الاول في التمرد على قرارات البرلمان ومقاومة مشيئته . ولقد استعمل ، كأبيه ، صلاحياته في حل البرلمان واعادة تشكيله مرات عديدة . وهذا اثار حفيظة ممثلي الشعب والطبقة المتوسطة مما سبب صراعاً عنيفاً بين الجانبين . وكان تشارلس ، وقد تزوج من الاميرة الفرنسية الكاثوليكية « هنريتا ماريا » اخت لويس الثالث عشر ، يحن الى استعادة الحكم

المطلق الاستبدادي ، والاقتداء بالانظمة الاوتوقراطية المطبقة لدى جيران مملكته في فرنسا وغيرها من البلدان الاوربية . وكان تشارلس يعتقد ان الملك سيد الدولة المطلق ، وهو فوق القانون ، اذ انه صاحب الحق الالهي ، وليس لافراد رعيته حق محاسبته على تصرفاته أو التطلع الى حقوقه وصلاحياته . وكان مما سبب اجماع الرأي العام في الثورة ضده انه انحاز الى جانب الكنائس الكاثوليكية فانثار حفيظة البيوريتان وغيرهم من طوائف البروتستان .

أما البيوريتان Puritans فقد أسست معتقداتهم على آراء كالفرن التي تعطي أهمية كبرى الى الاتصال الروحي بين الانسان وخالقه . لذا فقد كانت غاية البيوريتان ازالة كافة العراقل التي تضعف تلك الوحدة الروحية . وهذا ما جعلهم يهدفون الى تعديل التشكيلات الكنسية ، والتقليل من تلك الطقوس والمراسيم المعقدة التي تجري في الكنائس ، وجعل تعاليم الكتاب المقدس وحدها هي الدليل الوحيد الى الاتصال بالذات القدسية .

فارتفع صوت البيوريتان بالتعامل على نظام الكنيسة وتشكيلاتها الاكليروسية ، وانتقاد الطريقة التي تسير عليها في الطقوس الدينية والمراسيم التعبدية .

وهذا قد اثار مقاومة شديدة لدى المتنفذين من رجال الدين والاكليروس . لأن في شيوع تلك المذاهب البيوريتانية ضعفاً لشأنهم وهيمنتهم . فوضع هؤلاء ايديهم بايدي الملك ومن جواره من النبلاء . وان الملك ايضاً كان يخشى ان تضعف سيطرته على الكنيسة وعلى الناس فيما اذا نجحت الحركات الاستقلالية

للكنائس المنشقة على الكنيسة الرسمية .

اما تلك المذاهب فلقد وجدت طريقها معبداً الى قلوب الطبقة المتوسطة فانتشرت في اوساطها انتشار النار في الهشيم . لذا فقد كانت الحركات الاصلاحية سياسية ودينية في آن واحد . وكان سبب تلك الجاذبية الكائنة بين الحركتين البيوريتانية والديمقراطية ، والعلاقة الوثقى بينهما هو ان كليهما تؤكداً أهمية الفرد وتعارضان حصر السلطة بأيدي افراد قلائل يتمتعون بالمال والجاه والسلطان ، مقابل شعب معدم مستعبد فقير . كما ان كليهما تدعوان الى تطبيق نظام ديمقراطي - كل في دائرته . فالبيوريتان يدعون الى جعل نظام الكنيسة اكثر ديمقراطية واقل مركزية ، على ان تكون عامة المؤمنين لها شأن بالادارة الكنسية . كما ان الطبقة المتوسطة تناضل لتحقيق الديمقراطية في المجال السياسي والاجتماعي ، واكتساب حق التشريع ، وتطبيق المبدأ القائل ان الشعب هو صاحب السيادة الحقيقية .

ولقد كانت نتائج تلك العلاقة القوية بين الحركتين الدينية والدينية عميقة الغور بمتدة الجذور . وتبعاً لذلك فقد كانت علاقة البيوريتان بالبرلمان قوية ايضاً . فكان معظم دعاة الحياة الدستورية والمطالبين بالحريات الفردية وبحقوق الانسان الطبيعية من طوائف البيوريتان . ولعلمهم كانوا بذلك يستهدفون تعديل التشكيلات الكنسية عن طريق البرلمان .

فصادف هؤلاء مقاومة شديدة من قبل الملوك الستيوارتيين ورؤساء الكنيسة . فسبق عدد كبير منهم الى السجون ، ولاقى

بعضهم حتفهم على ايدي جزّاريهم الطغاة.

ولقد وجد تشارلس الاول من الاسقف « لاود » Laud تاييداً تاماً له وانسجاماً كاملاً معه في سياسته الدينية والدنيوية ، فعينه رئيساً لاساقفة كنتربري . وكان « لاود » يسعى الى سوق الاهالي الى حظيرة الكنيسة الانكليكانية الرسمية طوعاً او كرهاً . وكان بعمله هذا كثيراً ما انتهك حرمة الحقوق الطبيعية للناس . فثارت الاوطار وعم الاستياء .

وكانت نتيجة ذلك الصدام السياسي الديني العنيف بين البرلمان والكنائس غير الرسمية من جهة وبين الملك ورؤساء الكنيسة الرسمية من الجهة الاخرى حدوث الحرب الاهلية التي دارت رحاها اربع سنوات كاملة ، لاقى حتفه خلالها رئيس الاساقفة « لاود » . ثم قدم بعدها الملك تشارلس الاول لمحاكمته امام هيئة قضائية ، فحكمت عليه المحكمة بالاعدام بتهمة الخيانة العظمى . ونفذ الحكم فيه في عام ١٦٤٩ .

ولقد اتخذ البرلمان قراره التاريخي الشهير في نفس الشهر . وكان من جملة نصوصه ما يأتي :

اولاً - ان الشعب هو مصدر السلطات .

ثانياً - ان ممثلي الشعب المختارين من قبل الشعب لتمثيله هم الذين يملكون زمام السلطة العليا في الدولة .

ثالثاً - بناء على ما تقدم ، فان كل ما يتخذ به مجلس العموم من قرارات له قوة القانون ، كما لو أقرته الامة بأسرها ، سواء اقترنت تلك القرارات بموافقة الملك او مجلس اللوردات

او لم تقترون

رابعاً - ان مجلس اللوردات خطر على المملكة ؛ ولا فائدة منه .
لذا فان الغاءه اجدى وأوجب .

خامساً - ان الحكم الفردي المطلق بواسطة ملك او غيره مرهق
لكاهل الامة .

ولقد قضت هذه الثورة قضاء مبرماً على ما كان متبقياً في بعض
النفوس المريضة في انكسارها من الامل في المناداة بنظرية حق الملك
الالهي ، وإعادة تطبيقها من جديد .

وتحت نظام « اوليفر كروموويل Oliver Cromwell » الجمهوري ،
جربت عدة نظم وظهرت عدة نظريات سياسية فباعت بالفشل في
حينها . وكانت إحدى تلك النظريات مبنية على مبدأ فصل
السلطات . وكانت تقول بوجوب انتخاب رئيس للدولة ويسمى
« الحارس Protector » على ان تكون مدة حكمه مدى الحياة ،
وليس له سلطة رفض اللوائح التي يسنها البرلمان ولكن له حق
تأخيرها « veto » فقط كما هي الحالة الآن في الدستور الامريكي
بالنسبة لاصلاحيات رئيس الجمهورية الامريكية . والسلطة التشريعية
يجب ان تكون محصورة بيد البرلمان الذي يجب ان يكون مؤلفاً
من مجلس واحد ذي ٦٠ عضواً على ان يكون ٦٠ عضواً منهم
ممثلين لاسكتلندا وايرلندا .

ولقد عاد فشل تلك النظم بالبلاد القهقرى تدريجياً الى الحالة
التي بدأت منها قبل الثورة . فانبعث مجلس اللوردات من جديد .

وبعد وفاة « كرومويل » اعيد العرش الى آل ستيوارت فنصب
تشارلس الثاني على العرش . إلا ان سلطانه حددت وجعلت دون
سلطة البرلمان .

ولقد حمل « جون ملتون John Milton » الشاعر الانكليزي الشهير
مشعل الحرية وأيد ثورة كرومويل ، واخذ يدعو الى مبدأ التحرر ،
ويبشر بالنظام الجمهوري مفضلاً إياه على سواه . فكانت كل كتاباته
ملوءة بالتعلق بفكرة الحرية على اختلاف انواعها : حرية الفكر ،
وحرية الكلام ، وحرية العقيدة .

ولقد كانت لملتون فكرة سبق فيها نظرية « جان جاك روسو »
في العقد الاجتماعي وهي ان سلطة الملوك والقضاة إنما هي مؤتمنة
لديهم من قبل الشعب ؛ حيث قال : « ليس هنالك شخص ذو
نظر ثاقب ومعرفة واسعة يتمكن من نكران الحقيقة الناصعة ، ألا
وهي ان الناس جميعاً إنما ولدوا احراراً ... وان سلطة الملوك
والحكام إنما هي وديعة مؤتمنة بأيديهم من قبل الشعب خير المجموع
وصالحهم . »

ولم يخجل التاريخ الديمقراطي من نكسات ومن ظهور بعض
النظريات الرجعية . وكانت آراء « توماس هوبز Thomas Hobbes »
من جملتها .

بنى « توماس هوبز » الفيلسوف الانكليزي (١٦٧٩ - ١٥٨٨)
فلسفته الاجتماعية على " فكرة ان الانسان إنما هو اناني ، محب لذاته
بطبيعته . وان كل فرد له ملء الحق ان يعمل كل ما يسبب
سعادته ويحقق رغباته ؛ وفي سبيل هذه لا يتقاعس الانسان عن

اتباع مختلف الطرق والوسائل ، مشروعة أو غير مشروعة . وهذا يؤدي حتماً الى اعتدائه على حقوق الآخرين مما يسبب حدوث فوضى وحالة من الصراع المستمر بين الفرد والآخرين .

فالإنسان ، في نظر هوبز ، حيوان مفترس لا يحجم عن القضاء على غيره اذا اقتضى الأمر واذا وجد في ذلك ما يحقق مصالحه . وفي هذه الحالة ينطبق على البشرية قانون الغاب ؛ فلا يأمن كل احد على حياته أو ممتلكاته من اعتداء الآخرين . فيكون الجميع في قلق دائم وخوف مستمر .

فلأجل التخلص من هذه الحالة ، تصور هوبز ان كل انسان قد تعاهد مع غيره على ان يشكوا مجتمعاً منظماً يتنازل فيه كل واحد عن بعض حقوقه الى حاكم مطلق تكون اوامره بمثابة القانون واجبة الطاعة من الجميع .

فبهذه الطريقة ايد هوبز نظام الحكم المطلق استناداً على تعاهد المجتمع ، وليس على مبدأ الحق الالهي . فتكون سيادة الملك ، على رأيه ، مرتكزة على الارادة الشعبية ليس الا .

واعتقد هوبز ان خير الانظمة السياسية هي الملكية المطلقة . وان الملك اذا ما نصب على العرش فليس من حق الشعب محاسبته ، أو التمرد على اوامره أو عصيان مشيئته ، حتى ولو كان على الباطل أو متبعاً سياسة فاسدة . كما ادعى هوبز ان الملك يمثل الله على الارض ، وكلامه من كلام الله . لذا فليس هنالك حرية دينية ، وان دين الملك يجب ان يكون دين الجميع .

وليس بمستغرب ان ينفخ « هوبز » بهذا البوق . فان مصالحه الخاصة اقتضت ذلك حيث قد قضى شطراً كبيراً من عمره استاذاً

لاولاد الطبقة الارستقراطية .

وكما كان « هوبز » ناطقاً بلسان الملك المطلق فان « جون لوك » John Locke كان ناطقاً بلسان البرلمان ومؤيداً لحركة كروموويل لتجديد سلطة الملك والحد من صلاحياته وجعل السيادة للشعب لا لأحد سواه .

اعتقد « جون لوك » (١٦٣٢ - ١٧٠٤) بنظرية العقد الاجتماعي ايضاً ولكنه سار بها الى عكس النتيجة التي توصل اليها هوبز من قبل . كان من رأى هوبز ان السيادة التي اودعت في يد الملك من قبل الشعب لا يمكن استرجاعها منه بأي حال من الاحوال . أما « لوك » فاعتقد ان السيادة للشعب ؛ وما الحكم الا افراد انيطت بهم مهمة أداء الخدمات لمصلحة الامة . واذا ما اودعت بيدهم بعض السلطات نتيجة للعقد الاجتماعي فان من حق الشعب مطالبتهم بتأدية الحساب واسترجاع تلك السلطات منهم متى شاء . وان هذا الحق منح للشعب من قبل الخالق ولا يمكن سلبه منه بأي حال من الاحوال .

وكانت فلسفة « لوك » الاجتماعية تدور حول ثلاث نقط جوهرية وهي : -

اولاً - ان الفرد وحرية وكرامته وسعادته هي أساس الحياة الاجتماعية . لذا فانه قد دافع بجرارة وحماس عن حرية الفرد ضد الملك وضد البابا ، وحارب الاضطهاد والعدوان ، وانتقد الرقابة المفروضة على المطبوعات .

ثانياً - ان سلطة الحكومة مستندة على رضى المحكومين وتأييدهم .
وما الحكومة الا " وكيالة لاداء مهمة هي مؤتمنة عليها
من قبل الافراد الذين اتفقوا وتعاقدوا على التنازل
للحكومة عن بعض حقوقهم ، لقاء تكوين مجتمع منظم .
وبناء على ما تقدم ، اذا فشلت الحكومة باداء المهمة
المكلفة بأدائها كان من حق الشعب ان يعمل لاسقاطها ،
بصفته صاحب السيادة والسلطان . وان هذا العمل
من قبل الشعب ليس عصياناً على النظام ، او اخلاقاً بكيان
الدولة كما ادعى « توماس هوبز » .

ثالثاً - فصل السلطة التنفيذية عن السلطة التشريعية فلا تتدخل
الواحدة بشؤون الاخرى مطلقاً . وكلتا السلطتين هما
تحت هيمنة الشعب الذي له الحق بسحب ثقته منها ، وعزل
افراد تينك السلطتين من مناصبهم متى شاء .

لقد رسخ نظام البرلمان المنتخب بعد ثورة كروموويل على
أساس وطيء ، وأصبح هو الاداة الوحيدة للتشريع وسن القوانين .
وأسمى الملك تابعاً لسلطة البرلمان كما ذكرنا سابقاً . فسن « مرسوم
الحقوق » Bill of Rights في عام ١٦٨٩ ففضى قضاء مبرماً على
سيطرة الملك ونفوذه المطلق . وكان ذلك المرسوم يستهدف حماية
حريات الافراد . فالغيت الرقابة ، بموجبه ، وفصل القضاء عن السلطة
التنفيذية ، واصبح له استقلال مطلق . وصارت السلطة القضائية
هيئة قائمة بذاتها ليس عليها سلطان إلا سلطان العدالة والضمير .

ومنع الملك من التدخل في شؤون السلطة القضائية وعزل القضاة .
وجعل ذلك من اختصاص البرلمان . واصبح مبدأ التسامح سائداً .
وصارت حرية الاعتقاد مباحة لكل فرد ، لا يحدها منها الا الخروج
على القانون . واصبحت حرية الكلام والكتابة مضمونة بشرطان
لا يترتب على اطلاقها ضرر للغير . كما ان حرية الاجتماع ايضاً قد
ضمنها القانون كما ضمن حرية النشر . اذ منع تعطيل الصحف او
مصادرة المطبوعات الا بقرار من محكمة قضائية .

أما القرن الثامن عشر فلقد مر في انكلترا بهدوء من الوجهة
السياسية ، ما عدا حدوث الثورة الاميركية التي قطع الاميركيون
بها علاقتهم بالدولة الانكليزية ، واعلنوا وثيقة الاستقلال الشهيرة
بروحها الديمقراطية . فنشأ نظام الحكم الاميركي على روح ديمقراطية
عالية . ثم حدثت الثورة الفرنسية التي زعزعت اركان الحكم
الاستبدادي الفاسد ، واعلنت حقوق الانسان . كل ذلك دعا
بعض المفكرين الانكليز الى الشعور بنقص نظامهم . اذ ان
نظام الحكم في انكلترا ، بالرغم من الاصلاحات الدستورية ، ما
زال مليئاً بالنقصان وبعيداً جداً عن الكمال .

وكان أهم عيوب الدستور الانكليزي هو عدم تمثيل كافة
طبقات الشعب في البرلمان تمثيلاً صحيحاً متكافئاً . لذا فقد كان
عدد المطالبين بالاصلاح من الكتاب وحمله الاقلام يزداد ازدياداً
مطرداً . وكان هؤلاء يطالبون بتعديل الدستور الذي جعل البرلمان ،
آنذاك ، مسيطراً عليه من قبل الممولين والطبقة المرفهة . فأست

النوادي السياسية في كافة انحاء المملكة الانكليزية وكانت على اتصال وثيق بالجمعيات السياسية الفرنسية. وتعززت الصحافة المطالبة بالاصلاح الدستوري. كما ظهر في مجلس العموم من تزعموا تلك الحركة الاصلاحية ونادوا بتحقيقها.

وكان اعظم الكتاب الانكليز المنادين بالاصلاح في ذلك العصر هو «توماس بين» Thomas Paine. فكانت له صولات وجولات قلمية كان لها اثر كبير في نفوس القراء. وكانت لكتاباته مزية، هي اسلوبه الرائع البسيط وحامسه في الدفاع عن وجهة نظره والدعوة الى عقيدته. اذ انه كان يشعر بشعور الشعب، فيتألم لألمهم، ويتوجع لمصائبهم. فكان واحداً منهم، خاطبهم من القلب الى القلب. فلا ريب ان تكون مؤلفاته رنة وصدى استحسان، ولا ريب ان يكون كتابه في «حقوق الانسان» معتبراً انجيل الحرية في هذا الزمان.

ولقد حمل «توماس بين» حملة شعواء على كل نظام وراثي حكومي معتبراً اياه نظاماً مفروضاً على الشعب؛ ومن حق الشعب نبذه والتخلص منه. واعتبر الحكومة الشرعية هي تلك الحكومة التي تستمد سلطتها من الشعب، وتمثل رغبات الشعب، وتسعى لخدمته وتأمين راحته ونظامه الاجتماعي.

فاذا كان افراد امة، كما قال «بين»، يكابدون العوز والفاقة، تهد كيانهم الامراض، وتنتابهم الشجون، وهم في جهل مطبق وشقاء مستديم؛ فعندئذ يجب ان تعلم تلك الامة ان نظامها غير صالح، وان حكومتها مقصرة في اداء واجباتها تجاه المجتمع.

ولقد دعا « توماس بين » الى شرعة العقل والى الاستنارة بضوء
الفكر . فان العقل ، وليس سوى العقل ، ينير السبيل الى الحق
والخير والمعرفة .

وكان ابن الف كتابه « حقوق الانسان » Rights of man
رداً على « ادموند برك » Edmund Burke الذي سبق ان الف
كتاباً سماه « تأملات في الثورة الفرنسية » Reflections on the
Revolution in France . ولقد حمل فيه « برك » حملة منكرة
على تلك الثورة منتقداً اياها ومنذداً بها ومعدداً اضرارها
ومساوئها^١ .

ففند « توماس بين » آراء « برك » في القسم الاول من كتابه

(١) كان « ادموند برك » من معتنقي مذهب المنفعة في الفلسفة . ولكنه
شد عنها باعتقاده ان كل ما هو قديم هو ثمين لا ينبغي الا لانه قد وصل الى
حد النضوج . وانه يرى ان الدولة هي مركب عضوي تكونت ونمت تدريجاً
حتى وصلت الى حالتها الراهنة . وانه من السهولة تحطيمها ، ولكن تأسيس
بدلها مستحيل .

ان كتاباته تحمل طابع تحقير العقل والاستهانة بشأنه وعدم الاعتماد عليه .
كما ان عليها مسحة التفكير الصوفي .

وان « برك » لا يعتمد في تفكيره على الطريقة الاستنتاجية بل كل اعتماده
كان على الطريقة التجريبية الصرفة . فالفلسفة السياسية عنده تعميمات مستمدة
من التجربة ومبنية على الواقع القائم . لذا فانه لا يطبق الجديد ولا يثق به .
فالنظام القائم ، بالنسبة له ، عليه مسحة من القداسة . والحكام يجب ان يفرضوا
سيطرتهم على الشعب لكي يبسطوا ظل الطمأنينة والنظام . وان ما يكتسبه
الفرد من حق انما هو هبة من الحاكم وليس حقاً طبيعياً له . فواجب كل فرد
ان يطيع اولى الأمر والا يخل النظام وتحل الفوضى كما حدث في فرنسا عند
الثورة الكبرى .

المذكور اعلاه معدداً الاضرار المتأتية من الحكم المطلق ومبيناً ان
للانسان حقوقاً طبيعية لا يمكن التنازل عنها — لأية سلطة على
الارض ، وهي : الحرية ، والمساواة ، واخير العام .

اما في القسم الثاني من كتابه فقد حلل النظام القائم في انكلترا
في عهده ، و اظهر نواقصه و عيوبه ، و شرح طرق اصلاحه .

فانتشرت في الشعب الانكليزي روح حية للمطالبة بالاصلاح
المنشود ، وسرت في عروقهم روح الحماس لتعميم الاقتراع — خاصة
في عهد جورج الثالث الذي حاول تعزيز سلطانه على حساب
البرلمان — ولكن بغض الانكليز لبعاقبة الثورة الفرنسية ، وخوفهم
من اعتداء الفرنسيين عليهم ، ثم حروب نابليون ضدهم قد ادت الى
كبت تلك الروح الجارحة نحو الاصلاح امداً طويلاً .

ولم تظهر الحركة الاصلاحية من جديد الا في عام ١٨٣٢ .
فكانت ثورة ١٨٣٠ في باريس وخلع شارل العاشر ملك فرنسا
حافزاً للمطالبين بالاصلاح في انكلترا . فثار الرأي العام ، وقام
الشعب بمظاهرات صاخبة كانت نتيجتها اعلان « قانون الاصلاح »
Reform Bill وهو عبارة عن تعديل قانون الانتخاب وتعميم حق
الاقتراع على الطبقة الوسطى . اما الطبقة العاملة فلم يشملها
الاصلاح ، وبقيت دون ان يكون لها كلمة في ادارة شؤون
الدولة . واما الوظائف الرئيسية في الدولة فما زالت بأيدي الاغنياء
وكبار الملاكين من الطبقة الاولغاركية .

الفصل الرابع

جذور الديمقراطية في فرنسا



كانت الثورة الفرنسية اقوى دعامة لتأسيس الانظمة الديمقراطية المعاصرة ، لم تضاه فرنسا فيها اية امة اخرى . وذلك بالرغم من ان تحقيق مبادئ الديمقراطية في فرنسا جاء في وقت متأخر عنه في انكلترا . اذ ان جذور الديمقراطية في انكلترا امتدت الى القرون الوسطى كما سبق ان شرحناه في الفصل السابق ، ثم اشدد ساعدها عند حركة الاصلاح الديني التي نجحت في انكلترا في الوقت الذي لم تنجح في فرنسا . فلقد بقيت كنيسة روما مهيمنة على الشعب الفرنسي ومؤيدة الملك والطبقة الارستقراطية في تقوية نفوذهم وسلطانهم ؛ بينما كانت الكنيسة الانكليزية البروتستانية قد انفصلت واصبح لها كيان مستقل غير خاضع لنفوذ البابا . وهذه الحركة بذاتها قد اوجدت لدى الفرد الانكليزي روح الفردية ، والاعتزاز بالكرامة الشخصية ، والاعتداد بالذات بما شجع بعض الفئات على المطالبة بحقوقها الطبيعية وحرياتها المسلوبة .

فالمذاهب البروتستانية تدعو الى فكرة المساواة ، اذ تعتبر الكل متساوين في نظر الله ؛ فيجب ان يكون الجميع متساوين امام

القانون . اذن فحرية الضمير يجب ان يفسح لها المجال ؛ وكذلك يجب ان يتمتع كل انسان بالحریات السياسية كحرية الرأي وحرية التعبير عنه .

اما في فرنسا فان حركة الاصلاحين الدينية كانت قد أدت الى ان تجعل بين هؤلاء وبين الكنيسة الكاثوليكية هوة سحيقة من الانشقاق والاختلاف ؛ ليس في العقيدة وحدها بل وفي مركزهم الاجتماعي والاقتصادي ايضاً . حتى انه لم يكن ممكناً ايجاد حل لذلك الا بعزل البروتستانت الفرنسيين المسمين « هيوغنوت » Huguenots في مناطق خاصة بهم كمنطقة « لاروشيل » La Rochelle ومنحوا هنالك بعض الحقوق بموجب الاتفاق الذي جرى واعلن بالبيان المسمى « منشور نانت » L'Edit de Nantes ومن الجلي الواضح ان ذلك الحل لم يكن ناتجاً عن روح التسامح والتساهل ، بل بالعكس نتج عن روح التعصب الشديد لدى اصحاب الحل والعقد . لذا فلم يكن ذلك حلاً شافياً رصيناً ؛ بل كان من الضعف والوهن كريشة في مهب الريح . فما ان عصفت به زوابع عهد لويس الرابع عشر حتى ألغي منشور نانت فانهار صرح ذلك الحل الواهي ، واستبدلت عوضه حالة من الاضطهاد والارهاب .

فلم يكن تعميم روح التسامح الديني والحرية السياسية في فرنسا كما جرى في انكلترا بصورة تطورية وبطريقة الاتفاق على الحلول الوسطية . بل كان ذلك عن طريق الثورة العاصفة التي اكتسحت ، بين عشية وضحاها ، معالم الظلم والطغيان ، وحققت حالة من الحرية

والعلمانية وتحكيم العقل وحده في الامور الفكرية والسياسية والاجتماعية .
وكان لهذا ، بالاضافة الى العوامل التاريخية ، عاملاً نفسي
مستند على طبيعة الشعب الفرنسي النفسية التي تختلف اختلافاً بديناً
عن نفسية الشعب الانكليزي .

فالفرنسي يعتمد على المنطق العقلي اكثر من الانكليزي . فاذا
جابهته معضلة ما لا يقدم على محاولة حلها قبل ان يبحثها عقلياً
ويدرسها ويحللها من كافة نواحيها . فاذا توصل الى المبادئ التي
يستند عليها للوصول الى ذلك الحل وتحقيقه ، سار إذ ذاك في
طريقه قدماً . وإذا تبين له خطؤه بعدئذ ، أعاد النظر في القضية
وبدأ بها من جديد .

اما الانكليزي فيتبع عادة سياسة التجربة الآنية — اي ما
يسمى بالانكليزية Method of trial and error اذ يحاول ان
يكثف سياسته واعماله حسب الظروف الآنية . فاذا لم توصله
اعماله وخططه الى الغاية المنشودة بكاملها ، عندئذ يعدل خططه
للتوفيق بين الآراء المختلفة والاضاع المتناقضة .

الفرنسي يعشق المذاهب ويقدها . فالمبدأ عنده اما ان يكون
حقاً او ان يكون باطلاً . فاذا كان حقاً فليس هنالك ما يدعو الى
الاحجام عن الحصول عليه او تحقيقه بكليته .

هذا من جهة . ومن الجهة الاخرى فان حركة الاكتشاف
والفتوح واستعمار البلاد النائية فيما وراء البحار كانت في انكلترا
اشد نشاطاً من غيرها . وهذا قد ادّى الى ظهور طبقة وسطى
متروفة واعية اخذت تنافس السادة الاقطاعيين في امتيازاتهم ،

وشرعت تثبت وجودها ببعث ثورة فكرية للمطالبة بالحرية
والمساواة .

وعلاوة على ما تقدم فان الشعب الانكليزي كان يشعر بطمانينة
وهو منعزل عن العالم في جزيرته واثقاً من سلامته بفضل اسطوله .
هذا بعكس الشعب الفرنسي الذي كان محاطاً بشعوب تناصبه
ويناصبها العدا ، وتهاجمه في كل فرصة مؤلّية . وكان منغمراً في
جثة المؤامرات السياسية والمنافسات الدولية . وهذا جعله بحاجة
مليحة الى زعامة قوية لا يصاله الى النصر في كفاحه ضد الاعداء .
ولكن تلك الزعامة قد أساءت التصرف ، وخذلت الشعب في
كثير من الظروف ، وقادته الى مهاوي الهلاك ، وأخذت تسومه
الحسف والمهوان . وعندئذ ظهرت زعامة الفكر التي حمل رايتها
بعض الفلاسفة والكتاب ؛ فشرعت توقظ الشعب من سباته ،
وتنبهه من غفلته ، وترشده الى الطرق التي تؤدي به الى ان يرمي
عنه ثوب العبودية والمهوان .

وان المشاركة الثقافية الكائنة بين الشعبين الفرنسي والانكليزي
قد أدت الى تبلور الحركة الديمقراطية وانتعاشها في كلتا المملكتين .
حيث انه بالرغم من الحروب المستديرة التي استعر أوارها بين
المملكتين ، فلقد كان بين الشعبين تقارب فكري وامتزاج في
الحركة الادبية والثقافية . ولقد كان لبعض ادباء الانكليز وفلاسفتهم
امثال « غبون Gibbon » و « هيوم Hume » و « جون لوك
John Locke » و « توماس بين Thomas Paine » أثر كبير في
صالونات باريس ومحافلها الادبية ، كما كانت للدستور الانكليزي

أثر كبير في فرنسا إذ كان معتبراً القدوة المثلى لدى دعاة الإصلاح الفرنسيين .

هذا من جهة . ومن الجهة الأخرى فإن الآداب الفرنسية ، والثقافة الفرنسية كانت سائدة في انكلترا كما هي الحالة في بقية الممالك الأوروبية . ولقد قال « غبون » الأديب الانكليزي : « إن اللغة الفرنسية هي لغة حديثي ودراساتي التي أجيد الانشاء والكتابة بها أكثر مما أجيد لغة آبائي » .

ففي هذه البيئة من الامتزاج الثقافي تبلورت الفكرة الديمقراطية ، واتخذت شكلها النهائي .

وكذلك فإن التبادل الثقافي الكائن بين فرنسا وأمريكا قد أدى إلى اندلاع نيران الثورتين الأمريكية والفرنسية في وقت متقارب ، فزعزعتا أركان الظلم والفساد . إذ لا ريب أن الثورة الأمريكية كانت متأثرة إلى حد كبير بالآراء الفلسفية والسياسية والاجتماعية التي نادى بها المفكرون الفرنسيون . كما أن الشعب الفرنسي قد وجد في الثورة الأمريكية مثلاً أعلى في شعب ثار على مستعبديه ، فألقى عن كاهله نير تعسفهم وطغيانهم ، وأسس له كياناً سياسياً مبنياً على مبادئ العقل الرشيدة .

فلم يمر وقت طويل حتى وجد الشعب الفرنسي نفسه متبعاً طريق الشعب الأمريكي ثائراً على حكم الجور والاستبداد ، فما زال به حتى القاء مجندلاً صريعاً تحت أقدام البررة الاحرار .

ان صرخة الحرية في فرنسا ظهرت في اول امرها خافتة على

لسان بعض المفكرين في القرن السابع عشر امثال « كلود جولي Claude Joly » و « بيير جوريو Pierre Jurieu » اللذين استنتجا من الغاء منشور نانت من قبل لويس الرابع عشر وبدء عهد الاضطهاد والطغيان ان الشعب ، والشعب وحده ، يجب ان يكون اساس السلطة والسيادة .

ولم تظهر حركة ديمقراطية قوية منظمة إلا في القرن الثامن عشر حينما كان الملوك المستبدون يرهقون كاهل الشعب بطغيانهم ويحملونه فوق طاقتهم من الضرائب لصرفها على حروب لا ناقة للشعب بها ولا جمل ، وما تبقى منها يصرف على بذخهم وبذخ أعوانهم وحاشيتهم ، وحينما كانت الكنيسة تناصر الظلم وتؤيد الطغاة العاتين ، وحينما كانت الاقلية المسماة « بالنبل » تتنعم في مجبوحة من العيش الرغيد ، بين الطاس والكأس ، في قصور شاحخة انيقة ، رافلة في خمائل الدمقس والحريز ، بينما كانت الاكثوية الساحقة من الاهلين تعاني من آلام العدم والفاقة ما يعجز عن وصفه اللسان ، تفتش الارض وتلتحف السماء .

كل هذا دفع بالشعب الفرنسي الى ان يتململ ، ثم أخذ ينذر ويتوعد . ولكن العتاة المستبدين لم يراعوا ولم ينتبهوا ، بل بقوا مستمرين في استهتارهم وغوايتهم حتى آن اوان الجدد ، فارتفع صوت البوق - بوق الثورة التي لم تبق على امتيازات غير مستحقها ولم تذر .

واقدر كان لجهود عباقرة الفكر الفرنسيين أثر كبير في خلق وعي عام لدى الشعب الفرنسي ، وتوجيهه نحو الحرية ونحو النور .

فكان « فولتير » Voltaire يرمي الى الدفاع عن حرية الفكر والعقيدة ، والى حماية الفرد من تعسف السلطات الحاكمة وروحانية كانت أو زمنية ، والى فك العقول من قيودها وتحريرها من عبودية التعصب الذميم . ولقد كان اكبر داعية لتحكيم العقل في حل كافة المضلات ، والثقة التامة في تطور البشرية وتقدمها . لذا فقد حمل حملة شعواء على كنيسة روما الكاثوليكية اعتقاداً منه انها كانت واقفة حجر عثرة في طريق تقدم البشرية . كما انه كافع ضد الظلم والعدوان . وكانت له وقفات مشهودات في الدفاع عن المضطهدين والمظلومين .

أما « مونتسكيو » Montesquieu المؤرخ الفرنسي والكاتب السياسي الاجتماعي فكانت طريقة بحثه طريقة علمية متزنة . ففي كتابه « الرسائل الفارسية » Lettres Persanes حاول اظهار عيوب المجتمع الفرنسي القائم عندئذ على لسان سائحين ايرانيين وهميين . واما في كتابه « روح القوانين » L'Esprit des Lois فقد فصل فلسفته السياسية والاجتماعية ، وظهر العلاقة الوثيقة بين القوانين وبين دستور الحكومة . فتوصل من دراسته ومن بحثه في الدستور الانكليزي وتحليلاته للواقع الفرنسي ان خير الدساتير التي تضمن الحرية والمساواة والعدل الاجتماعي انما تلك التي تكون فيه السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية مفصولة عن بعضها ، وتكون كل واحدة منها مستقلة عن الاخرى .

أما « ديدرو » Diderot والجماعة الانسيكلوبيديون الذين اشتركوا بتحرير فصول الانسيكلوبيديا [دائرة المعارف] فكانت

غايتهم مهاجمة التعصب الديني ، وتحرير الفرد من القيود الفكرية والسياسية ، ومكافحة تجارة الرقيق ، ومقاومة عدم المساواة بدفع الضرائب . ودأبوا على توجيه العقول وجهة علمية بحتة والى تقبل العلوم الطبيعية والاعتماد على ضوء العقل وحده .

وهناك مفكرون آخرون أمثال « مابلي » Mably و« موريستي » Morelly اعتقدوا ان العلاج الوحيد هو تأسيس انظمة اشتراكية طوبوية . فلقد ألف « موريستي » كتابه « قانون الطبيعة » Code de la Nature في عام ١٨٥٥ وذكر فيه ان الطبيعة كانت بغايتها جعل الملكية لكافة البضائع عامة ، وان الملكية الخاصة هي في الحقيقة سبب لكافة الاختلافات واس للفساد .

أما « مابلي » فقد كانت كتاباته ابعد مدى في تأثيرها على الرأي العام . انه انتقد الملكية الخاصة للارض ، ودعا الى تقويض الانظمة القائمة بالقوة اذا اقتضى الأمر .

أما « جان جاك روسو » Jean Jacques Rousseau فقد آلى على نفسه هدم نظرية الحق الالهي ، ذلك الحق الذي كان يدعى به ملوك فرنسا في القرنين السابع عشر والثامن عشر حينما بلغوا من العتو والغلو والغرور حداً كبيراً ؛ خاصة عندما بلغت فرنسا في عهدهم شأواً رفيعاً من الاهمية الثقافية والسياسية في المجتمع الاوربي ، فبلغت اوج عهدها الذهبي ، وصارت تتطلع اليها الافئدة والعقول من كل صوب لانتهاال منهلها ، والاستزادة من نتاج قرائح ذوي الفكر وحملة الاقلام من ابنائها . فظل ملوك فرنسا متمسكين بنظرية الحق الالهي لكي يبرروا حكمهم المطلق

ومسلكتهم الاستبدادي. ولقد ذكر لويس الخامس عشر في احدي نزواته الخطابية بأن السيادة « وقف في شخصه. وانه وحده مصدر التشريع ؛ ولا يشاركه في ذلك مشارك . »

ولقد اوقف « روسو » قلمه لزعزعة اركان ذلك البناء المشيخر الذي شيده التاريخ في عهد الطغيان ، وتحطيم نظرية الحق الالهي للملوك . فنجح ، واثبت ان العقل الكبير والقلم الجبار ، اذا كانا بجانب الحق ، كان له الغلبة ؛ وبالباطل حتماً ما له الاندحار والدمار . ولقد كانت عقيدة « روسو » ان الحكومة التي لا يكون فيها للشعب السلطة الحقيقية لسن القوانين وتشريعها انما هي حكومة مغتصبة غير شرعية . فارادة الشعب العامة هي التي تجعل من الحكومة هيئة شرعية . فالسيادة الحقيقية هي للشعب ليس الا .

اعتقد « روسو » ان الافراد عندما تركوا الحياة الطبيعية الانفرادية ، وتكتلوا على شكل جماعات اصبحت لزاماً على كل منهم ان يتنازل عن بعض حقوقه لحفظ نظام المجتمع وانسجامه . وهذا جرى على شكل عقد اجتماعي بين كل من الافراد وبين المجتمع . ولكن ذلك التنازل من قبل الفرد عن بعض حقوقه كان تنازلاً الى الجماعة بأسرها وليس الى فرد معين . وقد جاء في كتاب « العقد الاجتماعي » Le Contrat Social لروسو مايلي : « واخيراً ، فان تخلى كل فرد عن بعض حقوقه للجماعة ، لا يعني بان هذا التخلي أو التنازل قد جرى لصالح شخص معين بالذات . لذا فلم يعد في المجتمع شخص يمتلك الحق في ان يسود غيره . وليس هنالك شخص يجب على الآخرين الخضوع له . وفي مثل هذه الحالة تكون الجماعة

كلها قد جعلت افرادها كافة يحرزون حقوقاً متساوية . «
هذا مع العلم ان العقد الاجتماعي عند « روسو » نظرية منطقية
اكثر منها حقيقة تاريخية . وبالرغم من ان « روسو » قد جعل
نظرية العقد الاجتماعي محور فلسفته الا انه عني في الدرجة الاولى
بفكرة المساواة واعطاها الأهمية الكبرى ، معتبراً اياها العامل
الفعال لكل خير وصلاح في الحياة الاجتماعية . وان العقد الاجتماعي
انما يؤدي نحو تحقيق المساواة التي تكون بدونها السياسة والعدالة
على طرفي نقيض .

ويمكن تلخيص المبادئ الرئيسية لفلسفة « روسو » بالنقاط
التالية : -

- ١ - المساواة . وهي الفكرة الاساسية التي تدور حولها فلسفته .
- ٢ - المجتمع يستند على الاتفاق بين افراد متساوين في المنزلة
لتأسيس وصيانة كل ما يسبب الخير للجميع .
- ٣ - العقد الاجتماعي غايته خلق مجتمع مؤسس على المساواة
والاخوة .
- ٤ - الملك أو الحاكم ليس طرفاً في اي عقد اجتماعي .
- ٥ - انه يتفق مع « هوبز » في رأيه ان السيادة لا يمكن
تقسيمها او التنازل عنها . ولكنه يخالفه في صاحب
السيادة ؛ فروسو يرى ابداع السيادة الى الشعب لا
الى الملك .
- ٦ - الحكومة ، في نظره ، ما هي الا وكالة لاجراء الاعمال
المودعة اليها من قبل الشعب صاحب السيادة .

٧ - السيادة عائدة الى مجموع المواطنين . والارادة العامة

General Will هي الواسطة التي تظهر فيها تلك السيادة .

٨ - يجب الاحتراز من سوء تصرف الحكومة وسوء استعمالها
للقوة التي في يدها .

٩ - القوة التشريعية عائدة الى الشعب . وما القانون الا التعبير
عن الارادة العامة .

ولقد كان «جان جاك روسو» الاستاذ الفكري لزعماء الثورة
الفرنسية وخطبائها الافذاذ امثال «روبسيير» Robespierre
و «دانتون» Danton و «مارا» Marat . وكان كتابه «العقد
الاجتماعي» انجيل الثورة الفرنسية ، حيث قد وعته جماهير باريس
ورددته سنتها .

وقد ظهرت آثار «روسو» على الدستور الفرنسي الاول
حيث جاء في احدى مواده : «ان القانون هو تعبير للارادة العامة» .
فهؤلاء الفلاسفة الذين حملوا لواء العقل عالياً ، هم الذين نبهوا
الشعب الفرنسي الى حاجاته ، وارشدوه الى الطرق التي يجب ان
يسلكها للحصول على تلك الحاجات ، ولقنوه كيف يحترم نفسه ،
ويثق بقابليته وكفاءاته ، ويعتز بكرامته ؛ فلا يرضخ للضم تحت
نير اصحاب الامتيازات او الملوك الطفغاة . فشقوا
طريق الثورة وعبادوها ، فاعدوا للشعب حقه المضمون
وحققوا له المساواة السياسية ، فلا سيد ولا مسود . فرفعت
الحواجز بين الطبقات ، وفتحت ابواب الفرص للجميع ، واعلنت
وثيقة «حقوق الانسان» ، وسجل شعار الثورة في كل جنات ،

وأخذ يردده كل لسان ألا وهو « الحرية .. والاخوة .. والمساواة ».

الثورة الفرنسية كانت وليدة فساد الحكم المطلق ، والنظام الاجتماعي الجائر الذي كان قائماً في القرن الثامن عشر ، والضييق الاقتصادي الذي أمسك بخناق الشعب ، نتيجة للحروب المستمرة التي خاضت فرنسا غمارها اشباعاً لغرور ملوكها وعنجهيتهم . فلقد كانت في فرنسا طبقتان تتمتعان بخيرات البلاد وبالاتيازات الجمة الواسعة . وهما طبقة النبلاء وطبقة الاكليروس . فلقد كانت الكنيسة - وعدد افرادها لايزيدون على (١٣٠.٠٠٠) - تمتلك ربع اراضي فرنسا الزراعية . وما عدا ذلك فلها من كل ما تنتجه الاراضي الاخرى العشر .

واما طبقة النبلاء التي كانت تبلغ (١٠٠.٠٠٠) عائلة فقد كانت تمنح لها الجرايات من الملك على حساب الضرائب التي تجبى من افراد الشعب . وبالإضافة الى ذلك كان النبلاء يشغلون خير وظائف الدولة فيستوفون عليها الاجور الضخمة . هذا عدا ايرادات اراضيهم الخاصة والضرائب التي كانوا يجبونها من فلاحهم . اما هؤلاء الفلاحون الذين يشكلون الاغلبية الساحقة للأمة فقد كانوا يعاملون كالعبيد . لاحقوق سياسية لهم ولا اهمية اجتماعية . يجدّون ويكدّون في فلاحه الارض وزراعتها فتذهب نتائج اتعابهم الى الملك والكنيسة والنبلاء ، ولا يبقى منها لهم سوى النزر القليل الذي لا يسمن ولا يغني من جوع . ولقد كان لويس السادس عشر يعتبر نفسه المالك الشرعي

لممتلكات رعيته بل ولأشخاصهم . وبلغ به الاستبداد ان اعتبر
كلمته هي القانون . فمشى على سنة سلفه لويس الرابع عشر الذي
قال : « الدولة هي انا ! .. »

وكان قصر فرساي الذي كلف بناؤه الامة الفرنسية خمسة
عشر مليون جنيهًا يبتلع ايرادات الدولة لكي يوفر لاصحابه
وبطانتهم حياة بلغت شأواً عالياً من الترف والنعيم . فلقد كانت
للملك جيش من الخدم والحراس بلغ (١٣٠٠٠) ، كما كان للملكة
(٥٠٠) خادمة ، وكان مخصصاً لأبنتها الطفلة قبل ان تبلغ
السنين من عمرها (٨٠) خادمة .

اما المملكة الفرنسية فقد وصلت ، آنئذ ، الى حالة من الضعف
المالي والوهن الاقتصادي بحيث جعلتها على حافة هوة سحيقة من
الافلاس . وذلك نتيجة للحروب المستمرة التي خاضت فرنسا
غمارها اولاً ، وثانياً لتبذير الملك اموال الدولة وتبديدها سدى
على حياة الترف له ولحاسيته .

فلقد كان قصر الملك يكلف الدولة ما يقارب الاربعة ملايين
من الجنيهات . والرواتب التي كان يدفعها الملك الى اعوانه من
حاشية القصر تعادل ذلك المبلغ .

واخيراً لما ان شعر لويس السادس عشر بما وصلت اليه حالة
مملكته من الازمة المالية الحارقة دعا « ترغو » Turgot الذي كان
يعتبر اعظم اقتصادي فرنسا في ذلك الزمان ، وعيَّنه وزيراً للمالية
لكي يصلح الحالة الاقتصادية ويعالج ما وصلت اليه من تدهور فظيع .
فقرر « ترغو » ان تدهور الحالة الاقتصادية والمالية لا يمكن

معالجته الا بايقاف تبذير اموال الدولة والتقليل من تكاليف القصر .
ولكن ما ان علمت بطانة السوء الملتقة حول لويس السادس عشر - تلك
البطانة التي كانت بيدها مقاليد الحيل والربط - سياسة « ترغو »
المالية إلا واخذت تحاربه وتدس عليه عند الملك ، فأقاله . ونبذت
بعدئذ خططه الاصلاحية .

ثم عين بدله « نيكرك » Necker الذي أخذ يستدين لتلافي عجز
الميزانية بما سبب للبلاد ازمة مالية مدمرة كانت احد الاسباب التي
عجلت باندلاع نيران الثورة . وبما زاد في الطين بلة التقرير الذي
رفعه « نيكرك » الى الملك . فقد طبع ذلك التقرير ونشر ، فتداولته
الايدي ووعته الافئدة . فعلم الشعب منه مبلغ الضرائب الفادحة
المفروضة عليه ؛ تلك الضرائب التي تثقل كاهله والتي تصرف على
كل ما يسبب توفير حياة الترف والرغد للملك وذوي الخطوة من
المقربين اليه .

اما هؤلاء فلم يحسوا انفسهم عناء التفكير بشعبهم ومعرفة
حاجاته ومتطلباته . وهل هناك ما يستدرّ عطفهم اذا كانت قلوبهم
قدت من حجر ؟ وما الذي يهمهم اذا مات الناس أم عاشوا ، اذا
جاءوا أم شعبوا ، اذا عروا أم اكتسوا ، ما داموا هم يرقصون
حول الجثث والاشلاء على انغام الأنتاث والآهات ، وما داموا
يتخمون بطونهم بما لذ وطاب من الطعام والشراب ، وما داموا
يختالون بالدمقس والحرير رافعين أنوفهم الى السماء تيهاً وخيلاء ؟
ولقد بلغ الاستهتار بملكة فرنسا « ماري انطوانيت » ، يوم كان
الناس يتظاهرون مستغيثين ، طالبين العون ملء بطونهم الخاوية

— مطالبين بالخبز والقوت لهم ولأطفالهم — أن صاحبت متسائلة :
« ما بال هؤلاء الغوغاء ؟ » فقيل لها « انهم جياع يطلبون الخبز .. »
فقالت متهمكة : « اذا لم يكن لهم خبز ، فلم لا يأكلون
« الحلوى » ؟ »

وكان الشعب الفرنسي يرى ذلك فيكتم غيظه على مضض .
حتى لم يبق في قوس صبره منزع . وحينئذ أعلن ثمرده ، ورفع
راية العصيان ، وهب زعماء الثورة من ابناء الشعب الابرار ، امثال
دانتون وروبسبير ومارا لقيادة الشعب الباسل . فدكت حصون
الظلم والاستبداد ، وحطم سيف الجلاد الذي كان مصلتاً على
الرقاب ، وسقط الباستيل معقل الطغیان تحت اقدام جحافل
الشعب ، وهي تتقدم بخطوات ثابتة الى الموت او النصر ، معرّضة
صدورها الى رصاص الطغاة ونيرانهم ، وهي تنادي بأعلى صوتها : -
« الحرية .. الاخوة ... المساواة .. »

ولما ان انتصر الحق وزهق الباطل ، فزال نتيجة لذلك نظام
الحكم الجائر بين عشية وضحاها ، وحل محله نظام صالح ، ألغى
الاقطاع وما يتبعه من عبودية ، واصبح كافة المواطنين متساوين
أما القانون ، ومتكافئين في علاقتهم مع الدولة . وصار الجميع
خاضعين الى دفع الضرائب بصورة متعادلة . كما أن الضرائب التي
كانت تجبيها الكنيسة ألغيت ، وممتلكات الكنيسة صودرت
ووضعت تحت تصرف الامة . وحددت ملكية الارض ، فصودرت
الممتلكات الواسعة ووزعت على الفلاحين قطعاً صغيرة . وسنت
الشرائع والقوانين التي تحمي الفرد من الاعتداء ، وتضمن حقوقه

وحرياته الطبيعية ، وتؤمن المساواة السياسية للمواطنين . واعلن
ميثاق « حقوق الانسان والمواطن » تلك الوثيقة المثالية التي كانت
ولا تزال قدوة لكل الشرائع والدساتير . وهي تتضمن ما يلي :
« اتفقت كلمة ممثلي الشعب الفرنسي على ان تناسي حقوق
الانسان واحتقارها كانا السببين الرئيسيين في مذلة الشعب وشقائه
والقاء بذور الفساد والفوضى في الجهاز الحكومي ، فقررنا اعلان
حقوق الانسان الطبيعية ونشرها بين جميع افراد الشعب ليتسنى
لكل مواطن معرفة حقوقه وواجباته . وهي :

١ - ان الناس جميعاً يولدون احراراً ويعيشون احراراً
متساوين في الحقوق . ولا يميز بينهم اجتماعياً الا على اساس
النفع العام .

٢ - ان غاية كل هيئة سياسية هي صيانة حقوق الانسان
الطبيعية الثابتة ، وهي : الحرية ، والتملك ، والامن ،
ومقاومة الظلم .

٣ - السيادة للأمة حتماً . وليس لجماعة او شخص ممارسة اية
سلطة ما لم تكن مستمدة منها .

٤ - تقوم الحرية على حق المواطن في ان يمارس كل عمل لا
يضر بالآخرين . ولذلك فان ممارسة الحقوق الطبيعية من
قبل اي شخص كان لا تقف الا عند الحد الذي يؤمن
لبقية اعضاء المجتمع التمتع بهذه الحقوق نفسها . وهذا الحد
لا يعينه إلا القانون .

٥ - لا يمكن للقانون ان يمنع الا الاعمال التي تضر بالمجتمع .

ولا يجوز منع اي عمل لم يحظره القانون ، ولا إرغام اي احد على القيام بعمل لم يفرضه القانون .

٦ - القانون هو تعبير للارادة العامة للمجتمع . ولكل مواطن حق المساهمة بتشريع شخصياً او بواسطة ممثله . والجميع متساوون بهذا الحق . ويجب ان تكون القوانين واحدة في حالتي الحماية وفرض العقوبات . وجميع المواطنين متساوون في نظر القانون . ويحق لهم بالتساوي والتكافؤ الوصول الى جميع المناصب والرتب والوظائف العامة بحسب كفاءاتهم الشخصية دون اي تفريق غير ناشئ عن فضائلهم ومواهبهم .

٧ - لا يجوز اتهام اي شخص او توقيفه او سجنه الا في الحالات وفي الاشكال التي يحددها القانون . ويجب ان يعاقب جميع الذين يطلبون او يوافقون على تنفيذ اوامر غير قانونية او ينفذونها او يأمرؤن بتنفيذها . ولكن على كل مواطن إطاعة الاوامر الصادرة بتوقيفه بموجب القانون ، ويكون مذنباً إن هو تمرد او قاوم .

٨ - لا يجوز للقانون ان يفرض من العقوبات إلا ما هو ضروري دون ان يتجاوز ذلك الحد .

٩ - يعد كل شخص بريئاً ما لم تثبت اذنته . وإذا كان لا بد من توقيفه فالقانون يمنع تطبيق عقوبات شديدة إلا ما كان منها ضرورياً لابقائه في متناول القانون .

١٠ - لا يجوز ازعاج اي شخص بسبب آرائه ، وبضمنها معتقداته

الدينية ، بشرط ان لا تكون المجاهرة بها مسببة للاخلال
بالنظام العام المحدد بالقانون .

١١ - حرية تبادل الافكار والآراء هي أثمن حق من حقوق
الانسان . لذلك يحق لكل مواطن ان يتكلم ، ويكتب ،
وينشر آراءه على صحائف مطبوعة بكامل الحرية .

١٢ - ان صيانة حقوق الانسان والمواطن تحتاج الى قوة
عامة . لذلك فان هذه القوة (الحكومة) تنشأ لمصلحة
المجموع لا لمنفعة الاشخاص الذين يعهد اليهم بقيادتها .

١٣ - لتأمين نفقات القوة العامة وبقية نفقات الادارة يجب ان
يساهم الجميع في تأدية ضرائب عامة ، ويجب ان توزع
هذه الضرائب على المواطنين بالتكافؤ بحسب امكانياتهم .

١٤ - تفرض الضرائب وتستعمل ايراداتها حسب رغبة الشعب
ومشيئته وتحت رقابته . وكل مواطن له الحق بالمساهمة
بتحديد الضرائب ومراقبة كيفية جبايتها وتعيين وجوه
صرفها بصورة مباشرة او بواسطة من يمثله .

١٥ - المجتمع له الحق في ان يحاسب كل موظف عن اعماله في
وظيفته .

١٦ - كل مجتمع لا تكون فيه الحقوق مصونة ، ولا يؤمن
فصل السلطات العامة بعضها عن بعض يُعتبر مجتمعاً بلا
دستور .

١٧ - الملكية الخاصة حق مقدس غير قابل للنقض . فلا يجوز
ان تنتزع من احد الا عندما تقتضيه المنفعة العامة الثابتة

بصورة قانونية . ويشترط ، في احوال انتزاع الملكية
من اصحابها ، منح تعويض عادل لهم . »

وكان من جملة ما أدته الثورة الفرنسية من خدمة للنظرية
الديمقراطية انما هو تأكيدها على ان تكون كافة ميادين الاعمال
والخدمات مفتوحة على مصراعيها لأصحاب الكفاءات دون تمييز
لاختلاف المولد أو الطبقة أو العقيدة . فلا شيء يجب ان يقف حائلاً
دون تحقيق المساواة للجميع .

ولما ان قضي على الظلم وعفت آثاره ، تنفست الامة الفرنسية
الصعداء ، ورفعت رأسها عالياً بين الأمم متباهية انها قد كسبت
معركة الحرية داعية اياها للاقتداء بها .
ولكن قوى الباطل اخذت تتكتل ، وهمسات ذوي التيجان
في الممالك المجاورة لفرنسا اخذت تشتد لفرط هلعهم من نجاح
الحركات الشعبية التي ظهرت بوادرها في فرنسا . فاعلن « ليوبولد »
ملك النمسا - وهو اخو ماري انطوانيت - وثيقة سميت « وثيقة
بلننتز » Declaration of Pillnitz طلب فيها من بقية الملوك ان
يوحدوا جهودهم لاحباط الثورة الفرنسية ووأدها في مهدها ، واجبار
الشعب الفرنسي على التنازل عما اكتسبه من حقوق .

ولقد مد الرجعيون الفرنسيون من اصحاب المصالح
والامتيازات ايديهم لمصافحة اعداء الشعب الفرنسي والعمل وياهم
يداً بيد لمكافحة الشعب الباسل . فباؤوا بالخيانة وبغضب من جماهير

فرنسا، تلك الجماهير التي سحقته رأس الحية الرقطاء، قبل ان تلدغ
الامة بالصميم .

فلما ان علم الشعب الفرنسي بالمؤامرات التي يحوكم حبالها اعداء
الحرية في داخل فرنسا وخارجها، هب عن بكرة ابيه للدفاع عن
مقدساته وعن الحقوق التي اكتسبها بعد جهاد شاق مضم، وكفاح
مرير، سجل بمداد من دماء ودموع .

فحملت كتابث الثورة العقيدة الديمقراطية الخالدة،
واخذت تبثها بين الشعوب الاوربية الاخرى، فنبهتها من
غفلتها، وساقتها مع قافلة عشاق الحرية وطلابها .

وهكذا كانت الثورة الفرنسية نواة للحركة الديمقراطية
في العالم. انتشرت شراراتها على الملأ فأناورت عقولهم، وهدتهم
الى طريق الحرية والمساواة، وعلمتهم كيف يكون النضال في
سبيل استعادة حقوق الانسان .

لقد كانت الثورة الفرنسية فاتحة لعهد جديد؛ عهد ساد فيه
الوعي العام . ولكنها لم تكن اكثر من ان تكون فاتحة لعهد
جديد . فلم تكن الثورة الا حركة قامت بها الطبقة البورجوازية .
فأسس كيان فرنسا ومن حذا حذوها من الدول على اسس
بورجوازية . ولم يكن بين اقطاب الثورة من نادى بالاشتراكية
الا « بابوف » Babeuf الذي حرر منهاجاً شاملاً لطريقة
الاصلاح السياسي والاقتصادي التي ارتآها . ولكن منهجه لم يحظ
بالقبول ففشل . غير ان تأكيد الثورة الفرنسية على مبدأ المساواة

كان اقوى دافع لبث النزعة الاشتراكية ونقويتها . ولقد وصل
اثر ذلك الى الطبقات الكادحة فرجّها وخلق فيها وعياً ، كان من
نتائجه ظهور الحركات الاشتراكية على اختلاف اشكالها ونزعاتها
في القرنين التاسع عشر والعشرين .

الفصل الخامس

جذور الديمقراطية في اميركا

إذا اردنا تتبع منشأ الديمقراطية في اميركا ما علينا الا ان نلتفت بإبصارنا الى أوائل عهد الهجرة ، عندما اخذ المهاجرون يتدفقون الى سواحل العالم الجديد قصد استيطانه .

فلقد كان أولئك الرواد ذوي نزعة ديمقراطية ، اذ كانوا كلهم افراداً معتمدين على انفسهم ، وعلى هممهم وقابلياتهم وكفاءاتهم .

قطعوا آلاف الاميال من البحار ، متجهين شطر مجاهل من الارض لا يعرفونها ؛ كل ذلك من اجل ان يوجدوا لأنفسهم كياناً لا يكونون فيه خاضعين لاسقف أو لأمير . وقد كان جلهم ، ان لم يكن كلهم ، من الطبقات التي لا تتمتع بامتيازات في مواطنها الاولى ؛ ارادوا التخلص من تعسف الطغاة في العالم القديم . ولم يكن بينهم من يدعى التسامى على غيره لكونه قدورث عن آباءه ؛ عن جدارة او غير جدارة ، لقب شريف او نبيل . فلم تكن بين ظهرانيهم تلك التقاليد التي اوجدت في العالم القديم نظام تفاوت الطبقات . لذا فقد كان كل واحد يشعر في قرارة نفسه بتساويه مع الآخرين . فلم يكن بينهم امير وحقير .

هذا من جهة . ومن الجهة الثانية قد كانت المستعمرات
الامريكية ، قبل عهد الاستقلال ، ملجأ للحرار الذين اضطهدوا
في بلادهم وسيموا سوء العذاب من اجل فكرة أو مبدأ أو عقيدة .
فلقد تقاطر الى السواحل الاميريكية عدد كبير من البيوريتان
الانجليز والهيوغوت الفرنسيين وغيرهم الذين كانوا يطالبون في
بلادهم بالتسامح الديني والاصلاح الاجتماعي ، وتطبيق مبادئ
الحرية والعدل والمساواة . فوجدوا في اميركا البيئة صالحة لتطبيق
ما كانوا يحملون به في مواطنهم الاصلية ، وينشدونه فلم يجدوه .
ففي القرن السابع عشر ، عندما اصاب الديمقراطية الانكليزية
نكسة بظهور الملوك الستيوارتيين الذين حاولوا إعادة عهد الحكم
المطلق وتقييد الحريات حدثت موجة من الهجرة الى القارة
الامريكية . وكان معظم المهاجرين من طائفة البيوريتان الذين
وجدوا في موطنهم الجديد المجال فسيحاً لتطبيق نظرياتهم ومثلهم
العليا وانما معتقداتهم الدينية .

فبينما كان معتنقو المذهب البيوريتاني يكابدون الامرين من
تعسف الملك جيمز الاول ومن بعده تشارلس الاول اللذين كانا
يضعطان عليهم للالتحاق بالكنيسة الرسمية ، حتى لقد اعلن جيمز
ان على البيوريتان الالتحاق بالكنيسة الانكليكانية او مغادرة
البلاد ، كما فصل تشارلس الفين من القسيسين البيوريتانيين من
مناصبهم بجرة قلم فقطع ارزاقهم - نقول بينما كان البيوريتانيون ،
بالاشتراك مع دعاة الاصلاح السياسي ، مشتبكين بحرب لا هوادة
فيها ضد الكنيسة الرسمية وضد الملكية المطلقة وضد الاقطاع ، كان

أخوانهم في أمريكا منغمرين بتأسيس كيان مستقل لهم ، تسوده الحرية ، وتظلله المساواة ، وتوفر عليه أجنحة الأخوة والسلام .
إنهم دأبوا على إجراء التجارب لتأسيس مجتمع في عالمهم الجديد يشعرون في ظلاله بالطمأنينة والسعادة والأمان .

ولقد كان أول مجتمع أسس على دعائم رصينة من الحرية والديمقراطية في مستعمرة « فرجينيا » Virginia تحت قيادة « سر ادوين ساندنيز » Sir Edwin Sandys الذي كان من كبار معارضي سياسة الملك جيمز الأول . ولقد كانت له ، قبل هجرته إلى أمريكا ، وقفات مشهودة في البرلمان الانكليزي . فلقد وقف مرة في البرلمان معلناً أن سلطات الملك ليست غير محدودة ، وأن للشعب حقوقاً ليس في طاقة الملك أو في مقدوره أن يسلبه إياها .
ولقد وجد « سر ادوين ساندنيز » في فرجينيا محيطاً صالحاً لتطبيق آرائه ومبادئه . وبأشر فعلاً بتطبيقها . وكان يعتقد بضرورة اشتراك الشعب بتشريع القوانين فدعا كافة المقاطعات التابعة إلى فرجينيا لأرسال مندوبين اثنين عن كل منها للاجتماع في مدينة « جيمستاون » للاشتراك بسن القوانين . وكان أول اجتماع عقد لهذه الهيئة في ٣٠ تموز (يوليو) عام ١٦١٩ . وكانت هذه الهيئة أول مجلس تمثيلي في أمريكا .

وفي عام ١٦٣٩ اجتمع سكان منطقة كونيكتكت Connecticut وسنوا قانوناً أساسياً لحكومتهم ، منح الحق لكافة الرجال البالغين سن الرشد لأن ينتخبوا ممثلهم الذين يشتركون بسن اللوائح القانونية . وكان هذا أول دستور مكتوب في أمريكا .

ثم سنت كل مستعمرة من المستعمرات الامريكية لها قانوناً
أساسياً تضمن في ديباجته وثيقة لحقوق الانسان Bill of Rights .
وكانت اول وثيقة لحقوق الانسان اعلنت في امريكا هي تلك التي
كانت في صلب القانون الاساسي لمستعمرة فرجينيا الذي سن في ١٢
حزيران (يونيو) سنة ١٧٧٦ .

ثم اقتدت بفرجينيا كل من بنسلفانيا ، وميري لاند ،
وفيرمونت ، ثم بقية المستعمرات الواحدة تلو الاخرى .

وكانت النظرية التي اسست عليها وثائق حقوق الانسان في
امريكا هي الاعتقاد بحقوق الفرد . ولقد قسموا تلك الحقوق الى
نوعين : «١» الحقوق التي يمكن للفرد ان يتنازل عنها للمجتمع لقاء
توفر النظام واستقرار الأمان و«٢» الحقوق التي لا يمكن للفرد ان
يتنازل عنها للحكومة ، كما لا يمكن للحكومة ان تعتدي عليها او
تغتصبها . وهذه نفس آراء « جون لوك » التي شرحها في الجزء
الثاني من كتابه المسمى « رسالة في الحكومة المدنية » Treatise
on Civil Government . وكان « لوك » قد الف كتابه هذا
في عام ١٦٩٠ دفاعاً عن مبادئ ثورة ١٦٨٨ التي حدثت في انكلترا .
ولقد وجدت آراء « لوك » الفلسفية والسياسية لها طريقاً ممهداً

الى وثيقة اعلان الاستقلال Declaration of Independence .
ولقد اعتبر لوك ، بحق ، فيلسوف امريكا الاكبر . فنمت من
تلك الجذور - جذور فلسفة لوك - في تربة امريكا البكر شجرة
لديمقراطية وارفة الظلال ، ممتدة الغصون ، يانعة الثمار .

وبلاضافة الى ذلك كان للثقافة الفرنسية والآداب الفرنسية

أثر على الفكر السياسي والاجتماعي في اميركا . ولم تكن مؤلفات فولتير ومونتسكيو وروسو غريبة على الامريكيين . ولقد اسس نظام الحكم في الولايات المتحدة على اساس نظرية مونتسكيو في فصل السلطات Separation of Powers .

واخيراً فقد هيات مؤلفات « توماس بين » الامة الامريكية الى الثورة ، وعبّدت لها الطريق لاعلان وثيقة الاستقلال التي تضمنت مبادئ حقوق الانسان .

وكان « توماس بين » انكليزي المولد ، ولكنه كان ثائراً على التقاليد الانكليزية وعلى نظام الحكم في انكلترا . فغادرها الى امريكا حيث منح الجنسية الامريكية . وهناك اندفع في خضم الحوادث السياسية ، وخاض غمارها . فألف كتابه المسمى « الفهم » Common Sense في عام ١٧٧٦ في نفس العام الذي اعلنت فيه وثيقة اعلان الاستقلال . فحمل في كتابه الآنف الذكر حملة عنيفة على مبدأ الملوكية الوراثي . وانكر كون النظام الدستوري الانكليزي صالحاً للتطبيق في امريكا . ودعا الامريكيين لاعلان انفصالهم عن انكلترا ، وتأسيس جمهورية ديمقراطية تكفل الحريات العامة وتحتضن المبادئ الانسانية .

ثم ألف كتابه « عصر العقل Age of Reason » والذي حمل فيه على الاديان حملة منكرة ، وفند فلسفتها ، ودعا الى شرعة العقل ، واتباع سنة المنطق السليم والتفكير السديد .

وكانت من جملة آرائه التي اثارت عليه حقد رجال الحكم في انكلترا هو انتقاده المروءة للملوكية ولكل نظام وراثي ، ودعوته الى

المبادئ الجمهورية . ومن جملة عباراته ما يأتي :

- « كل حكومة وراثية تكون بطبيعتها هذه حكومة جائرة » .

- « لن يكون الوقت بعيداً عندما تضحك انكثرا من نفسها

جلبها شخصاً من هولندا أو من هانوفر أو من برونزويك] يقصد

بهم ملوك انكثرا الغرباء] تنقده في العام مليون جنيتها ، وهو لا

يفهم شرائعها ، ولا لغتها ، ولا مصالحها وقد لا يجد من كفاءته

ما يستطيع ان يؤتمن به على ان يكون شرطياً في احدى القرى .

ولقد اثرت آراء « توم بين » على فلسفة « توماس جفرسون »

Thomas Jefferson الذي حرر لائحة وثيقة اعلان الاستقلال .

ففي اليوم السابع من حزيران « يونيو » عام ١٧٧٦ تقدم

مستر « لي » R.H. Lee بالنيابة عن وفد فرجينيا الى المؤتمر الامريكي

باقترح يحتوي على ثلاث نقاط نصت على أن المستعمرات المتحدة هي ،

ومن حقها ان تكون ، دولا حرة مستقلة . وانها متحيلة من

كل علاقة رعوية بالتاج البريطاني . ونتيجة لذلك ، فإن كل علاقة

سياسية بينها وبين الدولة البريطانية يجب ان تقصم وان تكون

منقطعة انقطاعاً تاماً .

وبعد الموافقة على تلك المقترحات تشكلت لجنة مؤلفة من

توماس جفرسون ، وآدمز ، وبنجامين فرنكلين ، وروجر شيرمان ،

وليفنجستون لتحضير بيان على ضوء المقترحات السابقة . فأودعت

اللجنة صلاحية تحضير اللائحة الى « توماس جفرسون » .

وبعد ان حضر « جفرسون » اللائحة عرضها على اللجنة الآتفة

الذكر . فأدخلت عليها بعض التعديلات ثم قبلت .

وكانت ديباجة وثيقة اعلان الاستقلال تتضمن موجزاً شاملاً للمبادئ المقبولة في حقوق الانسان والسيادة الشعبية . وهذه نبذة من تلك الديباجة : —

« اننا نرى ان الحقائق التالية هي من البديهيات ، وهي : ان جميع الناس خلقوا متساوين . وان الخالق قد شملهم بحقوق معينة لا تنتزع . ومن هذه الحقوق الحياة ، والحريّة ، والسعي لبلوغ السعادة . والحكومات انما تنشأ بين الناس لضمان هذه الحقوق . وانها تستمد سلطانها العادل من رضى المحكومين وموافقتهم . وكلما اصبح نوع من انواع الحكم خطراً على هذه الغايات ، حقاً على الشعب ان يعدله أو يزيله ، فينشئ حكومة جديدة تنهض على اسس من المبادئ والانظمة التي تبدو أوفى من سواها بضمان أمن الشعب وسعادته . »

ولقد انعكست تلك المبادئ على الاداة الحكومية في امريكا وعلى الدستور الامريكى .

فالدستور الامريكى الذي اكمل في عام ١٧٨٧ والذي صدّق عليه في عام ١٧٨٩ يعتمد على مبدأ السيادة الشعبية . فكلتا القوتين التنفيذية والتشريعية فيه تنبعان من الشعب بواسطة انتخابات عامة . كما ان تتابع الانتخابات بأجال قصيرة بين المرة والاخرى يجعل المنتخبين تحت سلطة الشعب المباشرة .

اما الحرية الفردية فقد صيغت في الدستور ، وحمت من اعتداء الهيئات الحكومية ، كما ضمنت المساواة المدنية والسياسية .

وان في فصل السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية فصلاً
تاماً عن بعضها في الدستور الأمريكي ، وحفظها متوازنة متعادلة ،
ضماناً للحرية الفردية ضد تعسف الهيئات الحكومية .

والحكمة العليا في امريكا لها سلطات واسعة النطاق ، ولها حق
محاسبة القوتين التنفيذية والتشريعية ورد القوانين التي تصدر منها
فيما اذا كانت مخالفة للدستور او معارضة لمبادئ الحق والعدالة .
وليس هنالك في الولايات المتحدة هيئة مصونة غير مسؤولة
وغير قابلة للعزل الا هيئة قضاة المحكمة العليا الذين يعينون
مدى الحياة .

الا ان الدستور الأمريكي بالرغم من اهميته ، وذهابه بعيداً في
اقرار المبادئ الديمقراطية والحقوق الانسانية ، فإنه ليس بالوثيقة
المثالية .

فلقد كتب «دى تو كفيل» في كتابه «الديمقراطية في امريكا»
ما يأتي : - « يظهر لى ان التشكيلات السياسية في الولايات
المتحدة هي من جملة الاشكال التي يمكن الاخذ بها في اى نظام
ديمقراطي . ولكنني لا ارى ان الدستور الأمريكي هو خير الدساتير
او انه الدستور الوحيد الذي يجب ان يؤسس عليه نظام الحكم
لكل شعب ديمقراطي . »

الدستور الأمريكي اقر حرية العقيدة ، وحرية الكلام
والنشر ، وحرية الاجتماعات السلمية ، وافر مبدأ المساواة امام
القانون ، وافر مبدأ مساواة الجميع في الاقتراع .
ولكن نقصه كامن في أنه لم يشخص الداء الحقيقي فيعالجه .

انه لم يحاول حل قضية القوة والضعف الاقتصاديين بين الافراد ،
او القضاء على التفاوت الاقتصادي الذي هو اساس لسيطرة البعض
على الكل ودعامة لكل ما نراه من تفاوت اجتماعي وتمايز طبقي ،
حيث ان التفاوت الاقتصادي يجعل مبدأ الحريات السياسية مبدأ
نظرياً غير قابل للتحقيق بصورة كاملة في المجال العملي التطبيقي .
الدستور الامريكي كان وليد الحركة التحررية التي قامت بها
الطبقة البورجوازية . وانه يمثل النظرية الليبرالية في المجالين
الاقتصادي والسياسي . لذا فانه قد وقف بتطور الامة
الامريكية نحو حياة اوفر حظاً بالعدالة الاجتماعية والتكافؤ
الاقتصادي . خاصة وانه دستور صلب لا يمكن ادخال تبديل او
تعديل عليه الا بمراسيم معقدة ، صعبة التطبيق .

الفصل السادس

تطور الديمقراطية في القرن التاسع عشر

(فرنسا)



لقد بينت فيما سبق ان الحركة الديمقراطية ظهرت اول ما ظهرت كثورة قامت بها الطبقة الوسطى في ايطاليا وانكلترا وفرنسا وامريكا حينما برزت كطبقة لها شأن واهمية اقتصادية في المجتمع . فأخذت تطالب بالحرية وبحق المساواة . ولم تقصر مطالباتها بالمساواة على نفسها فحسب بل عمتها على سائر المواطنين ، وذلك لكسب عطف الطبقات الأخرى من الفلاحين والعمال وتأيدهم لها .

ظلت الحركة الديمقراطية سلسلة من النضال للطبقة الوسطى حتى اواسط القرن التاسع عشر . وعندئذ ، لما ان نجحت بالحصول على غالب مطالبها ؛ فأحرزت حق الانتخاب ، واشتركت في الحكم ، وثبتت اسس مركزها الاجتماعي قلبت الى الطبقات العمالية ظهر المجن . فصارت تؤيد الحركات الرجعية ، واخذت تحارب حركة التحرر التي بدأ العمال القيام بها .

وكانت الثورة الفرنسية الكبرى عام ١٧٨٩ حركة اوقدت جذوتها وقامت بها الطبقة الوسطى . لهذا فقد وقفت تلك الحركة

عند منتصف الطريق . فاصيبت الديمقراطية بانتكاسة مروعة خاصة في عهد نابليون بونابارت . اذ كان عهده خطوة اولى للرجوع بالديمقراطية الى الوراء . لذا فمن الواجب قبل البدء بالتوغل بدراسة تطور الحركة السياسية في فرنسا بعد ثورة ١٨٨٩ أن نحلل شخصية نابليون وندرس نفسيته من بيئته وحياته واعماله .

كان نابليون من اسرة ايطالية متوسطة الحال ، كانت قد هاجرت منذ مدة ليست بالبعيدة من مقاطعة « تسكانيا » الايطالية وقطنت جزيرة كورسيكا التي كانت قد تنوزل عنها مؤخراً من قبل جمهورية جنوا الى فرنسا نكابة باهليها الذين لم ينقطعوا عن حمل لواء التمرد والعصيان . ولقد واصل الكورسيكيون كفاحهم ضد فرنسا دون هوادة تحت زعامة « باولي » Paoli .

وكان شارل بونابارت - والد نابليون - احد مؤيدي باولي في كفاحه ضد الفرنسيين . ولكنه لما ان دحرت قسوات باولي وانهارت قوته واضطر الى الفرار ، التجأ شارل بونابارت الى الفرنسيين ومد يد الصداقة والتأييد اليهم . فانعقدت اواصر الصداقة بينه وبين « دي ماربوف » De Marbeuf الحاكم الفرنسي على الجزيرة ففي هذه البيئة التي ضعفت فيها روح المبادئ ، وقويت النزعة الوصولية الانتهازية شب نابليون وترعرع .

وبالرغم من انه تلقى العلم في مدارس فرنسية ونشأ على الثقافة الفرنسية الا انه لم يكن يشعر بشعور الفرنسيين انفسهم ، ولم يكن متأثراً بالتقاليد الفرنسية ، أو شاعراً شعوراً صحيحاً بعنف الصدام النفسي الكائن بين الشعب الفرنسي وبين حكامه المستبدين .

ولما توفي والده في عام ١٧٨٥ عظمت المسؤولية الملقاة بتبعاتها على عاتقه ؛ اذ أصبح رأس العائلة ووصياً عليها . فذاق مرارة الفاقة وضنك العيش . وهذا جعله يندفع وراء النجاح اندفاعاً كلياً . فوجد في الثورة الفرنسية وسيلة لاشباع تلك الرغبة الملحة الجارحة ، فخاض غمار تلك المعركة شاقاً له الطريق الى النجاح المنشود . ولقد اصابه التوفيق في الوصول الى غايته .

ولقد ساعدته ظروف الثورة ، وظروف العهد الذي تلاها . اذ أن الثورة بدأت تحرق ذاتها في عهد الارهاب . فقطعت رؤوس عديدة من اقطابها السياسيين والعسكريين . فانفسح المجال امام نابليون لان يتزعم كتائب الثورة ، ويقودها الى نصر بعد نصر ، ساحقاً قوى اعداء الثورة الذين تألبوا من كل جانب للقضاء عليها . فلما رأت منه الأمة الفرنسية ذلك أسلست له القيادة ، وسلمته زمام امورها واعلنته القنصل الاول لأدارة شؤونها وتثبيت مبادئ الثورة التي ضحت بالغالي والرخيص في سبيلها .

واكن نابليون خذل مبادئ الأمة ، في الوقت الذي رفعته الى قمة المجد الذي كان يصبو اليه . فاعلن نفسه امبراطوراً . وكان الذي ساقه الى ذلك هو ذلك العرق الروماني - عرق يوليوس قيصر - الذي كان ينبض فيه .

فجرت حقلة التتويج الرائعة في كنيسة نوتردام بمراسيم على غاية من الأبهة والفخامة . فتسلم تاج الملك من البابا . فاصبح جندي الثورة ، كما كان يدعى ، ملكاً معيناً بإرادة الله وبركته . وجمع حوله حاشية فخمة وطبقة جديدة من النبلاء .

ولقد كوّن نابليون حوله هالة من المجد وذلك بادّعائه زعامه الثورة ، وبسعيه لتعميم مبادئها على الامم الاخرى ، وتحرير الشعوب قاطبة من تعسف حكامها المستبدين ، وتأسيس دولة اوربية متحدة مكونة من شعوب ترفرف عليها اجنحة الحرية والاخوة والعدالة والمساواة .

ولكن افعاله وسياسته العملية كانت ، في الحقيقة ، قد ادت الى عكس ذلك حيث انها قد اوقفت تطور الديمقراطية وحالت دون تحقيق مبادئها .

فلقد حدّد نابليون صلاحيات المجالس التمثيلية التشريعية ، وحصر معظم السلطات بيد السلطة التنفيذية . ولقد قسم السلطة التشريعية الى مجلسين احدهما من حقه المناقشة لا التصويت ، والآخر من حقه التصويت دون ان يكون له حق المناقشة . وهذا التقسيم قد شل السلطة التشريعية عن اداء عملها بكفاءة . ولم يعد المجلس ، تحت ظل الدستور النابليوني ، ينتخب نتيجة للاقتراع العام . فلم يعد المجلس ، تبعاً لذلك ، ممثلاً للارادة العامة للأمة .

اما مجلس الوزراء Conseil d'Etat الذي كانت بيده المبادأة فقد كان يجري تعيينه من قبل نابليون نفسه ، كما كان يجري تعيين السفراء والقواد والقضاة ايضاً من قبله . ولم يبق القضاة متمتعين بحق الحصانة . اما الحكام الاداريون فكانوا يعينون من قبل الحكومة المركزية ولا ينتخبون من قبل سكان المنطقة .

ولقد خذلت المبادئ الديمقراطية الاساسية في عهد نابليون ، فحددت الحريات الشخصية ، وخاصة حرية الفكر وحرية ابداء الرأي .

وان شدة طموح نابليون واطمائه بالسيطرة على اوربا قاطبة
قد ألب عليه الملوك الاوربيين الذين وحدوا كلمتهم ، وجمعوا
شملهم ، وكرسوا جهودهم لتخطينه وتخطيم المثل العليا للثورة التي
جاءت به . فما زالوا به حتى اضطروه الى التسليم . فنفي الى جزيرة
« سنت هيلانة » النائية في مجاهل المحيط الهادي .

وكان من نتائج ذلك ان عاد الى فرنسا لويس الثامن عشر
بركاب جيوش الاحتلال الاجانب ، فنصب ملكاً . ورضخت
فرنسا لحكم النار والحديد ، وانبعث عهد آل بوربون من جديد .
وقد كانت عودته ضربة قاصمة اصابته الحركة الديمقراطية في
اوربا . فشلت تلك الحركة برهة طويلة من الزمان . ولقد اشتدت
تلك الضربة في عهد « شارل العاشر » الذي خلف لويس الثامن عشر
في الحكم بعد وفاته في عام ١٨٢٤ . ولقد كان هذا متطرفاً في
عدائه للمبادئ الديمقراطية . فأعلن تنويجه بصفته « الملك المسيحي
الاكبر ، صاحب الحق الالهي » . ولقد قال يوماً : « انني افضل
ان اقطع الخطب على ان اكون ملكاً تحت ظروف مشابهة لتلك
التي يحكم فيها ملك انكلترا » .

ولما ان ضاق الشعب الفرنسي بهذا الطاغية الجديد قام بثورة
اخرى في عام ١٨٣٠ كانت نتيجةها تنازل شارل العاشر عن عرشه
الى لويس « فيليب » .

فاعلن مجلس الامة الفرنسي في عام ١٨٣٠ عزل شارل العاشر
ونصب لويس فيليب « ملكاً على الفرنسيين ، ببركة الله ،
وبارادة الشعب » .

ومن هذا يتضح مدى الخطوة الواسعة التي خطتها الديمقراطية في سبيل التقدم . فانه ، بموجب ما تقدم ، قد أصبح حق تعيين الملك وخلعه وقفاً على ارادة الشعب وضمن نطاق حقوقه . ولم يعد كما كان في السابق ، حق اعتلاء العرش بارادة الله - وهو المبدأ الذي يتضمن مبدأ الحق الالهي .

ولقد كان لويس فيليب في اوائل سني حياته من مؤيدي الحركات التحررية في فرنسا . فشارك حزب اليعاقة في جهوده الثورية . ولكنه ما ان استلم زمام الحكم ، واستتب له الامور حتى انقلب على الشعب وعاد الى سياسة آل بوربون التقليدية . وبما ان الطبقة الوسطى آنذاك أخذت تناصب الطبقة العاملة المعذمة العدا ، فلقد نشر لويس فيليب حمايته لها ولمصلحتها ، بالاضافة الى مساندته لمصلحة البلاط وحاشيته من الطبقة الارستقراطية . فكسب عندئذ تأييد البرلمان الذي كان يمثل الطبقة الوسطى اذ كان حق الانتخاب محدوداً بشرط حيازة المنتخب على ملكية خاصة ، وهذا جعل حق الاقتراع مقصوراً على الطبقة الوسطى وما فوقها .

فحدثت في عهد لويس فيليب سلسلة من الاضطرابات التي قام بها الجمهوريون والاشتراكيون الذين دافعوا عن مصالح العمال والطبقات الفقيرة ؛ فتبلورت تلك الحركات في الثورة الماحقة التي اندلع لهيبها في عام ١٨٤٨ . إذ هب الشعب الفرنسي منافحاً عن حقوقه المشروعة ومقدساته تحت زعامة «لوي بلان» Louis Blanc السياسي والكاتب الاشتراكي الشهير الذي اعتقد انه بالامكان استئصال جذور الفساد عن طريق تعديل النظام الاجتماعي .

وكانت نتيجة الثورة ان اضطر لويس فيليب على ترك عرشه
والهرب الى انكلترا كسلفه . فاعلنت الجمهورية الثانية ، وانتخب
لويس نابليون رئيساً لها .

ولقد كان عام ١٨٤٨ نقطة تحول في مجرى التاريخ الاوربي .
اذ انتشر الوعي ، وقويت الحركة الفكرية ، وعمت اوربا موجة
من التذمر والسخط والاستياء ، واشتدت الرغبة الجارحة في طلب
الاصلاح الاجتماعي والسياسي .. فظهرت آثار ذلك على فرنسا
وانكلترا وايطاليا والنمسا والمانيا . وكان من جراء ذلك ان
حدثت ثورات في كل من الممالك الآنفة الذكر ، كان لها اثر بعيد
على توجيه الحوادث التاريخية .

ولقد كان للأدب الفرنسي الذي كان واسع الانتشار في القرن
التاسع عشر اثر كبير على تلك الحوادث . فقد نقل ذلك الادب
النزعة الفرنسية نحو الحرية وعمّمها على الشعوب .

ولقد قال « مترلينك » طاغية الامبراطورية النمساوية وعدو
الحركة الديمقراطية الاكبر أنه « ما عطست فرنسا ، الاّ ونظفت
اوربا انفها » . ويقصد بذلك الهيمنة الفكرية التي كانت لفرنسا
على القارة الاوربية آنذاك .

ولكن بالرغم من عدم نجاح تلك الوثبات الشعبية التي حدثت
في عام ١٨٤٨ في الاقطار الاوربية المختلفة ، الا انها قد تركت
آثاراً عميقة ، اذ خلقت وعياً واوجدت لدى الشعوب روحاً وثابة
متطلعة الى حياة الحرية والنور .

اما في فرنسا فلقد اشتد الصراع العنيف ، خلال حكم الجمهورية الثانية ، بين الطبقة الوسطى وبين طبقة العمال السكادحين . فالتجأت الطبقة الوسطى وسكان الارياف من المزارعين الذين اصبحوا الآن محافظين بعد ان وزعت عليهم الاراضي في الثورة الفرنسية الاولى ، الى لويس نابليون للدفاع عن مصالحها .

وان خليفة بوناپارت لم يكن يقل انتهازية عن سلفه . فبسط يد المساعدة والحماية الى الطبقة البورجوازية ؛ وكان يحاول لقاء ذلك ، تحقيق الحلم الذي كان يساور فكره .

فبالرغم من القسم الذي اقسمه أمام البرلمان ، القسم الذي نص على « البقاء اميناً على مبادي الجمهورية الديمقراطية .. واعتبار كل من توسوس له نفسه بالسعي بطرق غير مشروعة لتبديل النظام الحكومي الراهن ، كعدو للامة » فانه كان يحوكم في الخفاء حبال مؤامرة اتقن حبكها . فأعلن نفسه امبراطوراً باسم « نابليون الثالث » . اما عهده فقد كان عهد حروب مستمرة ، وتبديلاً لموال الدولة ، ولقد كانت نهايته في موقعة سيدان عام ١٨٧٠ حيث وقع اسيراً بيد الجيش الالماني .

فبقيت فرنسا لبضع سنوات في حالة سياسية يعوزها الاستقرار فلم تكن لها حكومة ثابتة ولا دستور ، تتنازعها المصالح المتعارضة لمختلف الاحزاب . فحدثت حرب اهلية بين سكان باريس ، الذين شكلوا الكميونه Commune دفاعاً عن مبدأ الجمهورية ، وبين الحكومة الوقتية ، فاهرقت الدماء انهاراً . ولم تستقر الحالة الا في عام ١٨٧٥ حينما سن دستور للبلاد ، اعلن فيه نظام الحكم

الجمهوري ، ورسمت خطوط التشكيلات الحكومية ، وفصلت الكنيسة عن الدولة فصلاً تاماً ، وأجيزت الهيئات السنديكالية والنقابات العمالية لأن تمارس مهامها بحرية وان تمثل في البرلمان . ولقد اختير في جهاز الحكم نظام القابينة Cabinet System الذي سبق ان طبق في بريطانيا مع اجراء بعض التغيير فيه . فالدستور الفرنسي مؤسس على مبدأ عدم الثقة بالوزارة ، لذا فقد حددت سلطاتها وصلاحياتها . كما ركزت كافة السلطات بيد المجلس التشريعي المنتخب . أما صلاحيات رئيس الجمهورية فلقد حددت وقلصت الى حد بعيد ، ولم يمنح رئيس الجمهورية حق حل مجلس النواب الا بعد موافقة ثلثي اعضاء مجلس الشيوخ .

ولقد كان عهد الجمهورية الثالثة عهداً ازدهرت فيه الحياة الفكرية والاقتصادية في فرنسا . فنشطت الصناعة فيها ، وزاد الرخاء ، وأصبحت باريس تضاهي لندن ونيويورك كمرکز عالمي من مراكز المال .

موجز القول ، لقد كان القرن التاسع عشر في فرنسا عهد قلاقل واضطرابات ؛ حدثت فيه سلسلة من الثورات . فلقد كانت هنالك ازمة فكرية حادة وصراع عنيف بين الطبقات .

الا انه بالرغم من تلك الانقلابات السياسية العنيفة ، وبالرغم من التغييرات المتعاقبة التي طرأت على نظام الحكم في فرنسا - فمن جمهورية الى امبراطورية الى ملكية الى جمهورية الخ .. - فان التطور الدستوري لم يتوقف عن التقدم والسير الى الامام ، رغماً

عن العوائق التي وقفت في طريقه ، بل استمر في سيره كسلسلة متصلة الحلقات . وهكذا تعززت الديمقراطية في فرنسا في القرن التاسع عشر ، وحصل الشعب تدريجياً على كثير من حقوقه . وكانت فرنسا قد انجبت في القرن التاسع عشر ، كعاداتها ، العدد الكبير من اعلام الفكر ، وفطاحل البيان ، وذوي الاحلام الكبيرة والقلوب العامرة بالايمان بمبدأ سيادة الشعب وحقه في وجوب الترفيه عنه ورفع شأنه امثال « فورييه Fourier » و« لوي بلان Louis Blanc » و« برودون Proudhon » وغيرهم . ونكتفي لشرح ذلك بمثلين :

اولهما « الكسيدي توكفيل Alexis de Tocqueville » المؤرخ والاديب والسيامي الذي كان احد اقطاب ثورة ١٨٤٨ التي اطاحت بعرش لويس فيليب . فعين وزيراً للخارجية في الجمهورية الثانية . ولكنه اعتزل الحكم عند الانقلاب النابليوني واعلان الامبراطورية . فانزوى عن الحياة العامة وكرس جهوده للانتاج الفكري والتأليف . ولهذا الاديب عدة كتب تضمنت آراءه الفلسفية والسياسية والتاريخية . ومن أجود مؤلفاته كتابه المسمى « الديمقراطية في امريكا » ، شرح فيه نظريته في الديمقراطية . فقال ان ظهور النظام الديمقراطي انما كان ضرورياً لا بد منه ، وذلك لانه نتيجة منطقية حتمية للتسلسل التاريخي . فالحوادث التاريخية اوجدت لدى الشعوب شعوراً بالمساواة التي تقضي على الفوارق وتوجد التوازن في المجتمع . ولكنه خشي من ان المساواة ، اذا ما اعطيت اهمية قصوى ، تسبب ظهور ما سماه بالاستبداد الجماعي عوضاً عن

الاستبداد الفردي . لذا فانه رأى في إلغاء الشعور بالحرية لدى
الافراد علاجاً لذلك . ففي نظره يجب ان يكون اتزان بين مبدأ
الحرية ومبدأ المساواة .

اما المثل الثاني فهو الاديب القصصي الفرنسي الشهير «اميل زولا
Emile Zola» الذي وصف الحياة الفرنسية وصفاً بليغاً في ستة
وعشرين مجلداً من مؤلفاته ، اظهر فيها ادواء المجتمع الفرنسي
ووصف الدواء . وكان يتطلع الى عهد يستعاض فيه عن الطبقات
المتنافرة المتنافسة ، بمجتمع مكون من افراد معتزين بحرياتهم ،
ومرتبطين ببعضهم برباط المحبة والتعاون المتبادل في الاعمال ...
ولقد كان «زولا» من اكبر المبشرين بعهد تسود فيه الاشتراكية ،
وتتحقق فيه العدالة الاجتماعية .

الفصل السابع

تطور الديمقراطية في القرن التاسع عشر (بريطانيا)



لقد جابهت تطور الديمقراطية في انكلترا صعاب وعراقيل جمّة . فلم تتحقق النظم الاصلاحية الا ببطء عظيم ، بعد جهود مضيئة وكفاح شاق عسير . فلقد كان المحافظون ، واخيراً الطبقة الوسطى الممثلة بحزب الاحرار ايضاً ، تقف حائلاً دون سن الشرائع والقوانين التي ترفع الحواجز من حول الطبقات الفقيرة ، وتحطم قيودها التي تمنعها عن مجاراة الطبقات الاخرى في تنسم نسيم الحرية والمساواة .

ولكن عجلة الزمان الجبارة ، بالرغم من جميع العوائق والعراقيل ، تسير الى الامام قدماً ، ساحقة كل العثرات والحوائل التي قد يضعها في طريقها الانسان . وهذه سنة الوجود ولن تجد لها تبديلاً :

لقد نشطت الطبقة العاملة باتساع نشاط دولاب الصناعة . وكان حماسها يزداد وهمتها تشتد بازدياد وعيها الذي جعلها تشعر بضعة

حالتها ، وبفقدانها حقوقها الطبيعية ، وبالفن اللاحق بها . وبما زاد في وعيها تلك التجربة التي قامت بها الطبقة الوسطى ، وكان من نتائجها ان حصلت تلك الطبقة على حقوقها السياسية والاجتماعية وقضت على السلطات الاقطاعية للطبقة الارستقراطية .

اما الطبقة العاملة فكان امامها حزبان يناصبانها العدا ، وهما حزب المحافظين Tories وحزب الاحرار Whigs اللذان يمثلان مصالح الطبقتين العليا والوسطى .

فكان عليها ، في بادىء الامر ، مد يد المعونة والتأييد الى حزب الاحرار الذي كان في اول القرن التاسع عشر مستمراً في المطالبة بالاصلاح الانتخابي ، اذ ان ذلك الاصلاح هو خطوة الى الامام في سبيل هدفها المنشود . وكانت نتيجة المساعي المشتركة صدور مرسوم الاصلاح Reform Bill في عام ١٨٣٢ الذي عدل نظام الانتخاب فجعله اكثر شمولاً عن ذي قبل . ولكنه ما زال حق الانتخاب محدداً ضمن نطاق ضيق . فكان يشترط في الناخب ان يكون ذكراً ، حائزاً على ملكية خاصة . كما ان المناطق الانتخابية لم تكن موزعة ، بموجبه ، توزيعاً عادلاً بحيث تكفل التكافؤ بالتمثيل . لهذا فلم يكن حق الانتخاب شاملاً الا جزءاً قليلاً من السكان الراشدين ، لذا فقد كان هذا القانون ناقصاً مبتوراً ؛ ضمن بعض حقوق الطبقة الوسطى ، وترك الطبقة العاملة على حالها دون تبديل .

وبالرغم من نقائص ذلك القانون فانه لم يصدر الا بعد اضطرابات وحركات ثورية حدثت في المدن الصناعية الكبيرة

كما نجست ، وليدز ، وشفيلد ، وبرمنكهام .
وكان الرأي العام في انكلترا منقسماً فيما يتعلق بهذا المرسوم .
فالمحافظون رأوا فيه مغالاة واعتداء على حقوق الملك والنبلاء ؛
لذا عارضوه بشدة . أما الاحرار الذين عرضوا اللائحة القانونية على
البرلمان فقد انقسموا الى فريقين : فريق منهم وجدوا القانون المذكور
كافياً ووافياً بالمرام ، ومن جملة هؤلاء « غرى » Grey الذي وصفه بأن
فيه « حلاً يمكن اتخاذه قاعدة للاستقرار » ؛ والفريق الآخر امثال
« فرنسيس بليس » Francis Place اعتقدوا انه ما هو الا « تدبير
لا يقدر بشمن كحركة ابتدائية للإصلاح » .

اما الراديكاليون Radicals الذين كانوا يمثلون مصالح الطبقات
السكادحة فلم يكونوا راضين عن ذلك القانون او قانعين بما جاء به .
لانه لم يضمن إلا مصالح الطبقة البورجوازية من اصحاب الملكية
ورأس المال . لهذا فقد كان الراديكاليون ينظرون الى القانون
كخطوة في سبيل اصلاح أشمل واكمل .

فانبعث لدى الطوائف العاملة شعور بضرورة تنظيم جهودها ،
وتوحيد اهدافها . فتأسست الجمعيات والنقابات وظهر من العمال
من تزعموا الحركة العمالية ، فأخذوا يكافحون ويناضلون في سبيل
رفع مستوى الطبقة العاملة ، واستعادة حقوقها الطبيعية . فطالبوا
باصلاح نظام الانتخاب ، ونظام الضرائب وما شابه ذلك .
وفي عهد الملكة فكتوريا ارتفع صوت الراديكاليين مطالبين
بتحقيق المبادئ التالية :

١ - يجب ان يكون الاقتراع عاماً شاملاً كل الذكور

الراشدين .

٢ - يجب ان يكون الاقتراع سرياً ، وذلك منعاً

للمؤثرات الخارجية من ان تؤثر على سلامة التصويت .

٣ - يجب ان تكون مدة الدورة البرلمانية سنة واحدة . فيجدد

الانتخاب في كل عام .

٤ - يجب ان يمنح النواب رواتب ومخصصات . وذلك تشجيعاً

لنواب الفقراء الذين يضطرون الى ترك اعمالهم او وظائفهم .

٥ - يجب ان يرفع الشرط الذي يقضي بجعل الحيازة على

الملكية الخاصة من الشروط التي يجب توفرها في حق

الانتخاب .

٦ - يجب تقسيم المملكة الى مناطق انتخابية تضمن التكافؤ ،

وتجعل تمثيل جميع السكان بصورة متعادلة .

فتقدم الراديكاليون الى البرلمان بعرائض مطالبين بتحقيق

الاصلاحات الآتية الذكر . ولكن معارضة الاحزاب الاخرى

- من محافظين واحرار - قضت على تلك الحركة المسماة بالحركة

التعاهدية Chartism فأخذت جذوتها الى حين .

ولقد وصلت هذه الحركة التعاهدية في انكلترا اوج نشاطها

في نفس الوقت الذي حدث فيه ثورة باريس والحركات الثورية

الاخرى في مختلف الاقطار الاوربية في منتصف القرن التاسع

عشر .. ولكنها اصبحت بالاخفاق لتألب العناصر الرجعية

عليها . الا ان ذلك الاخفاق لم يثبط عزيمة الشعب في مواصلة

الكفاح في سبيل تحقيق كافة المبادئ الاصلاحية . ولقد حصل

الشعب على حقوقه وحقق مطالبه بصورة تدريجية بعد جهاد عنيف
 وجهود مضيئة . فتحققت كافة النقاط التي طالب بها التعاهديون
 والتي قدموها الى البرلمان فرفضت في حينه ، عدا النقطة التي تشير
 الى وجوب اجراء الانتخاب سنوياً . وان هذه النقطة هي من الامة
 بمكان ؛ حيث انها ، اذا ما تحققت ، تجعل الحكم الحقيقي بيد الشعب
 مباشرة . اذ يكون البرلمان تحت السلطة المباشرة للناخبين .
 ومنذ ذلك الحين حتى عام ١٩٢٨ صدرت في انكلترا عدة
 مراسيم لتعديل واصلاح قانون الانتخاب فأصدر قانون الاصلاح
 الثاني في عام ١٨٦٧ وقانون الاصلاح الثالث في عام ١٨٨٤ . فاصبح
 حق الانتخاب في بريطانيا شاملاً . وجعل من مجلس العموم هيئة
 تمثل الشعب . فوصل النظام البرلماني البريطاني سن الرشد .
 واليوم ، بعد ان عم حق الانتخاب على جميع المواطنين
 الراشدين من نساء ورجال سواء بسواء ، لم يعد من يجرأ ويقول ،
 كما رفع عقيرته احد زعماء المحافظين في اوائل القرن التاسع عشر
 في البرلمان الانجليزي قائلاً : « ليس هنالك في هذه الندوة من
 يؤمن بهذا النظام الجنوني الذي يدعى بالديمقراطية » . بل نرى اليوم
 كافة الجهات تتنافس وتتسابق لكسب رضى الجماهير وتحقيق كل ما
 يضمن حاجاتها . إذ من لا يسابق الحركة التطورية للمجتمع البشري
 تسحقه عجلة الزمان وهي في تقدمها نحو الغاية الازلية المقدرة لها .
 ولقد كانت تواجه المفكرين السياسيين في القرن التاسع عشر
 مشكلة كيفية تطبيق الديمقراطية اكثر من مسألة تعيين اهدافها
 ومبادئها . اذ اصبحت افضلية الديمقراطية على غيرها من الانظمة

التي أكل الدهر عليها وشرب امرأ مفروغاً منه . ولكن الخلاف كان في إيجاد افضل الطرق وانجمعها لتحقيقها عملياً ، في هل صيانة حرية الفرد افضل ام ضمان مصلحة المجموع ، في كيفية السيطرة على الهيئة التنفيذية كي لا تسيء استعمال نفوذها وسلطانها في الاعتداء على حريات الافراد وهضم حقوقهم ، في كيفية إيجاد مجتمع يتوازن فيه مبدأ الحرية ومبدأ المساواة وتنسجم فيه حرية الفرد ومصلحة المجموع .

فلقد كان من رأي « جريمي بنثام Jeremy Bentham مؤسس مذهب المنفعة في الفلسفة وعلم الاخلاق ان حرية التعاقد ، بالاضافة الى مبدأ الاقتراع العام ، تؤدي الى تحقيق اكبر سعادة لأكبر عدد من الناس . فحرية التعاقد هي حرية الافراد ضمن مجتمع مؤسس على اساس التعاقد والاختيار . ولكل فرد ارادته الخاصة التي لا يمكن تقييدها الا في حدود عدم الاعتداء على ارادات الآخرين وحررياتهم . وان مجموع ارادات الافراد تظهر بما يسمى « الارادة العامة » . واما الاقتراع العام فهو الوسيلة العملية لظهار تلك الارادة العامة وتحقيقها .

ولقد نادى « جريمي بنثام » (١٧٢٨ - ١٨٣٢) بوجوب إلغاء النظام الملكي ، وازالة مجلس اللوردات الارستقراطي عن مسرح السياسة البريطانية ، والاعتراف بسيادة مجلس العموم الذي يجب ان لا تكون سلطته مقتصرة على المجال التشريعي فقط بل وعلى المجال التنفيذي ايضاً . فيجب ان يكون مجلس العموم مسيطراً ومهيمناً على التشكيلات السياسية والادارية .

اما « جون ستيوارت مل John Stuart Mill » فكان يرى ان حرية ابداء الرأي والتمثيل النسبي تؤدي الى تحقيق الغاية الاخلاقية المثلى والى النظام السياسي الصالح .
انه اعتقد ان سعادة المجموع ضرورية لسعادة الفرد . اذ ان الفرد مرتبط بمجتمعه ، وهذا يؤدي الى ان تكون سعادته معتمدة على الحالة التي يكون عليها مجتمعه . كما اعتقد ان المجتمع الأمثل هو ذلك الذي تتوفر فيه السعادة والرفاهية والانسجام . وان يكون كافة افراده مشاركين في التمتع بخيرائه .

ولقد كتب في كتابه عن تاريخ حياته ما يأتي : -
« نحن نتطلع الى عهد لا تكون فيه الجماعة مقسمة الى شطرين :
شطر الكسالى الحاملين ، وشطر العاملين المنتجين ؛ الى عهد تنطبق فيه نظرية (من لا يشتغل لا يأكل) ، لا على المسؤولين فقط ، بل على كافة الطبقات من دون تحيز ؛ الى عهد يكون فيه تقسيم نتائج العمل بصورة متكافئة عادلة ، وليس كما هو الآن بموجب عوامل الوراثة والتمييز الطبقي فالمشكلة الاجتماعية في المستقبل ، كما أرى ، انما هي جمع المبادئ التالية والحالات التالية مع بعضها وهي : (اولاً) منح الافراد اكبر حرية للعمل ، (ثانياً) جعل كافة المواد الاولية المنتجة من الارض ملكية عامة ، (ثالثاً) اشتراك الجميع في الحصول على الفوائد الناجمة عن العمل المشترك . »

ويظهر من هذا ان « مل » (١٨٠٦ - ١٨٧٣) كان مشغولاً

بإيجاد حل لمشكلة الفقر غير المستحق والثراء غير المستحق . انه
اعتقد ان المجتمع مؤسس لمنفعة الافراد وخيرهم ؛ لذا فان كل فرد
له مطلق الحرية في ان يعمل ما يشاء وان يكافأ على عمله . ولكن
الثروات الطبيعية من الارض والمواد الاولية يجب ان لا تكون
ملكاً لفئة قليلة ، بل ملكاً للمجموع .

واما الكاتب الفرنسي « دي توكفيل » فاعتقد ان المساواة هي
المبدأ الاساسي للديمقراطية . اذن فمن واجبات الدولة تقليل الفوارق
بين الناس ، وتأمين المساواة في الفرص . وكان يرى ضرورة
وجود توازن بين مبدأي الحرية والمساواة .

ولقد تنبأ « دي توكفيل » بالاتجاه الذي اخذه التشريع
الدستوري والقانوني الذي تبلور في القرن العشرين .

اما « توماس جفرسون » ، احد مؤسسي الجمهورية الامريكية
فكان كثير الشكوك في الحكومة وكان يحاول ايجاد كافة الوسائل
لتقوية الهيمنة الشعبية عليها كي لا تسيء التصرف فتعتدي على
حقوق الناس .

ولقد اتجهت الحركة الديمقراطية منذ عام ١٨١٥ الى وجهتين
متباينتين . فبعض الدول اقتنعت بمساندتها لمبدأ سيادة البرلمان .
وهناك دول اخرى اعتقدت ان السيادة الشعبية لا يمكن ان
تفوض لأحد يستعملها وكالة . وان مختلف سلطات الدولة من
تشريعية وتنفيذية انما تستمد قوتها من الشعب . وهذه النظرية
الاخيرة استمدت جذورها الى حد كبير من نظريات « جان جاك
روسو » ومن مبادئ الثورة الفرنسية .

الفصل الثامن

تطور الديمقراطية في القرن التاسع عشر

(مقارنة بين تطورها في فرنسا وبريطانيا)

لقد بينت سابقاً ان بذرة الديمقراطية نمت في كل من فرنسا وبريطانيا في القرنين السابع عشر والثامن عشر . ولقد كانت بين المملكتين علاقات ثقافية وروابط اجتماعية متينة بالرغم من نيوان الحروب المستمرة التي كانت مستعرة بينهما .

فالملوكات الفرنسية والآراء الفرنسية كانت تجد لها ميداناً فسيحاً وارضاً خصبة في بريطانيا . كما ان النظريات والنظم السياسية الانكليزية كانت تلقى قبولاً وتقديراً لدى المفكرين الفرنسيين .

ولكن اختلاف العوامل التاريخية في كل من تينك المملكتين أدى الى تباين في توجيه فكرة الديمقراطية في كل منها .

وبالرغم من ان انكلترا سبقت فرنسا في التشكيلات العملية لتطبيق المبادئ الديمقراطية . الا ان فرنسا بزت انكلترا في اخراج المبادئ الاساسية للفلسفة الديمقراطية الى حيز الوجود مما اوجد وعياً عاماً لدى الشعب لاكتساب حقوقه الطبيعية .

ففي الوقت الذي كان في فرنسا حكم ملكي مطلق دام حتى
اواخر القرن الثامن عشر كان في انكلترا نظام برلماني تطور في
تدرجه نحو اخذ السلطة من يد الملك شيئاً فشيئاً وهيمنة البرلمان على
شؤون الدولة المالية والسياسية .

فملوك انكلترا لم يقاوموا الحركات الشعبية بشدة وصرامة كما
فعل الملوك الفرنسيون . ولعل احد اسباب ذلك ان اغلبهم كانوا
غرباء عن انكلترا ومن أسر اجنبية غير انكليزية . فأسرة « تيودور »
Tudors واسرة « ستيوارت » Stuarts و « وليام اوف اورانج »
William of Orange واسرة « هانوفر » Hanovrians كلهم اجانب
— نورمانديون او هولنديون او ألمان . وكانوا غرباء عن التقاليد
الانكليزية وحتى عن اللغة الانكليزية . فلقد جيء بجورج الاول ،
مثلاً ، من هانوفر في عام ١٧١٤ ونصب ملكاً على الانكليز وهو
لا يتكلم لغتهم ولا يفهم عاداتهم ولا يعرف نفسيتهم وطريقة
تفكيرهم ؛ فبقيت ميوله متجهة الى وطنه القديم .

لذا حاول هؤلاء الملوك ، من جهة ، استرضاء طبقة الاشراف التي
كانوا بحاجة اليها للاستفادة من سلطتها ونفوذها ، ومن الجهة
الاخري ، حاولوا استرضاء مجلس العموم الذي يمثل الطبقة الوسطى
للحصول على المال عن طريق الضرائب والقروض . فكانت سياسة
اولئك الملوك ، الا في حالات قليلة شاذة ، محاولة التوفيق بين
الطبقتين .

اما الملوك الفرنسيون فقد كانوا قابضين على زمام الامور بأيديهم
حديديه ، ومخيمين بكل كل حكمهم الثقيل ، وفارضين سيطرتهم

على الشعب فرضاً حتى لم يبق له مجال للخلاص من ربة استعبادهم .
لذا فقد كان شعور التذمر والاستياء المستولي على الشعب
الفرنسي مكبوتاً لا مجال للتنفيس عنه الا عن طريق الفلاسفة
والمفكرين الذين تكلموا بلسان الشعب، مدافعين عن حقوقه،
وذائدين عن حياضه، امثال « فولتير » Voltaire و « ديدرو »
Diderot و « مونتسكيو » Montesquieu و « روسو » Rousseau
و « هلفيتيس » Helvetius و « توجو » Turgot و « مابلي »
Mably و « كوندورسييه » Condorcet و « لا برويير »
La Bruyère و « باسكال » Pascal الى آخر ما هنالك من جيش
الادباء الانسانيين الجرار الذين جادت بهم ارض فرنسا .

فلقد اعلن « بردالو » Berdaleau : « ان الملوك ليسوا في
الحقيقة الا رجلاً خلقوا من اجل غيرهم من الناس . وانهم ليسوا
ملوكاً من اجل انفسهم ؛ بل من اجل شعوبهم . » وهاجم « موليير »
Molière النبلاء بقوله : « ماذا فعلت في هذا العالم لكي تكون
نبيلاً ؟ ... هل تعتقد انه يكفيك في ذلك ان تحمل الأسم والارسمية ؟
وهل تعتقد انه من المجد في شيء ان تولد من دم نبيل ، عندما
تحيا حياة الاوغاد ؟ لا .. لا .. لا اهمية للمولد اذا كانت فضيلة
النفس معدومة . »

ولقد قارن « لا برويير » بين حياة الاغنياء المتنعمين بالعيش
الهنئي الذين تنقاطر عليهم الثروات دون حساب وبين حالة الفقراء
الذين يتحسرون على كسرة من الخبز يسدون بها رمقهم ثم يصبح
قائلاً : « اية قسمة خيزي هذه !! أليس في ذلك ما ينبغي بوضوح

وجلاء عن اي سبيل سيسلكه المستقبل للوصول الى الحق والعدالة؟
نعم ان هذه الثورة الفكرية قد اوجدت عند الناس نزعة
للاعتاق من ربقة العبودية ، والانطلاق الى فضاء الحرية . فوجدت
تلك الرغبة الشعبية الجارحة لها منفذا في عام ١٧٨٩ فاذا بها تنفجر ،
كبركان يرمي بالحلم ، في ثورة ساحقة ماحقة زعزعت اركان الظلم
والظغيان . فانهار ذلك البنيان المشيد على الجثث والاشلاء .
فتفتت عندئذ الشعب الفرنسي الصعداء ، ورفع رأسه عالياً معترساً
بكرامته وبحريته .

لذا فان مبادئ الديمقراطية ومعالمها بارزة في الحياة لدى
الشعب الفرنسي بروزاً جسيماً لا يرى له مثيل في انكلترا . اذ ان
الثورة الفرنسية سببت اندفاعاً بعيد المدى نحو تحقيق المثل
الديمقراطية . فرسخت تلك المثل في طبيعة الشعب الفرنسي واصبحت
جزءاً من كيانه .

ثم ان نظرة الفرنسيين الى المساواة كانت تختلف عن نظرة
الانكليز اليها . فهؤلاء دعوا الى مساواة الجميع امام الله ؛ اما
الفرنسيون فوجهوا اهتمامهم الى وجوب مساواة الجميع امام جاني
الضرائب . وهذا ، بطبيعة الحال ، ناجم عن اختلاف التطورات
التاريخية والاحوال السياسية في كل من انكلترا وفرنسا كما سبق
ان شرحناه .

ان الشعب الانكليزي سبق الشعب الفرنسي في تحرره من
ربقة عبودية الضرائب وفي السيطرة عليها . اذ سبق ان ازيل ذلك
الحق عن الملك والنبلاء واصبح من اختصاص البرلمان . وهذا

خلاف الحالة في فرنسا . اذ ظل الشعب الفرنسي يرسف في اغلال عبودية الضرائب الباهظة التي فرضها الملوك من جهة والكنيسة من الجهة الاخرى وينوء تحت عبئها الثقيل حتى عهد الثورة الفرنسية حينما هبّ الشعب هبة واحدة فحطم عرش الاستبداد ، واودى بكل ما جاء به من ارهاق واذلال ، ومن استعباد وقيود واغلال . فالظروف التاريخية جعلت الفرنسي ينظر الى الديمقراطية نظرة واقعية انسانية . بينما كان امتزاج الحركتين الدينية والدينيوية في انكلترا قد اسبغ عليها هناك مسحة من المثالية .

ثم ان الديمقراطية الفرنسية اتجهت اتجاهاً عدائياً لكنيسة روما . وذلك لان الكنيسة المذكورة اتفقت مع الملك المستبد واعلنت حرباً ضروساً على الشعب الاعزل . وكانت طبقة الاكليروس من الطبقات ذوات الامتيازات الواسعة . فعدا عن كونها تمتلك الممتلكات الشاسعة في مختلف انحاء فرنسا ، اذ قدرت مساحة املاكها بربع مساحة فرنسا ، فانها ارهقت كاهل الشعب الفرنسي الفقير بضرائب باهظة لم يكن يطيقها . ولقد كانت تقاسمه اللقمة منها كانت صغيرة .

وان اتفاق كنيسة روما مع الملك كان اتفاق مصلحة ومبدأ وغاية . اذ ان طبيعة المذهب الكاثوليكي المتقمص نظام البابوية تشابه طبيعة النظام الملكي الاستبدادي . فكلتاهما مركزية في تشكيلاتها ، مطلقة في احكامها وتصرفاتها .

لذا فلم تقتصر الثورة الفرنسية على محاربة اصحاب الامتيازات من الملوك والنبلاء فقط ، بل هاجمت ، في الوقت عينه ، كنيسة

روما مهاجمة عنيفة . ولقد سارت الفكرة الديمقراطية في فرنسا طيلة القرن التاسع عشر جنباً الى جنب مع الحركة العدائية ضد الدين . فاتجهت المثل الديمقراطية في فرنسا اتجاهاً علمانياً معتمداً على العقل . فالديمقراطية الفرنسية يعقوبية ^١ بفكرتها وبروحها ، بقدر ما كانت الديمقراطية الانكليزية بيوريتانية ^٢ بنزعتها واتجاهها .

فلم تحدث في انكلترا فجوة فسيحة وهوة سحيقة بين الكنيسة والشعب كتلك التي حدثت في فرنسا . وقد جرى ذلك الاصلاح بصورة تدريجية حيث ان الكنيسة في انكلترا انشقت على نفسها عدة مرات فظهرت عدة طوائف التزم بعضها جانب الملك والتزم البعض الآخر جانب الشعب .

فالكنيسة الانكليكانية التي رمت عن كاهلها نير عبودية روما وسيطرة البابا ، والتي اصبحت الكنيسة الرسمية الخاصة بالدولة الانكليزية كانت الى جانب الملك ، مؤيدة اياه عادلاً او ظالماً ، صالحاً او طالحاً ، ورفعت لذلك راية الحق الالهي عالياً . وكان من جراء ذلك ان انشقت عليها كنائس جديدة - هي الكنائس البيوريتانية - التي طالبت باصلاحات جذرية ، ودعت الى تطبيق الديمقراطية والنظام اللامركزي فيما يتعلق بالتشكيلات الكنسية . فاتفقت اهدافها واهداف طلاب الاصلاح الديمقراطي في المجال السياسي الاجتماعي . فتوحدت الحركتان : حركة الاصلاح الديني ،

(١) نسبة الى حزب البيعقوبيين الذي رأسه روبسبير اثناء الثورة الفرنسية

(٢) نسبة الى الطوائف البيوريتانية التي التزمت جانب البرلمان في كفاحه

ضد الملك تشارلس الاول .

وحركة الإصلاح الاجتماعي .

ولقد خفف هذا النضال المشترك من حدة التوتر بين رجال السياسة ورجال الدين ، وألّف بين قلوبهم . فكان توازن في حركتهما وانسجام بينهما . وهذا أدّى الى حالة من التسامح عند الجانبين .

وكان هذا على عكس الحالة في فرنسا كما اسلفنا ذكره . فالتعصب الديني الشديد وعدم التسامح اللذان كانا صفة من صفات سياسة كل من حكومة فرنسا الملكية والكنيسة الكاثوليكية قد أدّيا الى رد فعل يضاهاهما عنفاً وشدة . فقد جاء في اعلان « حقوق الانسان » ان كل احد له الحرية التامة لأن يختار اي عقيدة يعتنقها ما دامت مظاهرها لا تخل بالأمن العام ، وان يبدي آراءه ، ويعبّر عن معتقداته ، بغض النظر عن كونها ايمانية او إلحادية ، نطقاً وكتابة دون خشية عقاب او اعتداء .

ثم ان نظرة الانكليزي الى الديمقراطية عليها مسحة لبرالية ؛ فهو يعطي للحرية الأهمية الكبرى ، وانه يقدر الحرية أولاً ، والمساواة ثانياً . اما الفرنسي ، فبالعكس ، يقدر المساواة أولاً ثم الحرية ثانياً . ولقد اتخذت الديمقراطية في فرنسا وجهة اكثر اشتراكية منها في انكلترا .

واذا نظرنا الى مظاهر الحياة العامة في كل من انكلترا وفرنسا نجد بعض الاختلاف فيما يتعلق بالنظرة الى الطبقة الارستقراطية . فالارستقراطية ، بالرغم من تقلص شأنها ، لم تمح معالمها في انكلترا .

وان تلك الطبقة التي لم تزال تجدد في مجلس اللوردات معقلاً لها لنشر هيمنتها على الدولة ، ما فتئت تتمتع بامتيازات كبيرة . فلا تزال تلك الطبقة تمتلك خير ما في بريطانيا من الاراضي الزراعية والممتلكات العقارية فتستحوذ على خيراتها . كما انها سيطرت على الصناعة وعلى الحياة المالية والاقتصادية للمملكة . وبسيطرتها على ذلك سيطرت على الصحافة ووسائل الدعاية ، ونشرت هيمنتها على المراكز الحساسة في الدوائر الحكومية . وان لتلك الطبقة مدارسها الخاصة ولها جامعاتها . وانها ، لما لها من هيمنة على سكان الارياف ، قد جعلت الريف البريطاني معقلاً للحزب الذي يمثل مصالحها وهو حزب المحافظين .

أما في فرنسا فالحالة على عكس ذلك حيث لم يبق لطبقة الاشراف ما يجعلها تمتاز على غيرها . فالاراضي الزراعية قد قسمت منذ الثورة الفرنسية الكبرى الى ملكيات صغيرة ووزعت على الفلاحين اصحاب الحق الشرعي فيها . حتى ان املاك الاديعة التي كانت قد صودرت من الكنيسة في كل من فرنسا وانكلترا فانها ، في فرنسا ، وزعت على الفلاحين ، بينما منحت ، في انكلترا ، الى طبقة ذوي الامتيازات لكي تزيد ثروتهم وتقوي شوكتهم .

وان هنالك اختلافاً بين الدولتين في وجهتي نظرهما في علاقة السلطتين التشريعية والتنفيذية ببعضهما وفي مدى صلاحيات كل منهما . فان اهم صفة من صفات نظام الحكم في بريطانيا هو امتلاك الوزارة حق حل البرلمان . اما في فرنسا فالوزارة لا تتمتع بهذا

الحق . فالوزارة التي يخذها البرلمان في فرنسا لا سبيل لها سوى الاستقالة . وهذا سبب من اسباب ضعف الوزارات الفرنسية وقصر آجالها . وهناك سبب آخر لتلك الظاهرة وهو طبيعة التشكيلات الحزبية حيث ان في فرنسا احزاباً وكتلاً متعددة مختلفة المناهج والخطط . وما على الوزارة الفرنسية الا ان تحاول الاستناد على كتلة مؤلفة من عدة احزاب لكي تحوز الاغلبية في البرلمان . لذا فان اقل اختلاف في وجهات النظر وفي السياسة المتبعة يسبب ترزعزع القاعدة التي تستند عليها الوزارة فتتهار . فالقوة التنفيذية في فرنسا ، على عكس الحالة في بريطانيا ، ضعيفة بالنسبة الى المجلس التشريعي .

اما في الناحية الادارية ، فان القوة التنفيذية في فرنسا اقوى منها في بريطانيا؛ حيث ان نظام الحكم الفرنسي مؤسس على المركزية المطلقة . فالسلطة مركزة في باريس . ومنها تصدر كافة الاوامر والتعليمات والتعيينات . وليس للهيئات الادارية المحلية في فرنسا صلاحيات واسعة كذلك التي تتمتع بها الحكومات المحلية Local Governments في بريطانيا .

وختاماً فان مبادئ اعلان حقوق الانسان التي اعلنتها الثورة الفرنسية قد رسخت جذورها في المجتمع الفرنسي ، وبرزت مظاهرها على الحياة العامة في فرنسا . كما ان الديمقراطية التي كافح الشعب الانكليزي كفاحاً طويلاً من اجلها قد بلورت التشكيلات الحكومية في بريطانيا على اساس سيطرة الاغلبية والنظام التمثيلي

الانتخابي .

الا ان الديمقراطية في كلا القطرين اتجهت الى وجهتين بينهما شيء من التباين والاختلاف . وبما ساعد على ذلك التباين المناهج التربوية وطرق التعليم المتبعة في كل منهما .

فان انظمة التعليم في انكلترا مستندة على اساس التفاوت الطبقي . ففيها انواع من المدارس ؛ كل نوع منها مخصص لطبقة معينة من طبقات المجتمع . ففيها المدارس العامة Public Schools التي لا يحظى بالدخول اليها الا ابناء الطبقة الارستقراطية ومن على شاكلتهم ؛ اعدت مناهجها لتدريب الطلاب على شؤون الحكم وتوجيههم لأن يكونوا وزراء ورؤساء وقادة . وفيها المدارس الخاصة Private Schools وهي للمرفهين من ابناء الطبقة الوسطى من التجار وارباب الاعمال وغيرهم . وهناك ، عدا ما تقدم ، المدارس الحكومية التي تهيم الطلاب الى الوظائف الكتابية والمهن والحرف الخ ..

فهذا التفاوت في انظمة التعليم ، ومناهج الدراسة يوسع شقة التفاوت بين مختلف الطبقات . وهي اذن ليست من الديمقراطية في شيء .

اما في فرنسا فلم تعدد انظمة التعليم ، ولم تتمايز المناهج الدراسية . فهناك نوع واحد من المدارس ، ونوع واحد من المناهج يشترك فيها ابن الغني وابن الفقير سواء بسواء .

الفصل التاسع

تطور الديمقراطية في القرن التاسع عشر

(الولايات المتحدة)



كان نظام الحكم في امريكا قد بني على اساس رصين منذ تشكيله . حيث كان مؤسسه متشبهين بالفكرة الديمقراطية وبالاتجاه العقلي في تفكيرهم . ولعل هذا كان ناتجاً عن انتصار النظريات العلمية التي حرك دولابها « نيوتن » في ذلك العصر ، والهيمنة الفكرية لفلاسفة القرنين السابع عشر والثامن عشر التي كانت سائدة عند ذاك .

فتوماس جفرسون ، وبنجامين فرانكلين ، ومادسون كانوا الدعائم الثابتة التي شيد على آرائهم ومثلهم كيان الجمهورية الامريكية . ولقد اثبت التاريخ ان ذلك الكيان مؤسس على اساس متين . فلقد مرّ على تأسيس الجمهورية الامريكية ما ينوف على المائة وسبعين عاماً وهي لا تقتأ سائرة نحو التقدم والرفاه والاستقرار .

كان « توماس جفرسون » مؤمناً برفعة النظام الجمهوري

وأفضليته على الانظمة الاخرى حيث « انه النظام الوحيد الذي لا يثير حرباً علنية او سرية على حقوق الانسان » كما قال .
ومع ذلك فقد كان « جفرسون » قليل الثقة بالسلطة على اختلاف انواعها حتى الجمهورية منها . وكان يشك باخلاصها حيث قال : « ان التجارب قد اثبتت ان اولئك الذين بيدهم الحل والعقد يحيلون الانظمة ، حتى تلك التي هي مثالية في مبادئها وتشكيلاتها ، الى اداة للتعسف والاستبداد . »

لذا كان « جفرسون » يدعو الى زيادة القيود على صلاحيات الهيئة التنفيذية وكبح جماحها كي لا تتعدى مبادئ حقوق الانسان . ولقد حدد المبدأ الاساسي للديمقراطية بقوله : « الانسان حيوان عاقل ، يمنع عن اقتراف الشر ويوجه نحو الخير بواسطة سلطة مودعة عند افراد يعينون باختياره ويؤدون واجبهم حسب ارادته ومشيبته . »

ولقد كان « جفرسون » مؤمناً اشد الايمان بنبل الشعب وحكمته وسداد رأيه . وكان يعتقد ان حكم الاكثرية مستند على الحق لا على القوة العددية .

ولقد كان جفرسون ، بحق ، مؤسس الدولة الامريكية ومشيد اركانها . فعلى بنات افكاره ثبتت اركان النظام الجمهوري الامريكي . ولم يضاهاه في هذا اي شخص آخر .

وكان تاريخ الديمقراطية في امريكا في القرن التاسع عشر يتميز بصفة الاستقرار والهدوء . اذ بينما كانت في اقطار اوربا الغربية

ثورة فكرية واجتماعية عارمة، مصحوبة بانفجارات سياسية عنيفة ، كانت الحالة هادئة في امريكا ، وسير الديمقراطية فيها كان سهلاً هيناً . وذلك للأسباب التالية : —

(أولاً) — ان التشكيلات الحكومية والاسس التي تكونت عليها الجمهورية الامريكية منذ تأسيسها كانت على دعائم قوية متينة من المبادئ الديمقراطية كما اسلفنا شرحه . فلقد وجدت الديمقراطية منذ بدء عهد الاستقلال طريقها بمهداً معبداً ، ومبادئ ثابتة رصينة . فلقد بذر « جفرسون » وغيره من اقطاب عهد الاستقلال عصارة افكارهم الديمقراطية على التربة الامريكية فنمت تلك البذرة واذا بها شجرة يانعة وارفة الظلال . هذا علاوة على ان الروح الديمقراطية كانت كامنة في طبيعة الرواد الذين شقوا طريقهم الى العالم الجديد . فقد كانوا متلهفين لبناء مجتمع تظله الحرية ، ويسنده نظام حكومي مؤسس على الحكم الذاتي ومستهدف سعادة عامة الشعب ورفاههم .

(ثانياً) — عدم وجود طبقة ورثت امتيازات تقليدية حاولت الدفاع عنها ضد مصلحة الشعب كما كانت الحالة في اوربا . فلقد كان النظام الملكي الاستبدادي في اوربا عاماً ، والطبقة الارستقراطية مهيمنة ، والكنيسة مهيمنة . وكل هؤلاء يتمتعون بامتيازات لا حدود لها ؛ يستغلون نعب الشعب وشقاءه لزيادة راحتهم واثرائهم وسعادتهم . فبطبيعة الحال لم يكن بد من حدوث صراع دام بينهم وبين شعوبهم التي استيقظت ووعت . اما في امريكا فلم يكن مثل ذلك التفاوت الطبقي المرتكز على اسس تقليدية عميقة الجذور

وهذا سبب الاستقرار .

(ثالثاً) - عدم وجود انظمة تاريخية قديمة اسبغت عليها التقاليد ، لقدمها ، مسحة من الحرمه والقدسية كما هي الحالة في اوربا . فالانظمة الملوكية في اوربا كانت انظمة تقليدية ثابتة الاركان ، محاطة بسياج من قدسية الحق الالهى ، وحائزة على معاضدة الكنيسة وتأييدها . لذا أصبح تعديل تلك الانظمة او تبديلها امراً شاقاً غير ميسور . وهذا عكس الحالة التي كانت في امريكا . حيث كان معظم الذين استوطنوا العالم الجديد من الرواد الذين استهدفوا التخلص من قيود تلك التقاليد الآسنة والآفات الاجتماعية العتيقة البالية .

(رابعاً) - ان امريكا كانت منعزلة . لذا فقد جرت تجربتها الديمقراطية بحرية وهدوء من دون ان يتدخل اجنبي في شؤونها الداخلية . فلم تكن محاطة - كما كانت فرنسا مثلاً - بدول ذات نظم رجعية ، بذلت الجهود الجمة للايقاع بالنظام الديمقراطي الجديد وافساده قبل ان يستكمل قوته . فملوك النمسا وألمانيا وروسيا والدويلات الايطالية ، بل حتى انكلترا وجدوا في مبادئ الثورة الفرنسية وفي الحركة الديمقراطية والتشكيلات التقدمية في فرنسا ما يهدد كيانهم ويودي بعروشهم . لذا فانهم لم يدعوا باباً لم يطرقوه ، ولم يتركوا وسيلة لم يتخذوها للحيلولة بين تلك المبادئ والنجاح ، ومنعها من ان تتزعزع وتنمو وتثبت . اما في امريكا فكان الامر على عكس ذلك . فأجريت التجربة الديمقراطية بهدوء واطمئنان ، دون تدخل من قوة خارجية ، او معارضة من ذوي

المصالح والتيجان .

وهذا دعا الى ان يكون سير الديمقراطية في امريكا سيرا مستمرا لم تصادفه العقبات او تقف في طريقه العثرات طيلة القرن التاسع عشر .

ولم تحدث في القرن المذكور الا ازمة قوية واحدة حينما شبت نار الحرب الاهلية في عام ١٨٦١ . فكانت معركة بين روح الحرية وبين النزعة الى الاستعباد .

فلقد حمل ابراهام لنكولن Abraham Lincoln واشياعه في الولايات المتحدة الشمالية لواء الدفاع عن الزوج وتحريرهم من رق العبودية التي كانوا يرسفون باغلالها ، ويكابدون الامرين من آلامها بينما كان سكان الولايات الجنوبية متمسكين بما يسمونه حق الاسترقاق ، وعدم تطبيق المساواة الديمقراطية على الزوج .

ولقد سبب هذا الخلاف انشقاقا عنيفا بين الولايات الشمالية والولايات الجنوبية ، مما دعا الجنوبيين الى ان يطالبوا بالانفصال عن الاتحاد . وهذا أدى الى امتشاق الحسام وتحكيم النار والحديد لفض النزاع . وكانت نتيجة تلك الحرب ان انتصر الشماليون ، فأعلن قانون الغاء الرق وتحرير الزوج . فمنح هؤلاء نظرياً نفس الحقوق التي يتمتع بها غيرهم .

وقد كان « ابراهام لنكولن » متحمساً لقضية الزوج ، لا لأنها قضية انسانية فقط ، بل لعلاقتها الوثقى بالمبادئ والمثل الديمقراطية . وكان يعتقد ان الغاء نظام الرق واجب لانه من بقايا الانظمة الارستقراطية ومن مظاهرها . ولقد قال في الفقرة الاولى من

خطابه الذي افتتح به حملته الانتخابية في سنة ١٨٥٨ ما يأتي :

« ان بيتاً منقسماً على نفسه لا يستطيع البقاء . واني اعتقد ان هذه الدولة لن يكتب لها بقاء واستمرار ما دام نصفها ارقاء ونصفها احراراً . انني لا اتوقع انقسام عرى الاتحاد ، ولا اتوقع ان ينهار البيت من اساسه ، ولكنني ارجو ان يوضع حد لانقسامه . »

وذكر في رسالته المسماة « الرسالة الاولى First Message » :

« ان هذه المعركة انما هي نضال شعبي . فالجبهة الاتحادية انما تكافح من اجل صيانة النظم الحكومية تلك النظم التي تستهدف رفع مستوى الناس قاطبة واعلاء شأنهم ، ومن اجل ازالة الاثقال التي ترهق كاهل اي واحد من المواطنين ، ومن اجل منح الجميع فرصاً متكافئة للبدء والتسابق في الحياة . »

ولقد كان « لنكولن » يخشى ان يعمّ مبدأ الاستعباد فيشمل كل المشتغلين بالاعمال اليدوية . لذا فقد وطد العزم على قطع شأفة الداء من اصله . ففعل ؛ وشاءت الظروف ان يكون التوفيق حليفه فيما فعل .

وكان « لنكولن » يشعر بأهمية الفرد ، ويعتقد ان العمل هو اكثر اهمية للانتاج من رأس المال . ولم يجد اي حق للسلطة في منع العمال من اعلان الاضراب متى شاؤوا للمطالبة بحقوقهم ، إذ هو ضمن مبدأ الحرية ، وهو حق مشروع لهم . واعتقد « لنكولن » ان الرابطة التي تربط العمال الكادحين في

مشارك الارض ومغارها هي اقوى الروابط الاجتماعية الانسانية
بعد رابطة العائلة .

ثم انه حارب فكرة المركزية في الحكم التي كان يعتنقها قسم
كبير من اعضاء حزبه الشماليين . إذ كان هؤلاء يدعون الى سيطرة
الولايات الشمالية على الولايات الجنوبية . اما « لنكولن » فقد كان
هدفه الاسمى تشكيل مجتمع فدرالي ، لا سيطرة فيه لأحد على أحد
او لفئة على أخرى ؛ على ان يكون كيان اية واحدة من الولايات
ضرورياً للدولة الاتحادية بقدر ما هو كيان الحكومة المركزية لها .

وكان من اهم المفكرين الامريكيين الذين اعطوا لدراسة
الديمقراطية حقها « جون ديوي John Dewey » .

انه يعرف المجتمع بكونه مجموعة من الافراد المتشاركين
بتجارهم ، والذين تؤدي بهم تلك المشاركة الى التوسع والنمو .
وكان جون ديوي مشغولاً بالمجتمع وبمشاكله ومعضلاته . ولقد
كان دائم الانغمار ببحث الديمقراطية وغاياتها ومستقبلها .

وانه يرى ان الفرد يجب ان يكون حراً ، ولكن تلك الحرية
يجب ان تكون منسجمة مع مصلحة المجموع ؛ اذ ان الفرد ، بصفته
عضواً في مجتمع ، فهو مندمج في جماعته بصورة يجب عليه معها ان
يؤدي الى المجتمع كل ما يسبب للمجتمع سعادته ، كما انه من حقه
ان يحظى من المجموع بكل ما يساعده لأن يظهر بكامل شخصيته
الانسانية .

فالحرية الكاملة المطلقة ، في نظره ، تؤدي الى فردية لا تقيدتها

حدود المثل الاخلاقية مما يؤدي الى استبداد القوي بالضعيف والى ان تطفئ شخصية فرد على شخصيات الآخرين . ونتيجتها الفوضى حتما . كما ان السيطرة الصارمة التامة على الافراد تؤدي الى النهاية نفسها ، فيكون اولو الامر ، في هذه الحالة ، هم الجائرون . لذا فمن الواجب ايجاد توازن بين حرية الفرد ومصصلحة المجموع ، ضمن حدود ما يجلب المنفعة للجميع ويسبب الانسجام مع النظام الاجتماعي العام .

وان احترام الشخصية الانسانية هو محور فلسفة «ديوي» وعماد منهجه الفكري . انه اعتقد ان الشخصية البشرية يجب ان تحترم وتقدس ، وان كل فرد ، مهما كانت وظيفته في المجتمع ، يجب ان تكون له اهمية وحرمة . فلا يستعمل كآلة او يستغل ويوجه الى هدف فيه مصلحة الغير وليس مصلحته الخاصة . وهذا المبدأ لا يمكن تحقيقه ، طبعاً ، ما لم يمح التفاوت بين الطبقات التي اوجدها عدم التوازن الاقتصادي .

وان فلسفته الاخلاقية تدور حول النقطة التالية : انه لا يوجد خير مطلق او شر مطلق ؛ اما الهدف الاخلاقي فيجب ان يتغير بتبدل الزمان والمكان ، وبتبدل الاحوال الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للانسان . فالغاية الاخلاقية للمجتمع الانساني ليس الكمال ، ولكن التقدم المستمر من دون انقطاع نحو الرقي والتكامل والنضوج .

وهذا المبدأ الاخلاقي ينطبق على الفرد كما ينطبق على المجتمع . فالانسان الطالح هو ذلك الذي يأخذ بالانحطاط والتدهور الخلقي

ولو كان يمثل حسن الاخلاق فيما سبق . اما الانسان الصالح فهو الذي يسير نحو الصلاح والتكامل مهما بلغت سيرته من السوء قبل ذلك . وهذا المبدأ الخلقي يجعل الانسان صارماً في حكمه نحو نفسه وليتناً في حكمه على الآخرين . وهذا خير الوسائل لاصلاح الذات . اما فيما يخص المجتمع فليس هنالك نظام يمثل الكمال المطلق في كل ظرف ومكان . ولكن المجتمع الصالح انما هو ذلك المجتمع الذي لا يتوانى عن ابتداع الوسائل للتقدم والتطور المستمرين نحو نظم اصلح فاصلح . والمجتمع الطالح هو ذلك الذي يتأخر عن مواكبة قافلة الزمان ، فيقف في الوقت الذي يكون الفلك يدور من غير انقطاع ، ويجمد على نظام واحد يخشى تغييره واستبداله ، ويقدم القديم لا لشيء سوى انه قديم . فالتطور سنة ازلية من سنن الوجود . فمن سار في ذلك السبيل بارك مساعيه جوهر الوجود ، ومن تقاعس عن ذلك وتوانى كان الذل والحسار عقباه .

* * *

اما «هنري جورج» Henry George الذي جعل من الديمقراطية فكرة دينية فلسفية ، وخلق عقيدة وحركة فكرية هائلة في اربعة اركان الولايات المتحدة ، بل تعدتها الى بريطانيا فظهر اثرها على فلسفة الجمعية الفابية . ولقد كان له اثر كبير على التوجيه الفكري في القرن التاسع عشر .

انه كان يعتقد ان القوانين الاقتصادية، اذا ما عرفت واطبعت، فانها تقود الانسانية الى العدل الاجتماعي . وانه يقصد بهذا ان

الديمقراطية يجب ان تتمشى مع القوانين الاقتصادية الصحيحة ،
وانها اذا لم تشمل المجال الاقتصادي فانها ناقصة مبتورة .

ولقد كان « هنري جورج » ، بالرغم من ايمانه بقوة الهية ، غير
مقتنع ان يد الله تتدخل في شؤون البشر . حيث قال : — « انها
اهانة بحق الله ان تنسب اليه كل تلك المصائب والفواجع والآلام
التي مصدرها العوز والفاقة » .

واعتقد هنري جورج ان الله خلق الارض واوجد الانسان
على ان يقطنها ، وزوده بحق طبيعي لاستغلالها واستثمار خيراتها .
فقال : —

« ان النظام الاجتماعي الحالي الذي يخوّل للبعض حق
الملكية الخاصة للارض ويحرم الآخرين منها انما هو انكار
للعدالة ومسخ لها . فان سمحنا لشخص باستملاك ارض
هي مصدر القوت والحياة لغيره من الناس ، جعلنا
هؤلاء ، ضمناً ، مستعبدين لمشيئته واهوائه ونزواته . .
وتشتد تلك العبودية بازدياد التقدم المادي في وسائل الانتاج .
وقد جعل « هنري جورج » الحقوق الطبيعية للانسان
محور فلسفته فقال : —

« انه لا يكفي للانسان ان يحوز حق التصويت ، او ان
يتمتع نظرياً بالمساواة امام القانون . بل يجب ان تكون
له الحرية الكاملة لأن يتمتع بكل فرص الحياة فيما يتعلق بخيرات
الطبيعة بحكم المساواة مع اي فرد آخر . . فأما ان يتحقق
هذا ، او تسحب الحرية نورها من الوجود فيعم
الظلام ، وتنقلب كافة القوى التي ظهرت نتيجة للتقدم

الى عوامل هلاك وتدمير . . هذا هو القانون الطبيعي
العام . . »

فالانسان ، كما يعتقد هنري جورج ، يتمكن من تكييف
مستقبله كيفما يشاء . فيجعل من الدولة ، بدلاً من كونها شراً
لا بد منه - كما قيل - أداة خير ومنفعة وصلاح . وذلك يجعله
المبادئ الاخلاقية اساساً للتشريع ، وأداة توجيهية
للحياة الاقتصادية .

واعتقد هنري جورج ان هناك سنناً طبيعية تتعلق بالحياة
الاقتصادية والاجتماعية اذا ما احسن فهمها وجدت انها مطابقة تمام
الانطباق للقوانين الاخلاقية . فاكشف تلك النواميس الطبيعية
واطاعتها يؤدى بالاجتماع ، حتماً ، الى طريق الحياة المثلى . فيقول : -
« اذا نحن ادرنا وجوهنا ، قبل ضياع الفرصة وفوات
الاولان ، شطر العدالة واطعناها ، واذا تمسكنا بالحرية
واتبعناها ، نزول عندئذ كافة المخاطر ، وتحوّل القوى
التي تهدد البشرية الى وسائل للتقدم والارتقاء . . واذا
ما زال شبح الفقر الرهيب ، وتحوّل الطمع والجشع الى
عواطف خير وصلاح ، واخذت الاخوة تسود وتحل محل
الحسد والغدر والخيانة ، وانطلقت القوى الفكرية ، بعد
تحريرها من اغلال العوز والفاقة ، الى فضاء النشاط
والعمل المثمر ، عندئذ تصل البشرية الى عهدها الذهبي
الذي تزدهر فيه المدنية ويسود النظام التام . »

الفصل العاشر

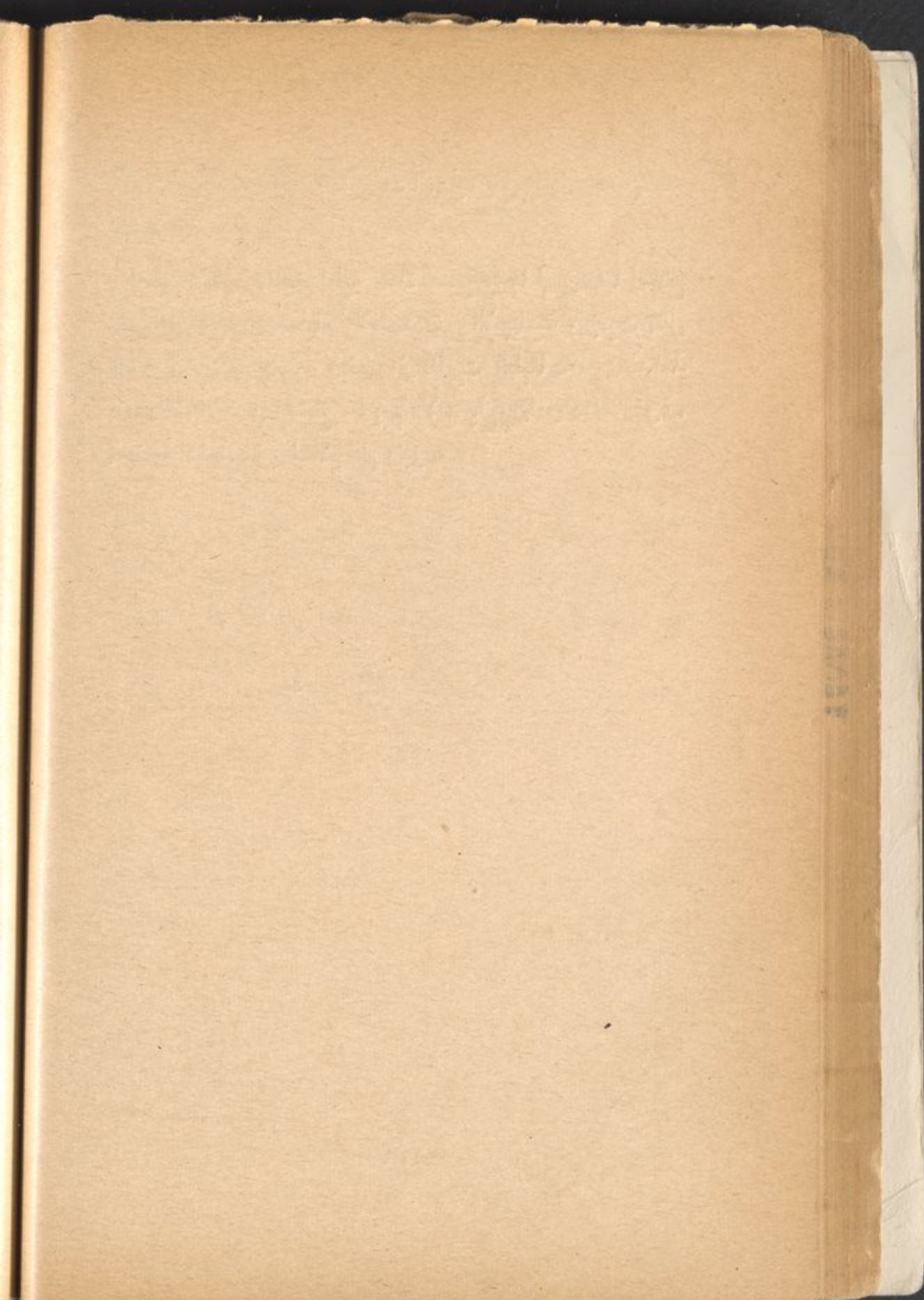
الخاتمة



لقد تطورت الفكرة الديمقراطية في القرنين الأخيرين تطوراً جذرياً . فبعد ان كانت المسحة السياسية متغلبة عليها وبعد ان كان المذهب الليبرالي في السياسة والاقتصاد سائداً في اوائل القرن التاسع عشر اصبحت المسحة الاقتصادية متغلبة اليوم ، واصبحت المذاهب الاشتراكية لها القدح المعلى في توجيه الحياة البشرية الفكرية والاجتماعية . وخلاصة القول ، ان نحن نظرنا الى الواقع نظرة موضوعية ، نجد ان الديمقراطية في العالم الغربي نجحت في ميدان السياسة اكثر من ميدان الاقتصاد . فلقد خطت شوطاً بعيداً نحو تحقيق حرية الاعتقاد ، وتحديد سلطات الحكام ، والتكافؤ في حقوق الانتخاب ، وما شابه ذلك . ولكن بقيت كثير من المشكلات الاجتماعية دون حل . فسوس الفقر والمرض وسوء التغذية ما زال ينخر بالشعوب . وإذ كانت امتيازات الطبقة التي تلقب نفسها بطبقة الأشراف او النبلاء قد قضى عليها ، او كاد ، فلقد ظهرت بدلها امتيازات اخرى ، الا وهي الامتيازات المستندة على

الاصفر الرنان - تلك الامتيازات التي تجعل في ايدي اصحابها
السيطرة والحكم والسلطان .

فلن تكون الديمقراطية كاملة صحيحة ما لم يرافقها اصلاح
ديمقراطي جذري للحياة الاقتصادية والاجتماعية ، بحيث تقلل
الفوارق بين الثروات ، ويمحى اثر تفاوت الطبقات . وعندئذ
يسود التوازن في المجتمع ، ويمم الانسجام بين افراده ، فتزف
اجنحة الطمأنينة والسلام على ربوعه .



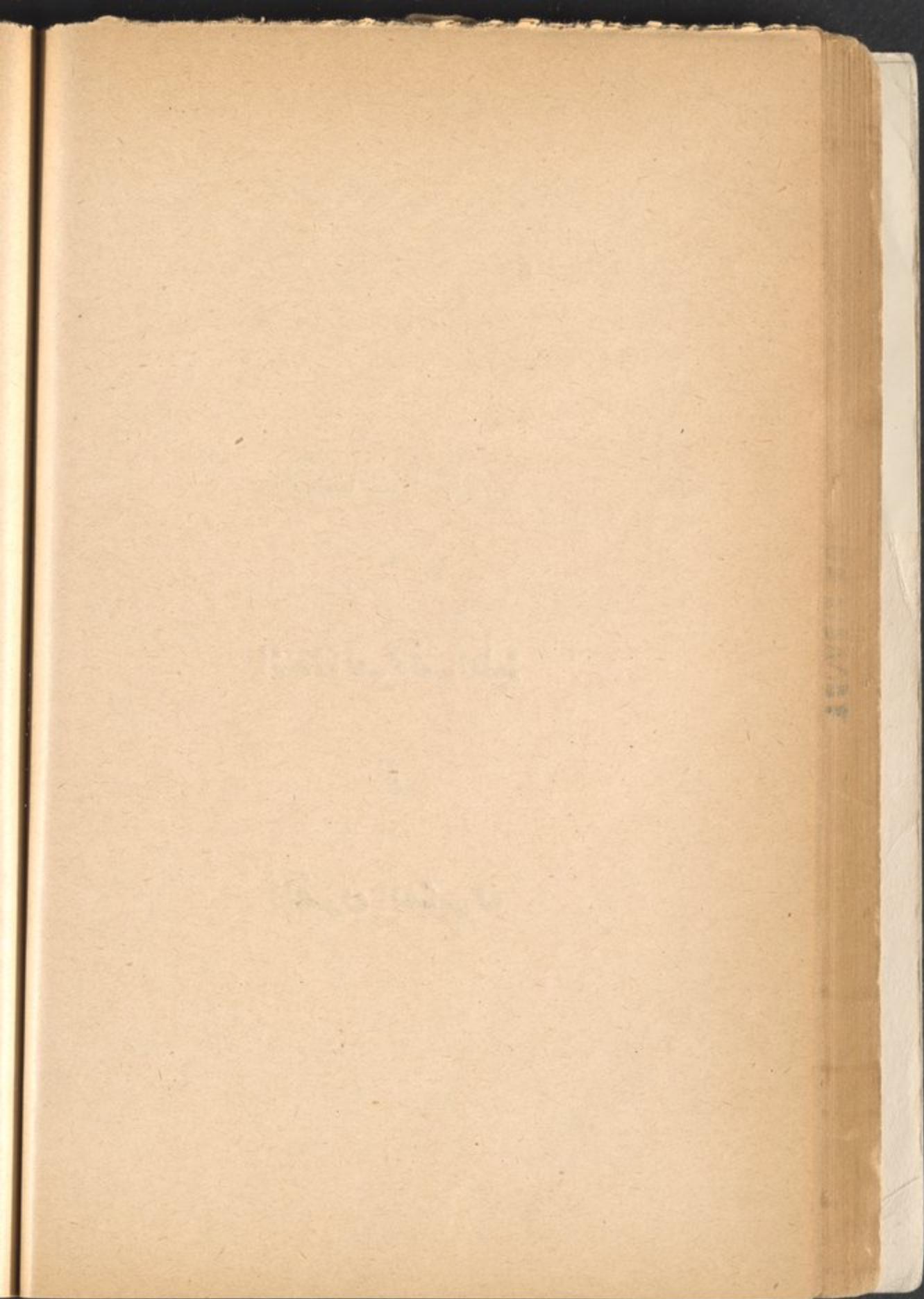
الكتاب الثاني

•

أزمة الديمقراطية

في

القرن العشرين



الفصل الاول

الفاشستية مزنة آذار

لقد ذكرت سابقاً انه قد حدثت للديمقراطية انتكاسات شديدة في القرن التاسع عشر وما قبله . ولكن البشرية ، بالرغم من تلك الانتكاسات ، سارت قدماً الى الامام في سبيلها نحو الحرية والمساواة . ولم تكن تلك الانتكاسات الا سحابات صيف ما لبثت ان انقشعت واذا بانوار الحق تشع فتنبير لبني الانسان طريقهم الى حياة اسعد وافضل بموجب سنة التطور ، وهي سنة جوهر الوجود .

ولم يخجل القرن العشرون من انتكاسات اخرى عرقلت سير الديمقراطية امداً وجيزاً . وما تلك الانتكاسات الا " الحركات الفاشستية التي اقلقت راحة البشرية برهة من الزمان والتي ما فتئت تثير الفتنة الهوجاء حتى ألفت بالبشرية في اتون الحرب العالمية الثانية ، تلك الحرب الضروس التي ما انفكت البشرية تكابد من ويلاتها وعواقبها الوخيمة الا مرين .

الحركة الفاشستية ظهرت اول ما ظهرت في ايطاليا وهي مؤسسة على التقاليد الايطالية وعلى نظريات موسوليني المستمدة بدورها

من استاذة جورج سوريل الزعيم السنيديكالي الفرنسي، ومن باريتو Pareto زعيم القومية الايطالية . ثم عمت تلك الحركة اقطاراً عديدة اخرى واتخذت اسما مختلفاً في بعض تلك الاقطار كالنازية مثلاً . ولكن اسم الفاشستية كان قد اصبح عاماً يطلق على جميع تلك الانظمة الدكتاتورية .

الفاشستية استمدت كثيراً من تعاليمها ومبادئها من الحركة الرومانتيكية الصوفية ومن الفلسفة الحدسية . وهي، في جانبها النظري، تناهض الفلسفة العقلية وتؤثر عليها الفلسفة الحدسية اللا فكرية . فلقد حطّ الفاشستيون من قيمة العقل ، واعتقدوا انه من الخير ان يكون الناس لا عقليين مستمدين توجيهاتهم من الشعور ومن الانفعالات النفسية . ولقد اعتمد الفاشستيون لتوجيه سلوك الناس على العقيدة، والايان بها، والارادة لتطبيقها .

ولقد كافح الفاشستيون النزعة العقلية Rationalism بحجة ان الناس، اذا ابتغوا الحجب والبراهين، تعذر تنظيمهم في هيئة اجتماعية موحدة رصينة . اذ ان الناس الذين يعتمدون على الفكر والمنطق هم على الاغلب اناس مترددون فرديون لا يمكنهم القيام باعمال مشتركة تعاونية ، كما هي الحالة في فرنسا حيث عمت النزعة العقلية على اتجاه الفرنسيين الفكري، فأوجدت حالة عميقة الجذور من الفردية، مما ادت الى تعدد الاحزاب والى حالة نسبية من القلق السياسي وعدم الاستقرار .

ولقد استمد الفاشستيون من « جورج سوريل » نظريته في الاسطورة الاجتماعية ؛ فاعتقدوا انه مادام السير على ضوء العقل

عسيراً وغير مؤدٍ الى الهدف المقصود، فمن الاجدى توجيه الناس
وتوحيد جهودهم على ضوء اسطورة او عقيدة عنيفة تهز مشاعرهم
وتخلق فيهم انفعالا نفسياً شديداً . وكانت تلك الاسطورة الاجتماعية
عند الفاشستين الايطاليين هي الدولة ، وعند النازيين هي
العرق او العنصرية .

ولقد كان لفلسفة « هيغل » Hegel اثر كبير في تبلور المبادئ
التي تضمنتها الحركات الفاشستية . ولقد اعطى « هيغل » الدولة
الاهمية الكبرى وقدّمها على الافراد .

فلقد جاء في فلسفة هيغل ان العقل العام Universal Reason
يصل الى اقصى حدوده ضمن مجتمع مكوّن من الافراد الاحرار
الذين يخضعون بعقولهم لذلك العقل العام . والفرد الذي يعيش
منعزلاً عن العالم لا يتمتع بحريته . ولكن الفرد الذي يندمج في
جماعة هو الذي يتمتع بالحرية الحقيقية . وان الزمن سائر نحو تحقيق الدولة
الكاملة ، وهي الدولة التي يكون فيها كل عضو مندمجاً بالكل
بصورة تكون فيها ارادة الكل هي ارادته الخاصة . وان
هنالك عقلاً عالمياً عاماً يمكن اكتشافه بواسطة التاريخ . وان
هذا العقل العالمي العام يعمل دائماً مع الدول القوية السائدة . فاذا
انتصرت دولة على دولة اخرى انتقل ذلك العقل العام اليها واخذ
يعمل وإياها يدأبىد . فالكفاح والنضال بين الدول والاقوام يجري
وفقاً لنظام الطبيعة ، والتغير المستمر ان هو الا امر طبيعي
تستوجبه ضرورة التقدم والتطور .

ويظهر الفرق جلياً للمتبع بين فكرة العقل العام الذي قال

به هيغل وبين الارادة العامة التي نادى بها جان جاك روسو .
ولقد تقمصت الدولة البروسية فكرة هيغل وتبنتها . فانتشرت
آراؤه بين كثير من المفكرين البروسيين الذين اعتنقوا فكرة
ان الدولة البروسية هي الدولة التي شاءت الاقدار ان تتحمل اعباء
تحقيق العقل العالمي العام وذلك بأن تقهر العالم وتنشر سيادتها عليه .
ثم جاء « فرديريك نيتشه » Friedrich Nietzsche الألماني
بفلسفة مؤسسة على مبدأ العنف والقوة . والمحور الذي تدور عليه
فلسفته هو مبدأ ارادة القوة . وتظهر تلك الارادة في الكفاح
المستديم في الكون حيث ينتصر القوي دائماً ، ومن حقه ان ينتصر .
إذ الضعفاء لا حق لهم في البقاء . فيجب ان يزولوا من الوجود
لكي يحل محلهم الاقوياء .

ويعتقد « نيتشه » بتفاوت البشر . وليس لمبدأ المساواة الذي
هو اساس الفكرة الديمقراطية اي اثر في اتجاه تفكيره . ففي
نظره أن السيطرة هي من حق الاقوياء . اما الرضوخ والطاعة فهما
من واجبات الضعفاء . لذا فان نظام الاستعباد والاسترقاق انما
هو نظام طبيعي لا حوب فيه . وان المرأة بصفقتها هي من الجنس
الأضعف فلا يحق لها التطاول في مطالبتها بالحقوق التي يتمتع بها الرجل ،
وفي مناداتها بالمساواة معه . هذا ، وبما ان صفة التمايز وعدم المساواة
هي السائدة في الطبيعة وفي الحالة الطبيعية للانسان فمن الخطأ اذن
معارضة النواميس الطبيعية بمحاولة تطبيق مبدأ المساواة . وبما ان
تنازع البقاء وبقاء الاصلح من قوانين الطبيعة ، فالقوة اذن هي
الفضيلة ، والضعف انما هو الشر . والبشرية مقسمة الى طبقتين :

طبقة السادة النبلاء الذين يمثلون القوة والعظمة والجبروت ، وطبقة
العبيد الارقاء الذين يمثلون الضعف والوهن والخور . ولكل من
تينك الطبقتين طبيعتها وقوانينها الاخلاقية .

فعلى هذين الاساسين : فلسفة تأليه الدولة لهيغل ، وفلسفة
العنف والقوة لنيتشه بني كيان الفكرة السياسية عند الشعب
الالماني . ولقد غذيت تلك الفكرة بواسطة المناهج التربوية الخاصة
التي نظمتها الدولة البروسية .

وكان غليوم الثاني امبراطور المانيا السابق من المؤمنين بهذه
النظريات واحد العاملين على تطبيقها في الميدان السياسي .

هذا من جهة ، ومن الجهة الثانية فقد كان النضال العنيف في
ميدان الاستعمار بين الدول الرأسمالية الاستعمارية في اوائل القرن
العشرين قد قسم الدول الى معسكرين : (١) الدول المكتفية
المستحوذة على مستعمرات و (٢) الدول النائمة التي لم تحظ بحصة
تتفق مع جشعها من مناطق الاستغلال . وكانت تمثل المعسكر
الاول بريطانيا وفرنسا وروسيا القيصرية ، وتمثل المعسكر الثاني
المانيا وايطاليا اللتان كانتا تشعران بانها مغبونتان لا لذنوب سوى
انها جاءتا متأخرتين الى حظيرة اسرة الدول العظمى .

ولقد أدت تلك المنافسة العنيفة الى صدام دموي في الحرب
العالمية الاولى ، اخذت ايطاليا فيه جانب الحلفاء املاً منها بانهم
سوف يكافئونها في حالة انتصارهم . واخذت المانيا الجانب الآخر .
الا ان نتيجة الحرب كانت مخيبة لآمال كليهما ؛ اذ ان الغالبة منهما

والمغلوبة خرجت من الحرب صفرا ليدن، خالية الوفاض من الغنائم والاسلاب . وهذا ادى الى اشتداد شعورها بالغبن بما دعاها الى ابداء السخط والاستياء .

وبما زاد في حدة الانفعال في المانيا شعورها بالاهانة التي لحقتها من جراء خسرانها الحرب ؛ فاصيبت بصدمة عنيفة في كبريائها . وعندئذ نمت في كل منها بذرة القومية المتطرفة واتجهت اتجاهاً عنيفاً نحو الدكتاتورية الاعتدائية . وقد غذت تلك الحركة في المانيا معاهدة فرساي التي مست الامة الالمانية بكبريائها وكرامتها وسببت لها ازمة اقتصادية خانقة .

وهكذا نشأت على انقاض الديمقراطيتين الايطالية والالمانية الهزيلتين الدولتان الفاشستية والنازية اللتان اعلنتا حرباً ضروساً على الحريات الفردية وعلى مبادئ الديمقراطية التي كافحت الانسانية كفاحاً مريراً لزم من طويل للحصول عليها .

ولقد كان للثورة البلشفية الروسية ، وللحركات الثورية التي قامت بها الاحزاب الشيوعية في كل من المانيا وايطاليا وغيرها من الاقطار الاوربية اثر بارز في نجاح الحركتين الفاشستيتين . اذ ان الحركات الاشتراكية قد اثارت لدى اقطاب المال وزعماء الرأسمالية حقدهم على الافكار التقدمية وظهرت خوفهم ووساوسهم منها على مصالحهم الذاتية ، لذا ايدوا الحزبين الفاشستي والنازي وامدوهم بالمال والرجال والسلاح اذ انهم رأوا في الحركة الفاشستية امضى سلاح للحيلولة دون نجاح المبادئ الشيوعية في اوربا كنجاحها في الاتحاد السوفياتي ، وتوسموا فيها ان تكون حصناً

حصيناً للنظام الرأسمالي ، وسداً رصيناً للوقوف امام تيار الحركات الشعبية الجارف .

وان هنالك تشابهاً عظيماً بين النظريتين الفاشستية والنازية . فكلاهما مبنية على عاطفة القومية العنيفة ، وكلاهما ترفض مبادئ الحرية والمساواة والعدل الاجتماعي ، وكلاهما تؤمن بالزعامة وبمبدأ تفاوت الطبقات وتمايز الافراد والشعوب ، وكلاهما تعتقد بشرعية مبدأ العنف والقوة والحكم الصارم ، وكلاهما تستهين بأهمية الفرد وتعتبره آلة يستغل من قبل المجموع دون اعتبار لمصلحته ، وكلاهما ترى ان حقوق الفرد يجب ان تكون مندمجة بحقوق المجموع .

الا ان هنالك فرقاً بسيطاً بين النظريتين وهو ان الفاشستية الايطالية اتجهت نحو الدولة بمفهومها كوحدة سياسية فأسبغت عليها مسحة من التقديس ، واعتبرت أن وجودها ما هو الا حركة الله على الارض ، وانها القوة الغائية المطلقة على وجه البسيطة . ولقد قال موسوليني : « الدولة الفاشستية انما هي كائن له كيانه الواعي وله ارادته وله شخصيته » . وقال ايضاً : « ان الفاشستية ترتأي ان الدولة لها كيان مطلق . وليس للافراد او للجماعات الا كيان نسبي لا يمكن تصوّره الا بالنسبة الى الدولة . »

اما الاشتراكية الوطنية ، فبالرغم من تأكيدها على اهمية الدولة ، الا انها لا تنظر اليها كنهاية بذاتها ، بل كوسيلة لحفظ الخصائص العنصرية للاقوام . قال « فيخته Fichte » الفيلسوف الالماني : « ان وظيفة الدولة هي توجيه كافة القوى الفردية لتوفير

الحياة للعرق او العنصر * »

واما الكتاب الذين كان لهم تأثير مباشر على الحركة الاشتراكية الوطنية وعلى توجيه آراء هتلر نفسه فهم « اوسوالد سبنغلر » Oswald Spingler و « آدم مولر » Adam Müller و « أوثرار سبان » Othmar Spann و « كارل لوغر » Carl Lueger . فهؤلاء هم الذين طعموا هتلر الى حد الاشباع بافكارهم ، وبلوروا مفاهيم القومية والدولة والدم واللاسامية والماركسية لديه .

ثم ان النظرية العنصرية وجدت في كتابات بعض المفكرين النازيين امثال « الفريد روزنبرغ » Alfred Rosenberg و « هانز غنتر » Hans Guenther لها مجالاً فسيحاً وبيئة خصبة للنمو والانتشار . ولقد دافع هذان الكاتبان بهمة وحماسة عن العامل العنصري في المجتمع الانساني ، وعن سمو الاجناس الجرمنية الشمالية على غيرها من الاجناس .

ولقد جنحت النازية الى المغالاة في بث النعرة العنصرية ، والتادي بالدعوة الى رابطة الدم الى حد الغلو والافراط . فقد بنيت الفلسفة النازية على اساس تفاوت الاجناس والعروق ، وهذا يجعل الاقوام تتفاوت بميزاتها وتمايز بحقوقها كما يتفاوت ويتمايز الافراد . فكما ان علاقة الافراد مؤسسة على مبدأ القوة ، فيحق السيادة والتمتع بالسلطة يعود الى الاقوياء واما الضعفاء فالحق بالنسبة اليهم هو وجوب إطاعة السادة الاقوياء والرضوخ لارادتهم . فكذلك الاقوام ، فمنها الراقية القوية التي يحق لها ان تسود بقية الاقوام وتتحكم بمقدراتها ، ومنها الضعيفة الواهنة المتأخرة التي يتعين عليها الطاعة

والخنوع . وان التأخر في هذه الاقوام اصيل في طبيعتها لا يمكن
تغييره حيث انها جبلت من طينة منحطة . وان هذه الاقوام عليها
واجب خدمة مصالح الاقوام التي تفوقها شأنًا وقوة وثقافة .
قال هتلر في كتابه [كفاحي] ما يلي : - « ان وجود
الناس الذين هم من مدنيات منحطة ضروري لنمو الثقافة والحضارة .
اذ أن هؤلاء يقومون مقام الآلة والدابة في اداء الخدمات ...
فالثقافة البشرية في بدء عهدها لم تكن تعتمد على الحيوانات الأليفة
بقدر اعتمادها على استغلال القوى البشرية المنحطة ... حيث ان
العبيد استعملوا أولاً لجرّ المحراث ، ومن بعدهم استعملت الدواب . »
وان أرقى الاجناس في نظر النازيين ، هو الجنس الآري
الشمالي Nordic Race الذي خلق افضل ثقافة ولولاه لما كان لبقية
الاجناس من الثقافة اي نصيب .

قال هتلر في كتابه [كفاحي] : - « ان كل ما يدعو الى
الاعجاب على وجه البسيطة من علم وفن ومهارة تكنولوجية واختراع
انما نتجت عن مساعي عدد قليل من الاقوام . وكل تلك الاقوام
تمت الى عرق واحد ... فاذا فنيت تلك الاقوام زالت عن الارض
كل معالم جمالها ورونقها ورفعتها . » وقال ايضاً : - « ان نحن
قسمنا الجنس البشري الى اصناف ثلاثة : المشيدون للثقافة ،
والصائنون اياها ، والمخربون اياها ، فيجب اعتبار الجنس الآري
وحده ممثلاً للصف الاول من الاصناف المذكورة آنفاً . »
ويتمثل الجنس الارقي - في نظر النازيين - بالالمان الذين
يكون موقعهم قمة الهرم فيما اذا صنف الاقوام ورتبت حسب

أهميتها الثقافية وقابليتها على تكوين الحضارة . لذا فان مصير الثقافة والحضارة متوقف على المانيا . فان هي انتصرت وسادت واحتفظت بنقاء دمها تزدهر عندئذ الثقافة والحضارة في العالم . وان هوت المانيا وتلاشت تلاشت معها الحضارة العالمية وادر كها الفناء . فالأمة الالمانية في نظر النازيين فوق الجميع . ولقد هيأتها الطبيعة لسيادة العالم وزودتها بكافة المؤهلات لأن تكون سيادة الأمم وان تفرض ارادتها على عالم العبيد .

فكما ان اليهود اعتبروا انفسهم شعب الله المختار ، وكما انه كانت بين كافة يهود العالم علاقات وثيقة جعلتهم يشعرون - وهم مبعثرون في اربعة اطراف المعمورة - انهم امة واحدة ، فكذلك النازية ؛ فانها سارت على نفس الطريق حيث انها اعتبرت العرق الالمانى هو العرق الممتاز الذي اختارته الطبيعة ، ومنحته كافة المؤهلات والمزايا وهيأته لأن يسود ويفرض سيطرته على العالم فيحقق بذلك العقل العالمي العام . ومن اجل ذلك فان العنصر الالمانى يجب ان يحتفظ بنقاء دمه من كل تلويث اجنبى ؛ اذ ان محاولة مزج الدم الالمانى بدم غريب انما هي جريمة لا تغتفر وجريرة لا يصح غض النظر عنها او التهاون بحق مرتكبيها .

وان الجنسية الالمانية ، في نظر النازيين ، لا تحدها حدود سياسية . بل يجب ان تكون ضمن نطاق العنصرية والدم . فعلى كل الماني فوق وجه البسيطة وفي اى قطر كان أن يفخر بقوميته الالمانية ويعتز بها وان يكن للدولة الالمانية الولاء التام وان يخدم مصلحة الرايخ حتى ولو كان ذلك معارضاً لمصلحة البلاد التي تؤويه .

فكل من كان من اصل الماني نقي على وجه البسيطة تعتبره النازية مواطناً ذا جنسية المانية .

وبجمل القول ، انه بالرغم من هذا الاختلاف البسيط بين الفاشستية الابطالية والنازية فانها تتلاقيان في نقاط كثيرة وتجتمعان على صعيد واحد في استهانتها بقيمة الفرد واعتبار وجوده غير ذي شأن ، واعتبار الدولة او القومية تجسماً للارادة الالهية وليس وسطاً يتحقق فيه خير الفرد وتتوفر سعادته وتتعزيز وتنمو شخصيته . فالفرد ، في نظرهما ، يجب ان لا تكون الخدمة وحدها هدفه ، بل التضحية . فالقتل والبطش وسفك الدماء اعمال مشروعة عند الفاشستين وصفات ملازمة للنظم الفاشستية . واذا كانت تضحية النفس واجبة ، فتضحية الغير اوجب . ومن هذا يتبين لنا سرّ انعدام الضمائر عند اولئك الذين لو ثا ايديهم بدماء الابرياء !

لقد قال الشاعر العربي واجاد في ما قال : « والصد يظهر حسنه الضد » فاذا اردنا ادراك حسنات نظام وجبت مقارنته بانظمة مقابلة . وعندئذ يظهر الصالح من الطالح ، ويعرف الغث من السمين . فاذا قارنا بين الديمقراطية والديكتاتورية الفاشستية نجد بينهما فارقاً فلسفياً بعيد الغور . فالديمقراطية مؤسسة على مبادئ تسمى بالبشرية الى المستوى الذي تتعزز به الكرامة الانسانية . انها تعنى بالفرد فتمنحه حرياته وتضمن له حقوقه الطبيعية الى الحد الذي لا تعارض تلك الحريات والحقوق مصلحة المجموع وحرريات الافراد الآخرين . انها تنظم علاقة الفرد بالمجتمع وبالدولة تنظيماً

مؤسساً على اساس وطيد من الانسجام ، فلا غبن ولا افتئات .
انها تعطي للعقل الأهمية الاولى في توجيه سلوك الانسان كقرد
ضمن مجموع . كما انها تستعمل العواطف الانسانية السامية لتثبيت
علاقات الافراد بمجتمعهم وبين بعضهم البعض . فتجعل مبدأ
المناقشة والتفاهم - وليس مبدأ القوة - سائداً في حل المشكلات
التي تجابه المجتمعات . وفي هذه الحالة نعم الطمأنينة ويسود التعاون
والاتفاق والالفة الاجتماعية بين الافراد والجماعات .
فليست القوة المادية هي المسيرة للتطور الانساني ، وانما القوة المعنوية
والخلاقية .

وهذا بعكس الفلسفة الفاشستية التي تجحد بالقيم الفكرية المثلى
التي تؤمن بها الديمقراطية ، وتكفر بالعقل ، وتنكر اهمية النزعة
العقلية في توجيه سلوك الانسان الفردي والجماعي .

نعم لقد كانت النظم الفاشستية نكوصاً بالبشرية الى الوراء
ورجوعاً الى عهد الانظمة الاوليفاركية البالية التي اكل الدهر
عليها وشرب - تلك الانظمة التي يكون فيها الحكم والسيطرة
بايدي فئة قليلة تتحكم برقاب الناس تحكماً مطلقاً ، وليس لرعيتهن
سوى واجب الطاعة والخضوع .

لا ريب ان انظمة هذا شأنها لا تعترف بالمبادئ الاساسية
للثورة الفرنسية من حرية ومساواة وعدالة اجتماعية . ولا ريب
ان الفاشستية قد استبدلت مبدأ ارادة الزعيم بالمبدأ الذي دعا اليه
جان جاك روسو فصار قانون الديمقراطية من بعده وهو مبدأ
الارادة العامة . ولا ريب انها قد اوصدت الابواب امام حرية

الفكر ، وحرية النشر ، وحرية تشكيل الاحزاب ، وحرية التظاهر
والاضراب . ولا بدع انهما لم تعترف بمبدأ تكافؤ الافراد والجماعات .
فوجود الطبقات المختلفة المتفاوتة في امتيازاتها ، في نظر الفاشستية ،
امر طبيعي . ووجود ذلك التفاوت ضروري لكيان الدولة .
فيجب أن تعمل الطبقة الكادحة ضمن ذلك الكيان جنباً الى جنب
مع الطبقة الرأسمالية بانسجام ونظام . واذا ما حدث اختلاف
فيجب ان يسوى بواسطة التحكيم او بأمر من الزعيم . وفي النظام
النازي ان الرأسمالي - اي صاحب المعمل او مالك الارض - إن
هو الازعيم على جماعة الشغيلة الذين يعملون عنده وله عليهم واجب
الطاعة والخضوع لمشيئته . وهو يتمتع عندهم بنفس الامتيازات التي
للقوهرر عند الشعب الالماني .

فالحرركات الفاشستية كانت تمثل مصلحة الطبقة الوسطى في
المجتمع . وكانت تلك الطبقة عمادها وسندها . ولم تظهر تلك الطبقة
استعداداً للتخلي عن الملكية الفردية او تحديدها . بل كانت تبغى
المحافظة على النظام القائم وعلى التثبيت الفردي وما يتبعه من الارباح
الخاصة . وما الاشتراكية التي يدعيها النازيون الا اشرف الدولة
على كافة المشاريع الاقتصادية وسيطرتها على بعض مرافق البلاد
العامية وادارتها وفق اسس قومية . ولم يكن هذا التدخل الحكومي
في المشاريع الاقتصادية في المانيا بالشيء الجديد المستحدث ، اذ انه
من التقاليد الالمانية الخاصة . فالتفكير الالماني والفلسفة الالمانية
كانا دائماً متجهين نحو تعزيز سيطرة الدولة على حساب حقوق
الافراد وحررياتهم .

وان الاشتراكية النازية تختلف بمفهومها عن الاشتراكية الحقيقية التي لها اسمها واركائها التي اذا ما نقصت أو حيد عنها فالاشتراكية تصبح كسيجة منقوصة .

وان غاية النازيين من تدخلهم في الشؤون الفردية الاقتصادية لم تكن موجهة لتحسين احوال الطبقات العاملة ، بل لتوجيه الكيان الاقتصادي الالماني الى الحرب ضمن منهج قد رسموه وسمي «بالاقتصاد الحربي الدائم» Permanent War Economy . فكانت الغاية توجيه كافة الفعاليات والامكانيات لدى الشعب الالماني لخلق آلة حربية ضخمة لسحق مقاومة كافة الدول التي تعارضهم في فرض سيطرتهم على مستعمرات يطلقون عليها اسم «المجال الحيوي» Lebensraum للشعب الالماني .

اما نظرة النازيين الى العمال وعلاقتهم في المجتمع فتظهر في تصريحات زعماء النازية انفسهم . فقد قال هتلر في خطبة له : « ان العامل الالماني سيكون دعامة الدولة النازية ، لانه يتقبل بلا عناء الاحساس بالعقيدة والايان بها . وقيمة هذا الاحساس انه يحول دون اعمال الفكر والركون الى الرأي الشخصي ويسوق المرء الى تكريس النفس لخدمة الفكرة بدافع العقيدة الخرساء والطاعة العمياء . »

فان النازيين قد وجهوا نظم التربية لايجاد طبقتين : « طبقة النخبة الممتازة لفرض سيطرتها على الجماهير و كبح جماحهم من غير رحمة » وهي طبقة الاسياد الذين بيدهم مقاليد الامور ، والى جنبهم طبقة العبيد الكادحين الذين يأثمرون بما يؤمرون والذين يتصفون

بالطاعة العمياء والخنوع للذل والذين يعيشون في كنف الدولة وهم
 صمٌ بكم عمي فهم لا يفقهون . فبشعب هذا حاله اراد النازيون ان
 يسودوا العالم ويستعبدوه . فخاب فالهم وفشل مسعاهم وبأؤوا
 بغضب من الجماهير الواعية . فكانت عاقبتهم الدمار وبئس المصير .
 وبالإضافة الى ما تقدم ان الفاشستية اوجدت بعض القيم المغلوطة
 وحاولت بثها بين الناس وتطعيم الناشئة بسومها . فبموجب
 مقاييسها الاخلاقية ان الرجل الصالح هو الذي يدرّب نفسه على
 اصول القتل والفتك والتدمير ، والمرأة الصالحة هي التي تلد اكبر
 عدد من الاطفال لتدريهم على ان يكونوا رجالا صالحين حسب
 مقاييسهم لارسالهم الى ميادين القتال . ولقد قال هتلر : « ان
 احزاب الاحرار تنادي بامور كثيرة لتحقيق المساواة للمرأة . واما
 منهج النازية بخصوص المرأة فلا يتضمن إلا امرأ واحداً وهو
 الطفل . واذا كان الرجل يقدم اسمى تضحياته في ساحات الوغى ،
 فان ساحة جهاد المرأة هي مخاض الولادة . » وقال ايضاً : « ليس
 هنالك للمرأة امتياز اسمى وأنبل وأجل شأنًا من ان ترسل اطفالها
 الى ساحة الحرب . »

فما تقدم يتبين ان نظرة الفاشستية للمرأة تمس كرامتها
 كإنسان . انها لتطمس شخصيتها وتقضي على كيائها وتجعل منها
 آلة لانتاج الاولاد ليس إلا . إنها نظرة رجعية تعود بالمرأة
 القهقري وتفقدها كل ما احرزته من حقوق بعد جهاد طويل
 متواصل وجهود شاقة مضنية . ولقد ادعى النازيون ان « امرأة
 المستقبل ستقوم بملكها في البيت . وهي لن تكدر صفاء حياتها

بعناء التفكير بالمساواة من غير جدوى . » وزعموا : « انه اذا
كانت دنيا الرجل هي الحكم والنضال وحياة الجندي فان عالم
المرأة هو الزوج والطفل والبيت . »

ولقد قال البروفسور هوبر E. Huber : « ان مجال المرأة يجب
ان ينحصر في نطاق البيت والعائلة ، ومهمتها تنحصر في صفتها
كزوجة . . . فالثورة الالمانية - أي النازية - هي حادثة قام بها
الرجل ، وكان من شأنها ان استهدفت الاهتمام بالرجل بالدرجة
الاولى . »

الفصل الثاني

الفاشستية

ونظرية التركيب العضوي للمجتمع

ان الفاشستية تتضمن ، كما ذكرت آنفاً ، مبدأ سيادة الدولة واندماج كيان الفرد بكيانها . فالفرد ليست له - في نظر الفاشستية - شخصية ذاتية بل ان شخصيته مندمجة بشخصية الدولة التي تعتبر ذات كيان عضوي ، لها ارادتها ولها خصائصها - تلك الارادة والخصائص التي تمتاز وتميّز عن تلك التي للافراد الذين تتكون منهم الدولة . وان الدولة ككائن عضوي هي اشبه بالجسم الانساني المكوّن من اعضاء واجهزة . فاهمية الفرد ووظيفته في المجتمع كأهمية ووظيفة الحجيرة في بدن الانسان . فكما ان وظيفة الحجيرة هي اداء كل ما يجلب الحياة والانسجام في البدن ، فكذلك وظيفة الفرد في الدولة . وكما ان كيان الحجيرة لا يمكن ان يبقى بمعزل عن الجسم بمجموعه ، فكذلك الفرد ليس له كيان منفصل عن كيان الدولة . وكما ان الحجيرة اذا ما اصابها العطل او انتابتها العلل بحيث تضر بالبدن فقطعها واجب حفظاً

للكيان الاكبر ، فكذلك الفرد اذا ما ظهر انه كيان ضار
بمصلحة الدولة فان استئصاله تقتضيه ضرورة بقاء كيان الدولة سليماً .
ولقد قال موسوليني بهذا المعنى : - « لا يمكن ان يكون الانسان
حراً الا ضمن مجموع . والمجموع لا يمكن ان يكون الا دولة ذات
سيادة لا تطبق المناقشة ولا تسمح بالنقد او الجدل »
ولقد جاء في « ميثاق العمل » الصادر من المجلس الاعلى للفاشية
في ٢١ نيسان (ابريل) ١٩٢٧ : -

« المادة الاولى : الامة الايطالية كائن عضوي له حياة
خاصة وله اهداف ووسائل هي اهم واطول مدة وأعلى
من اي فرد او اية جماعة من الافراد يدخلون ضمن كيان
الامة التي هي عبارة عن وحدة معنوية وسياسية واقتصادية
والتي تظهر على شكل دولة فاشستية . »
وترى الفاشستية ان طبقات المجتمع ونقابات ومنظماته المختلفة
هي بمثابة الاعضاء والاجهزة التي يتوكل منها جسم ذلك الكيان
العضوي الاكبر - الا وهو الدولة . وان تلك الاجهزة والاعضاء تختلف
في اهميتها بالنسبة الى ذلك الكيان . والزعيم انما هو الرأس المحرك والمدبر
والمنظم لذلك الكيان العضوي . لذا تنحصر السيادة بيده وبأيدي
الفئة المختارة ممن يفوض من اعوانه الذين تتجسد فيهم عبقرية الامة .
وعيب هذه النظرية انها لم تبني على اساس علمي رصين ،
ولا تسندها الحقائق العلمية بكثير او قليل . حيث لا يمكن تطبيق
قوانين علم الحياة على المجتمع وذلك للفوارق الكائنة بين الجسم
العضوي والبيولوجي وبين المجتمع البشري .

فالوحدات التي يتكوّن منها المجتمع هي وحدات لها شخصية خاصة بذاتها ، ولها كافة مقوّمات الحياة الفردية . وانها تتمكن ان تعيش في محيط خارج عن محيط المجتمع .

وان الانسان قبل لجوئه الى الحياة الاجتماعية كان يحيا حياة انفرادية كالحيوانات سواء بسواء . فالفردية هي اساس الحياة البشرية . وان الانسان الفرد انما ترك محيط الطبيعة لأنه ادرك بانّه ينال في الوسط الاجتماعي اكثر مما ينال وهو يحيا في كنف الطبيعة ، وان المجتمع « وسط » تتحقق وتتوفر فيه ضرورات الحياة الانسانية .

اضافة لما تقدم ، ان الوحدة التي يتكوّن منها المجتمع لها عقل واع ، بخلاف الوحدة الجسدية « اى الحجرة » . وذلك العقل المدرك يدفع بالوحدة الاجتماعية « اى الانسان » الى معرفة الخير والشر ، والحسن والقبيح ، وتمييز النافع من الضار .

وان كلّ من تلك الوحدات الاجتماعية لها آراء خاصة بها ، ولها مصالح ورغبات ، ولها ارادة تجعلها ذات حرية للاختيار . وان تلك الآراء والمصالح والرغبات تصطدم مع تلك التي للآخرين . وهذا التصادم يؤدي الى ايجاد حلول تسبب انقلابات وتغيرات في كيان المجتمع . وهذا يؤدي الى تطوره . فتطور المجتمع يعتمد على عقول افراده الواعية . وهذا بعكس الجسم العضوي فان حياته وتطوره يجريان على سنن وقوانين طبيعية هي خارجة عن طاقة تدبيره او سيطرته .

فالانسان عندما انتقل من الحياة الانفرادية الى الحياة الاجتماعية

اصبح خاضعاً لنواميس وقوانين مغايرة للقوانين البيولوجية
الصرقة . وتلك القوانين ، نفسية واجتماعية ، تعتمد الى حد كبير على
العقل البشري الذي له قابلية المعرفة الواعية والتمييز والاختيار .
وهذا غير موجود في عالم الكائنات الحية الاخرى - ومن جملتها
الخلايا البدنية - التي تسيطر على سلوكها الغرائز غير الارادية .
فان كيان المجتمع البشري مؤسس على افعال عقلية اختيارية .
وبالرغم من انه خاضع لسنن كونية الا انها غير السنن البيولوجية
البحثة التي تخضع لها الكائنات العضوية البيولوجية .

ان الكائنات في تطورها تنتقل من دور ايسر تركيباً كما
ذكرنا الى دور اكثر تعقيداً . وهي في دور بساطتها تنطبق عليها
سنن طبيعية لا تماثل تلك السنن التي تسود الكائنات التي هي اعلى
منها في مراحل التطور . اذ كلما تقدم الكائن في مضمار التطور
ظهرت لديه ملكات جديدة وخصائص جديدة لها نواميس طبيعية خاصة بها .
فالكائنات الجامدة تربطها ببعضها نواميس فيزيائية وكيميائية وميكانيكية
والكائنات الحية تخضع لنفس النواميس ، ولكن تضاف اليها نواميس
جديدة هي النواميس الحياتية البيولوجية . اما الانسان فانه يخضع
لنواميس التي مر ذكرها وبالإضافة اليها نجده خاضعاً لسنن
خاصة به وهي النواميس النفسية والاجتماعية . وذلك لملكة العقل
والادراك التي تميز بها وخاصة الحياة الاجتماعية الواعية التي اسس
كيانه الاجتماعي على ضوءها .

حقاً ان هنالك اوجه شبه بين المجتمع والجسم العضوي .
فالمجتمع مكوّن من افراد حياتهم تقوم وتنمو وتزدهر بمقدار ما

يؤديه كل واحد منهم من الخدمة الى المجموع والى بقية الافراد .
 كما ان المجموع لا يزدهر كيانه الا اذا كان افراده بحالة طيبة من
 الصحة الجسدية والعقلية والرفاه . لذا يتحتم على الفرد أداء واجباته
 نحو المجموع برضى وطيب خاطر ، وكذلك يتحتم على المجموع
 السعي لتحقيق كل ما يسبب الصحة والانسجام والسعادة الى الافراد .
 وهذا شبيه بحالة الجسم العضوي الحي الذي يعمل كل واحد من
 اعضائه عمله لصالح الجسم بانسجام تام وتناسق في أداء الخدمات مع
 بقية الاعضاء . وكل ضعف او مرض يصيب اي عضو من اعضاء
 الجسم يؤثر على الجسم فتنعكس آثاره على الصحة العامة من جسمية
 وعقلية . كما ان وظيفة الجسم العضوي تنسيق كافة الواجبات
 العضوية وتنظيم الافعال الحياتية التي تؤديها اجزائه وتوفير اسباب
 الحياة والصحة لها كلها .

فهذه اوجه الشبه بين المجتمع والكانن العضوي . ولكن المجتمع
 لا يمكن اعتباره كائناً عضوياً للاسباب المذكورة سابقاً ، حيث
 ان اوجه الخلاف بينهما ظاهرة بينة ايضاً كما سبق ان فصلناه .

فالفاشستية التي تعتمد على نظرية التركيب العضوي في تفسير
 حقيقة المجتمع تبني سلوك المجتمعات على اسس بيولوجية صرفة ،
 بغض النظر عن كون الانسان قد تسامى في تطوره عن الطور
 البيولوجي الصرف . حيث قد ظهرت عنده ملكات عقلية ووجدانية
 وعاطفية غير موجودة في الكائنات التي هي دونه في سلم التطور
 والارتقاء . فيجب ان تكون هذه الملكات هي المسيطرة على سلوكه

والمسيّرة لأموره.

فالفاشستية لا تأخذ هذه الحقيقة بنظر الاعتبار . بل انها تنظر الى الانسان كوحدة من الطبيعة فصارت تطبق عليه السنن البيولوجية لا غير ، نابذة القوى الفكرية والمعنوية ظهرياً .

ان الفاشستية بنت معتقدها على اساس ان الحياة هي الحقيقة الوحيدة الجديرة بالاعتبار . وما الحياة الا نضال مستمر . وهذا النضال هو جوهر تطور الافراد والجماعات السياسي والاجتماعي والاقتصادي . لذا فان الدعوة الى السلام في نظر الفاشستية دعوة خاطئة . وما الحرب إلا سنة أزلية تؤدي الى بقاء الاصلح والى تجديد قوى الشعوب ودفعها الى التقدم والرفق .

فالفاشستية والنازية مؤسستان على مبدأ الاعتداء والاستعمار والاستغلال ، ومستندتان لتحقيق اهدافهما على القوة الغاشمة وعلى كافة وسائل الظلم والارهاب . وانها ترجعان بالبشرية الى قانون الغاب حيث الحق للقوة . فلا نظام يربط المجتمعات البشرية ببعضها ، ولا قوانين اخلاقية تسيطر على سلوك الامم والدول نحو بعضها . ومن بعد هذا وذاك انها تثيران في النفس غرائزها المنحطة ونعراتها الممجية وتوجّهانها نحو البطش والفتك والاعتداء وتحجبان لها ازهاق النفوس واهراق الدماء . انها ترتدان بالبشرية القهقري بتطبيق قوانين الطبيعة الدامية على حياتها الاجتماعية . ففي شريعتها اطلاق الانانيات القومية من مكنمها بصورة لا تحدها حدود اخلاقية . فلا وجود في العلاقات الدولية لقوانين خلقية كما لا

وجود للقواعد الاخلاقية في الطبيعة . وانما ناموس الحياة ، في
نظرهما ، صراع يفوز فيه الاقوى وهو الاحق بالبقاء ،
وان استعباد الافراد لبعضهم انما هو واجب فرضته الطبيعة
واستعمار الاقوام لبعضها من النواميس التي لا بد منها . وهما كم
قاله روزنبورغ بهذا المعنى . قال : « الشعب الالماني يجب ان يعتاد
على حياة حربية مطلقة وان يكون دوماً متأهباً للكفاح المستديم
ولا هدف له الا الاستيلاء على اقاليم الارض واستعباد شعوبها . »
والحرب بين الامم ستة ازيلية سمرمية ، وهي ضرورة من
الضرورات الطبيعية التي يقتضيها حكم البقاء . وهي ظاهرة من
ظواهر الحياة والنشاط الكوني . وما الدعوة الى السلام الا سلاح
الجنباء العاجزين .

ولقد آمن الفاشستيون بمبدأ العنف ، وغالوا بذلك الايمان .
ولقد استمد موسوليني هذا المعتقد من « جورج سوريل » الذي
كان يرى ان العنف ضروري في حرب الطبقات . وان الطبقة
العاملة اذا ما استخدمت العنف فانها تستطيع ان تكسب الجولة
الاولى في المعركة ضد الطبقة الرأسمالية . وان لهذا ، في نظره ، ما
يبرره في المقاييس الاخلاقية اذ انه يعيد الحق الى نصابه .

فأخذ الفاشستيون فكرة العنف هذه ، ولكنهم استعملوها
سلاحاً فتاكاً ضد الطبقة العاملة المطالبة بما لها من حقوق مسلوقة ،
ووجهوها الى صميم الحركة العمالية للقضاء عليها لحساب تثبيت اركان
النظام الاقتصادي القائم .

واما الحريات السياسية والاجتماعية والمساواة بين الافراد
والجماعات فلا ظل لها تحت النظم الفاشستية . فالفاشستية لا تؤمن
الا بمبدأ القوة وحدها . فالقوة هي الحق المطلق في نظرها ، وما
سواها إلا اباطيل وأوهام .

وهاكم ما قال غورنغ : « الحديد هو الذي يسبب القوة والمنعة
في الامبراطوريات ، واما الزبد فليس الا وسيلة لتشجيع الابدان...
فأمامنا الآن طريقان : طريق الزبد ، وطريق الحديد . وانا اخترنا
الطريق الثاني اي طريق الحديد » .

واليكم نبذة من بنات قريحة الفوهرر - هتلر - قالها الى
راوشنغ Rauschning الذي كان عضواً في الحزب النازي عند بدء
تشكيله ثم ارتد عن النازية بعد ان رأى فيها ما كان يمثله من آثام .
نعم قال له هتلر : « الحرب ازلية . الحرب سنة كونية . ليس هنالك
ابتداء ، وليس هنالك سلام . الحرب هي الحياة . الحرب اصل
الموجودات . فلنرجع ببصرنا الى حياة الهمج والمتوحشين ولنبحث
فيها عن الحقيقة نجد ان الحرب هي عبارة عن الحُبث والدهاء وسعة
الحيلة والعدو والاعتداء فالناس لم يقتلوا الا بعد ان وجدوا
انهم لا يتمكنون من تحقيق امانهم بطريق آخر غير
طريق القتل . »

واختم هذا الفصل بنبذة من اوسوالد شبنغلر Oswald Spengler
في كتابه «ساعة القرار» وهي : «الانسان ما هو الا حيوان مفترس .
واني لا اتردد ولا احجم عن تكرار هذا الرأي كلها سنجت لي

الفرص . وكل اولئك الاخلاقيين الذين يتصورون انفسهم ارفع
من ذلك ما هم في الحقيقة الا حيوانات مفتوسة ولكن قد كسرت
انيابهم ولويت مخالبهم ...

« نعم اذا سميت الانسان حيواناً مفتوساً ، فمن من الاثنين
أهين ؟ هل الانسان ام الحيوان ؟ . . علينا هنا ان نتذكر ان اشد
الحيوانات افتراساً انما هي اكثرها نبلاً وشرفاً ، واشدها تنصلاً من
نفاق الانسان المتأني من ضعفه وخوره »

الفصل الثالث

علاقة السلطة بالفرد

في نظر الفاشستية



ان هنالك بوناً شاسعاً وهوة عميقة الغور بين نظرتي الديمقراطية والفاشستية في علاقة السلطة بالفرد .

فالفرد في نظر الديمقراطية هو الحجر الاساسي الذي يبنى عليه كيان المجتمع . والسلطة يجب ان تستمد قوتها من ارادته وتستند على تأييده ورضاه . فالسيادة ليست الا للشعب الذي هو مجموع الافراد الذين تتكوّن منهم الدولة . وما وظيفة الهيئات الحكومية الا خدمة مصالح المجموع وحفظ النظام بين افراده ومنظّماته وتأمين رفاههم وتوفير اسباب الراحة والسعادة لهم . فانحصار السيادة في يد حاكم منفرد او في ايدي فئة قليلة من الناس لا محل لها في الانظمة الديمقراطية الصحيحة . اذ انها تتقمص مبدأ سيادة الشعب ، فهو مصدر السلطات وهو الذي يمنح الهيئات الحكومية سلطاتها لأداء مهام واجباتها تحت اشرافه وهيئته .

اما الفاشستية التي تؤمن بمبدأ القوة فانها تحصر السلطة بمن بيده
القوة . فالفرد او الحزب الذي يتسلم عرش الزعامة فيستحوذ على
كافة اسباب القوة والسلطان يكون صاحب السيادة دون منازع .
فالدولة في نظر الفاشستية هي صاحبة السلطة المطلقة ، وليس
للافراد كيان مستقل عنها ، بل ان كياناتهم مندمج بكيانها .
وليس لهم حقوق اساسية يجب ان يتمتعوا بها . بل عليهم واجبات
يجب ان يؤدوها الى الدولة . وتلك الواجبات ترسم لهم من قبل
الزعيم او من يفوضه من اعوانه . وليس للافراد حق التمرد عليها
او عصيانها حتى لو كانت مخالفة لآرائهم او معارضة لوجهات نظرهم .
ولقد قال غوبلز في احدى خطبه مايلى : « ان اشتراكيتنا تتضمن
كل ماحث عليه ملوك بروسيا ، وتتجلى في خطى كتائب الجيوش
البروسية . انها اشتراكية الواجبات . »

فليس للفرد حرية رأي ، او حرية معتقد ، او حرية نشر
ما يؤمن به من مبدأ او عقيدة اذا كان ذلك مخالفاً لآراء سادته
اصحاب الحكم والسلطان . ولقد فرضت النازية انه « لن يكون
معتقد سياسي غير النازية ، وان يمنع منعاً باتاً كل مناقشة للشؤون
المتعلقة بالكيان العام وبالامة . وان كل من يجراً على ابداء الشك
في صلاح وجهة نظر النازية يقتوف جريمة الخيانة الوطنية . »

فالنظم الفاشستية اذن هي من افظع ما عرفتته البشرية من
انواع الحكم المطلق حيث قد اودعت في يد فرد ، قد ساعدته
ظروف خاصة لأن يتبوأ منصب الحكم وينشر هيمنته ويفرض

سيطرته على الأمة ، كافة السلطات والصلاحيات دون محاسب او رقيب . واحاطته بهالة من الصوفية والتقديس بحيث تكاد تجعل منه صنماً معبوداً . فالزعيم في نظر الفاشستية معصوم من الخطأ ، له القول الفصل في تصريف جميع الشؤون . فكلمة الزعيم هي القانون ؛ وهو يمثل ارادة الأمة . و ارادته بما يجب ان يكون وما يجب ان لا يكون نافذة على الجميع ويجب ان تكون مطاعة . وهو الذي يحكم في ما هو نافع وما هو ضار بالدولة ، وفي ما هو صالح وما هو فاسد من الاعضاء الذين تتكون منهم الدولة .

وان الزعيم غير مسؤول للشعب عن اعماله ومقرراته بل انه مسؤول فقط امام التاريخ . فالحوادث والتطورات التاريخية وحدها هي التي تظهر فيما اذا كان الزعيم مستحقاً لمنصبه ام لا .

قال « هوبر » Huber : « انه من المستحيل عرض قانون على مجلس الرايخشتاغ أو تطبيقه اذا لم يكن صادراً عن الزعيم أو ، على الاقل ، حائزاً على موافقته ورضائه . فالقوة التشريعية ليست من اختصاص الرايخشتاغ ؛ بل ان مقررات هذا المجلس ما هي الا اعلان منه بأنفاقه بالرأي مع الزعيم الذي هو الشخص الوحيد الحائز على حق التشريع عند الأمة الالمانية . »

ولقد صرح البروفسور كارل شميت Carl Schmitt ما يلي : « ان قانون اليوم ليس الا ارادة الزعيم والخطوة التي اختطها . وليس من شأن احد ان يدعو نفسه قانونياً الا بعد ان يكون خليعاً بما جاء في كتاب هتار - كفاحي - . »

وان الزعيم في الفاشستية لا يظهر نتيجة لتبلور ارادة الأمة بواسطة انتخاب حر. بل انه ذلك الذي تقدمه الثورة الفاشستية فينبثق عن الانتخاب الطبيعي - كما يدعون ، - فتكون عندئذ روح الامة ووعيتها القومي ممثلين فيه .

ويظهر بما تقدم أن الزعامة عند الفاشستين مستندة على مبدأ معنوي وهمي مستمدة أسسه من التفكير الحدسي الصوفي ، وليس على حقائق علمية مستندة على المنطق السليم والتجربة العلمية .

فهما ادعى الفاشستيون عن شرعية زعامتهم وعن انبثاق زعيمهم عن انتخاب طبيعي ، فان زعيمهم ذلك ان هو الا هراء باطل ، وما ادعائهم ذاك الا تمويه للحقيقة الناصعة وهي ان زعامتهم ما هي الا نتيجة اغتصاب واعتداء على سيادة الشعب وعلى حقوقه الاساسية الشرعية .

فالسلطة في النظام الفاشستي محصورة في ايدي فئة مهيمنة مغتصبة لا تستمد سلطتها من الامة ، ولا تمثل ارادة المجتمع ممثلاً صحيحاً ، بل ان سلطتها مستندة على القوة وعلى القوة وحدها . وان الهيئة الحاكمة في النظام الفاشستي لا تنبع من الشعب ولا تأتي الى الحكم نتيجة انتخابات عامة حرة تستعمل فيها الامة حقوقها الطبيعية لأن تمنح ثقتها لمن هو اهل للثقة بها فتخول من تعتمد عليه حق استعمال السيادة التي هي حق يعود اليها وحدها لا ينازعها فيه اي فرد او اية هيئة اخرى .

السيادة في الفاشستية وقف على الزعيم ومن التف حوله من

الاعوان . وكان هتلر يستهدف خلق طبقة ارسقراطية جديدة تتوارث الزعامة والحكم كما قال انه ينبغي الحصول على « نخبة مختارة من ابناء الطبقة الحاكمة ، ممن لاتعنيهم الاحساسات الانسانية ، وانما يتملكهم الاعتقاد بان لهم الحق في الحكم باعتبارهم من عنصر ممتاز ؛ وقد صمموا على ان يأخذوا بقياد الجماهير ، ويحتفظوا بالسيادة بايديهم دون تأثر بدواعي الرحمة والشفقة . »

لذا فقد وجه التربية الالمانية العامة الى خلق طبقة مهيأة للحكم تراث ذلك الامتياز خلفاً عن سلف . ولقد قال احد رجال التربية النازيين : « لقد اثبت لنا التاريخ خطر فسح المجال لأن ينال ابناء الجمهور التربية الخاصة بالزعماء . »

والحق ، في نظر دعاة النازية ، ما هو الا كل ما ساعد على حياة الشعب الالمانى وادّى الى نموه وتوسعه وحمايته وصون نقاوته والذود عن مصالحه .

ولكن ، من هو الحكم الذي يحكم في سلوك الناس فيميز مطابقته للمبادئ التي جاء ذكرها اعلاه او عدم مطابقته ؟

ان الحكم عند النازيين ليس الرأي العام بل الزعيم وقبضة من اعوانه . فمن خالفهم في الرأي سيم سوء العذاب على ايديهم واصابه الهلاك والدمار ... ومن سار في سبيلهم اعتبروه من الوطنيين الابرار .

فهل ان الزعيم واعوانه اكتسبوا آراءهم الهاماً من جوهر الوجود كي لا يأتهم اخطأ من بين ايديهم او من خلفهم فيكونوا

معصومين ؟ او كانوا من طينة هي أسمى وأرقى من طينة سواهم
من البشر ؟ فان لم يكن هذا او ذاك فمن يضمن ان يكونوا
على صواب وغيرهم على خطأ ؟

فاذا كان الحاكم المطلق التصرف هو الحكم ، كما هي الحالة في
الانظمة الفاشستية ، كيف تسود العدالة ؟ وكيف ينتظم كيان
المجتمع على اساس اخلاقي متين ؟

واذا لم يعترف النظام القائم على الفلسفة الفاشستية بأية حقوق
اساسية للافراد فكيف يشعر هؤلاء بطمأنينة ، بل كيف يشعرون
باخلاص لنظام ينكر عليهم حقوقهم وحررياتهم ؟ وكيف يشعر الفرد
بان كرامته غير مهانة في ظل نظام رهيب يسيطر عليه «الغستابو»
بحكم النار والحديد حيث يكون كالألة الصماء يستير بموجب ما يوحى
اليه دون ان يكون له رأي في ما يعمل او حرية للاختيار ؟

خلاصة القول ان مواطن اخلاف بين النظريتين الفاشستية
والديمقراطية كائن في ايها اقدم وايها احق بالرعاية : الفرد ام
الدولة .

فتقول الفاشستية ان الدولة هي الاصل ، اذ ان كيانها كالكيان
العضوي . وما الافراد في كيان الدولة الا شبه بالخلايا في بناء
الجسم الحي . ولقد قال موسوليني : « ان الفاشستية تعتبر الدولة
موجوداً مطلقاً ؛ ووجود الافراد والجماعات بالنسبة اليها انما يقوم
بوجودها . »

اما الديمقراطية فتؤنأي عكس ذلك الرأي ، كما أنها لا تعتقد ان صلة
الفرد بالدولة هي كعلاقة البيضة بالدجاجة — لا يُعلم ايها الاصل

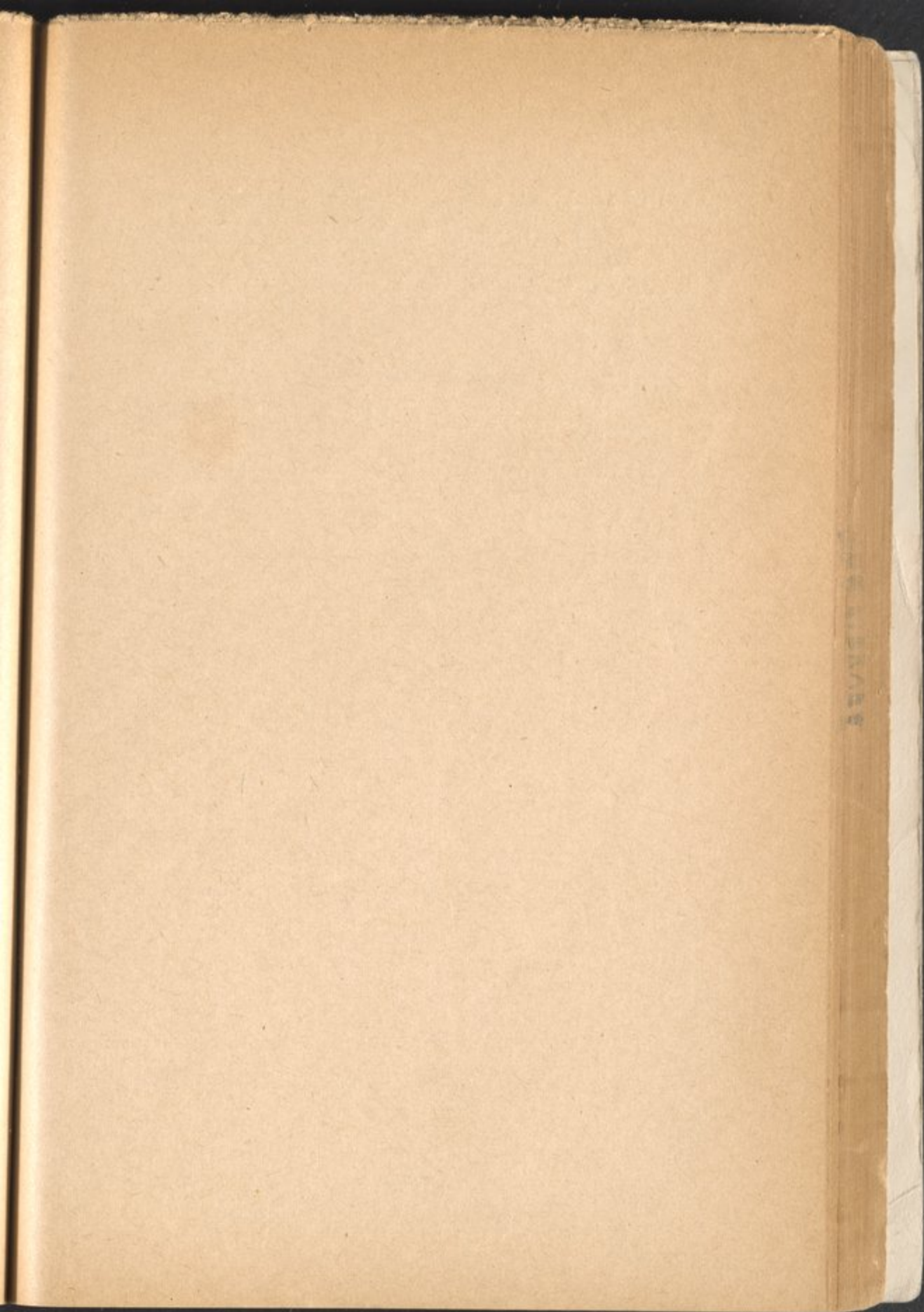
وايها الفرع . اذ أن التسلسل التطوري للبشرية يثبت أن الفرد هو
الموجود المطلق في المجتمع ، ووجوده وكيانه هما الاصل والاساس .
وحينما اندفع الانسان الى التكتل والحياة الاجتماعية فعندئذ
تشكلت تدريجياً المنظمات الحكومية التي هي نواة للدولة وتدرجت
تلك المنظمات من حالة بدائية بسيطة الى حالة معقدة التركيب كما
نراها الآن . وما تلك المنظمات الا اداة اجتماعية لرعاية مصالح
الافراد وحفظ نظام المجتمع . فالدولة اذن تشكلت من اجل الفرد
وليس الفرد كائناً من اجل الدولة .

وان الدولة يجب ان تمثل ارادة الشعب العامة وان تستند
سلطتها على تلك الارادة . ولا يمكن ان تظهر الارادة العامة على
الوجه الاكمل ما لم يتمتع الافراد بكامل حرياتهم السياسية
والاجتماعية ، وبكافة حقوقهم الطبيعية ، وما لم تسد حرية العقيدة
وحرية النشر وحرية المناقشة وما لم يعم حق الانتخاب على جميع
الراشدين من كلا الجنسين . فان ارادة الامة لا تظهر بصورة كاملة
اذا كان جزء من الامة محروماً من حق الانتخاب .

اما الدولة التي لا تنبع السلطة فيها من الشعب والتي لا تمثل الشعب
ولا تستمد كيانه من الارادة العامة للشعب - كالدول الفاشستية -
انما هي دولة مغتصبة مستبدة يكون الفرد في حل من إطاعتها
والولاء لها والامتثال لمشيئتها .

وختاماً ، فلقد كانت الحركات الفاشستية موجة من الموجات

الرجعية التي حاولت الارتداد بالبشرية الى عهد لا تسود فيه المقاييس
الاخلاقية السامية ، ولا تربط بين الافراد والشعوب والدول
روابط الاخوة والمساواة والقيم النبيلة . فكانت عاقبة تلك المحاولة
وبالاعلى المسبيين . إذ لم يكن عهدهم طويلاً بالنسبة الى عمر
الانسانية المديد . ولم تكن تلك الانتكاسات واشباهها إلا عوامل
تأخير لتقدم البشرية ليس إلا . حيث ان اثرها في تاريخ البشرية
أثر سطحي لا يلبث ان يزول وتعفى آثاره . وان البشرية سائرة
في طريقها قدماً نحو الارتقاء ، لا يعوقها دون تحقيق مثلها عائق .
« واما الزبد فيذهب جفاءً ، واما ما ينفع الناس فيمكث في
الارض » .



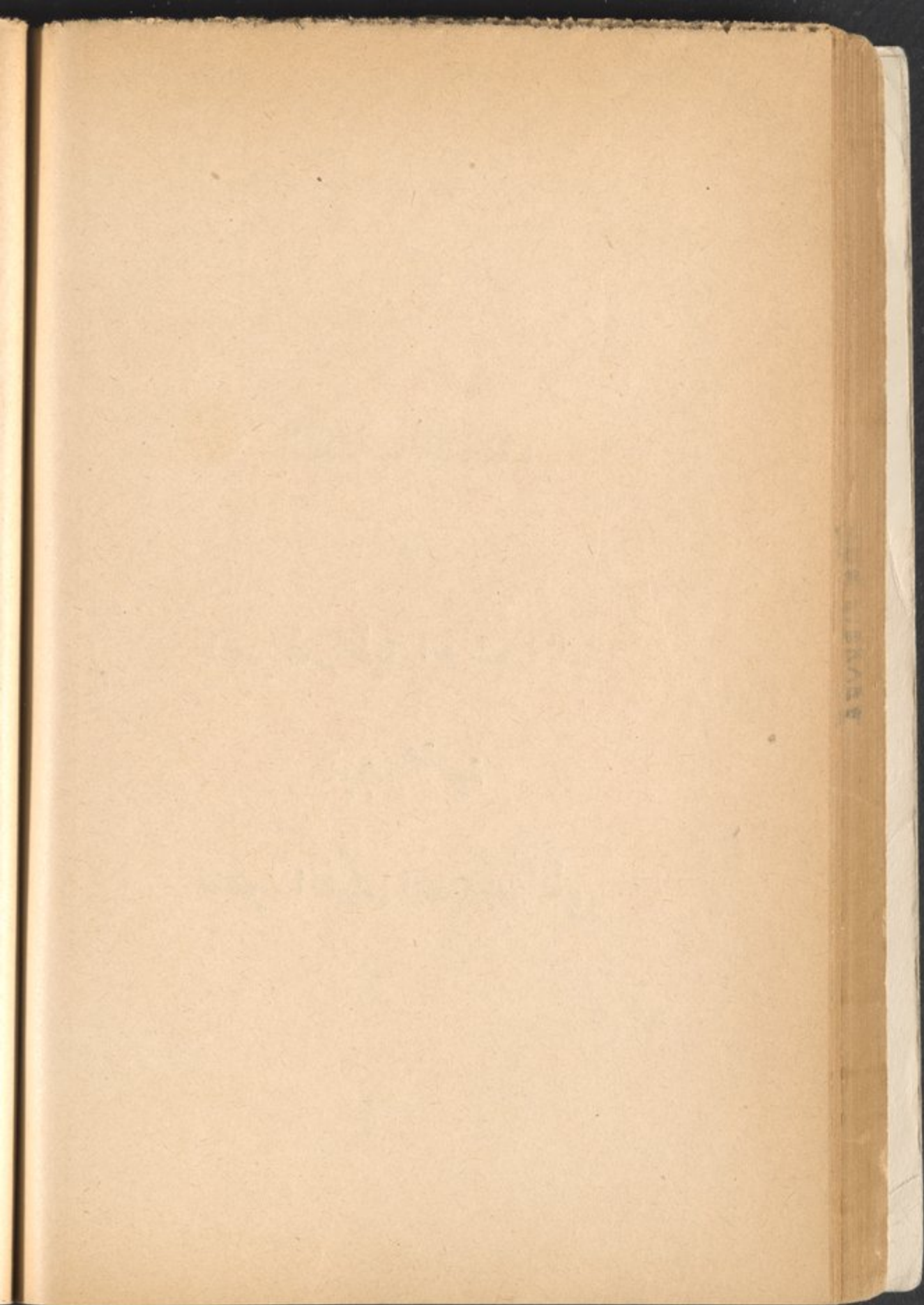
الكتاب الثالث

•

الديمقراطية الاشتراكية

نتيجة هتمية

لتطور الفكر الديمقراطي



الفصل الاول

نشأة الدولة

ومصدر التفاوت الطبقي



كانت البشرية منذ بزوغ فجر حياتها الاجتماعية مقسمة الى طبقتين : طبقة الاقلية الحاكمة ذات السطوة والقوة والسلطان ، وطبقة الاكثرية المحكومة التي يُتَطَلَّب منها الطاعة والخضوع . وكان هذا ينطبق عليها في مختلف الادوار التاريخية وفي كافة المنظمات الاجتماعية - عائلية كانت تلك المنظمات ام قبلية ام دولية ، تومية كانت ام كهنوتية ام اقطاعية ام رأسمالية .

فالطبقة الحاكمة كانت تتمتع دائماً بالنفوذ والقوة المالية والسياسية ، وبكافة الفرص التي تؤدي الى تعزيز تلك القوة وذلك النفوذ . فأبواب العلم والمعارف مفتوحة امام الحكام وابنائهم على مصراعيها . والكهنة ورجال الاكليروس طوع امرهم ، يقودون الرعايا كالغنم لخدمة اولي الامر ، على حق كان هؤلاء ام على باطل . وأمام تلك الطبقة الحاكمة يجد الطبقة المحكومة وهي التي تكوّن

الاغلبية الساحقة في المجتمع ؛ ولكنها مغلوبة على امرها ، لا رأي لها في ادارة شؤونها ، مكابدة الامرئين تحت نير الظلم والطغيان ، راسفة في اغلال العبودية ، متسكعة في دياجير الجهالة ، غير متمتعة بما يتمتع به الحكماء من الكرامة الانسانية .

فالحكام هم اصحاب الارض ، وهم اصحاب المال ، واليهام تعود الضرائب والرسوم التي تجبى من رعاياهم . وما الرعية الا عبيد لأداء الخدمات الى اسيادهم في فلاحه الارض وفي مختلف المصالح الاخرى لقاء درهمات معدودات لا تكاد تسد رمقهم . هذا بينما تطل الارباح التي هي نتيجة عمل الرعايا وجهودهم مدراراً على اصحاب الحكم فتزيد من قوتهم ، وتقوي نفوذهم ، وتجعلهم مصدر الرزق والقوت الى رعاياهم ، ويبدى اسباب الموت والحياة . ومن كانت بيده قوة المال استعملها وسيلة لشراء الضمائر من ذوي النفوس الضعيفة الخائنة - وما اكثر عددهم ! - فيكونون حصناً للظلم وسياجاً محيطاً بنظم الاستبداد والطغيان ، للذود عن حياضها من غلبة الشعوب وانتفاضتها . ولقد قال الشاعر الجواهري واجاد في وصفه الدينار : -

« يُلوى به عصب البلاد وتُشتري

ذمم الرجال وتحجز الافكار »

وان تاريخ الفكر السياسي مرادف لتاريخ الصدام بين مصالح تينك الطبقتين اللتين تتكوّن منهما المجتمعات البشرية . ولقد تطور ذلك الصدام على ادوار عديدة بتطور البشرية ، وتقدم العقل الانساني ، وتبدل المنظمات الاجتماعية من حالة البساطة الى

حالة التعقد . فكان ذلك الصدام في بادئ الامر خفياً تحتضنه
جنبات بعض المفكرين الذين خرجت منهم بعض الصرخات الخافتة
في طلب الاصلاح . ثم تدرج ذلك الصدام نحو الشدة حتى اصبح في
العصور المتأخرة صراعاً سافراً نتيجة لانتشار التعليم والثقافة بين
مختلف طبقات المجتمع بما اوجد حالة من الوعي عند الفئات
المحكومة وشعوراً بالغبن اللاحق بها وبالاهانة الموجهة الى كرامتها
وعزة نفسها .

لقد مرت على البشرية آلاف السنين دون ان تشعر الطبقات
المحكومة بغضاضة من سوء حالها، أو كانت تشعر بذلك دون ان
يكون لها حول . ولا قوة لأن ترمي عن كاهلها نير الظلم أو تحطم
عنها اصفاد التقاليد الموروثة التي قيدتها مادياً وروحياً وفكرياً .
وإذا ما ظهر مفكر حيي الضمير اخذ على عاتقه مهمة الدفاع عن
حقوق تلك الفئة المظلومة لم يجد من تلك الفئة نفسها له تأييداً ،
لأنها مشغولة باكتساب رزقها عن المطالبة بحقوقها ، ولأنها تخشى
العقاب الآتي الذي يصدر عن ذوي السيطرة والنفوذ ، ولأنها
كانت بحالة من التفسخ والحطة الخلقية التي ارادها ان تكون
عليها حكماً .

لهذا فقد كانت صرخات المصلحين دائماً ضعيفة فردية، لم يكن لها
اثر كبير في اصلاح حال المجتمع ، ولم تكن الافكار السياسية الا
افكاراً طوبوية خيالية دُفنت في صفحات الكتب وطيات التواريخ .

لم يخل عهد من عهود التاريخ من ذوي القلوب الكبيرة العامرة

بالإيمان بالحق والعدالة ، الطافحة بحب الإنسانية . فكانوا دعاة
للاصلاح الاجتماعي الذي يؤدي الى سعادة الفرد والمجموع . ولكن
هؤلاء المصلحين لا قوا من غنت الحكام وقسوتهم الشيء الكثير ،
وكابدوا من طغيان اصحاب الامتيازات واستبدادهم الأمرين .
فكانت السياط تلهب ظهور بعضهم ، والسجون تنتظر بعضهم ،
والمشائق أو النيران الملتهبة بانتظار الآخرين . ولكنهم اقدموا
على اهدافهم بصلافة وقوة جنان ، وساروا في طريقهم قدماً
الى الامام ، معترضين انفسهم للمخاطر في سبيل مبادئهم ،
ومواجهين الاجل المحتوم دون ما خوف او وجل .

فكان هؤلاء الابطال الاسس التي شيد عليها هذا البناء
الشامخ الذي نشاهده الآن والذي ندعوه بالنظام الديمقراطي .
فكانوا هم الرواد الذين شقوا طريق البشرية الى مستقبل اسعد
وحياة ارشد وأرغد . فهم الذين نبهوا الجماهير الى سوء حالها
وارشدوها الى الطرق التي تسترجع بها حقوقها المضمية . وهم
الذين حملوا لواء مبدأ الايثار والغيرية في الكفاح ضد أنانية
المستغلين المسيطرين .

ولقد لاقى القسم الكبير من اولئك المصلحين العذاب ليس
فقط من الحكام واصحاب الامتيازات بل ومن الجماهير ايضاً ،
تلك الجماهير التي كانوا يدافعون عن حقوقها ، ويناضلون في سبيل
مصالحها ومقدراتها . وهذا مبني على خصائص نفسية المجتمع .
اذ الجماهير تكون عادة مستعبدة للتقاليد ، تتحكم فيها العادات ،
ويسيطر على عقولها رجال الكهنوت الذين كانوا غالباً يعملون

يداً بيد مع الحكام المستبدين ، كما انها تكون عادة متعلقة
بالقديم وبالنظم القائمة لا لسبب سوى أنها تحذر الجديد وتخشاه .
لذا فقد كان اصحاب النفوذ يستغلون هذه الامور ، ويحشدون
كل قواهم المالية والسياسية والعسكرية ، ويحشدون رجال
الدين - كل ذلك في سبيل السيطرة على عقول الجماهير وتوجيهها
الى الوجهة التي تخالف مصالحها ، ولا تأتلف وحقوقها الطبيعية
المشروعة . وغالباً ما كانوا ينجحون في استراتيجيتهم هذه .
فالقوة على اختلاف اصنافها معهم ، يؤلبونها لطمس معالم الحق ،
واظهار الباطل على نقيض حقيقته .

ولكن للطبيعة نوااميسها المرسومة ، ولن تجد لسننها تبديلاً .
وان الحق مهما طمست معالمه فما ذلك الا وقتي ، اذ انه يعمل في
النهاية ، ويزهق الباطل ، ان الباطل كان زهوقاً .
والنشوء والارتقاء انما هو سنة ازلية تنطبق على الحياة الاجتماعية
كما تنطبق على الحياة البيولوجية وعلى الكائنات غير الحية .
والبشرية في تقدم دائم الى الامام ولا تعود القهقري .
الطبيعة هي في تطور مستمر من البساطة الى التركيب ،
وحياة البشر الاجتماعية خاضعة لعين الناموس الطبيعي الذي تخضع
له كافة الكائنات . فالمجتمعات البشرية في تقدم دائم وفي سير نحو
النمو والتركيب المعقد . وهذا ينطبق على البشرية اذا اخذت
ككل ، وليس على اجزائها . فالامم تنمو وتتوسع ، وتصل الى
حد رفيع من المدنية والحضارة ، ثم يصيبها الهرم والشيخوخة
فتتأخر عن مواكبة قافلة الزمان ، فتحل محلها امم اخرى اكثر

كفاءة وأشدّ نشاطاً ، فتأخذ حضارة الامم التي سبقتها وتضيف اليها ما وسعتها قابلياتها للاضافة ، وتنسلق سلم الحضارة صعوداً ، ثم يصيبها ما اصاب سابقتها من الانحلال ، وهكذا دواليك .

اما البشرية ، ككل ، فهي سائرة نحو الغاية المرسومة لها من الأزل ، دون أن يعرفها عن بلوغ ذلك الهدف عائق ، بالرغم من الانتكاسات التي قد تصيب اجزاءها .

والامم تختلف عن بعضها في قابلياتها لتكييف نفسها حسب الظروف والاضاع المتبدلة ومتطلبات العصور المتغيرة . فمنها ما كانت تلك القابلية فيها ضعيفة جداً ، فتصاب بالجمود وتتوقف عن النمو ثقافياً واجتماعياً . ومنها ما تكون قابلة للتكيف في كل الظروف والاحوال ، وامم مثل هذه تكون السبابة في مضمار التطور والارتقاء . وبين هذين الحدين امم تمتاز بقابلياتها تلك ، وتدرّج فيها بنسب متفاوتة .

ان الصراع الكائن بين الطبقات المختلفة في المجتمع هو احد العوامل - ومن أهمها - التي تدفع الى التطور الاجتماعي ، والى تبدل الاحوال في المجتمعات البشرية . فالصراع بين الطبقات المملكة ذوات الامتيازات الواسعة والثراء الفاحش والجاه العريض وبين الطبقات الكادحة الفقيرة التي لا تملك سوى قوة اذرعها وقابليتها للعمل يجعل افراد الطبقات الاولى الذين هم اقلية في المجتمع يحاولون بكل ما اوتوا من قوة مادية ومعنوية المحافظة على امتيازاتهم وعلى نفوذهم وعلى ثرواتهم ، والآخرين يناضلون في سبيل حقوقهم المهضومة

وكرامتهم المهانة. وهذا الصراع يؤدي الى تبدلات في الانظمة الاجتماعية. وتلك التبدلات تجري في بعض الاحيان، وتحت ظروف معينة، بصورة ثورية فجائية، فتحدث الانقلابات بواسطة العنف والقوة. وفي احيان اخرى تجري تلك التبدلات بصورة تطورية تدريجية، على طريقة مبنية على التسامح والرضى المتبادل. وهذه الطريقة الاخيرة لا تحدث الا في مجتمعات بلغت شأواً رفيعاً من التقدم العقلي والثقافي والاجتماعي بحيث انها وصلت الى مستوى تتمكن فيه من تطبيق الانظمة الديمقراطية المبنية على أساس التمثيل النسبي والتفاهم وحكم الاكثرية. واما المجتمعات البدائية المتأخرة، او تلك التي تطبق فيها نظم رجعية مؤسسة على اساس القوة والجبروت، فلا يمكن أن يجري التطور فيها الا على أساس الطفرة، اذ لا يمكن مقاومة القوة الا بالقوة.

فلنأخذ انكلترا مثلاً. فان الشعب الانكليزي لم يحصل على حقوقه بصورة هيئنة. بل كان ذلك نتيجة جهود عنيفة مضنية وجهاد مرير. اذ لم تنازل الطبقة الارستقراطية عن امتيازاتها في اوائل عصر النهضة حتى القرن السابع عشر الا بعد مجازر دامية، وثورات حامية، وحروب اهلية متتالية. وكان نتيجة ذلك تعميم التعليم، ورفع مستوى الشعب الثقافي، وتطبيق نظم ذات طابع ديمقراطي مبنية على اساس التوفيق والتفاهم والتسامح. وعندئذ أصبح الشعب المذكور بحالة يمكن معها حدوث التبدلات الاجتماعية والتغيرات السياسية بصورة تدريجية تطورية ليس فيها اثر للشعور بالغبن عند أي طرف من الاحزاب او الطبقات.

الفصل الثاني

مراحل التطور الاجتماعي



ان البشرية في تطورها مرت بأدوار عديدة مختلفة . وكانت
يبيتها في كل دور من تلك الادوار صالحة لتطبيق نظام اجتماعي
وسياسي معين .

(١) مرحلة النظام العائلي

لقد مرت البشرية في دور كانت الحياة الاجتماعية فيه مقتصرة على
الاسرة وعلى رابطة القربى العائلية . ولقد كان رب الأسرة اقوى
شخص فيها . وكان مستحوذاً على حصة الاسد من وسائل العيش
المتوفرة لجماعته ، وبعد حصوله على كفايته يوزع ما تبقى على من
يشاء من افرادها . وغالباً ما حدث صراع بين افراد الأسرة
للحصول على الزعامة فيتغلب الاقوى وتكون له السيطرة . وكان
الصيد وقطف الاثمار في هذا الدور الوسيلة الوحيدة للعيش . لذا
فقد كان الرجل الاقوى هو ركن الاسرة وعمادها، وسندها لتوفير
وسائل الرزق لها .

(٢) مرحلة النظام القبلي

ثم لما ان تمكن الانسان من استئناس الحيوانات وتربية الماشية ، وتبدلت حياته من حياة الصيد والقنص الى حياة الرعي توسعت نواة المجتمع من الاسرة الى القبيلة . اذ اجتمعت عدة أسر تتصل ببعضها برابطة القربى والدم وكونت ما يسمى بالقبيلة أو العشيرة . وكانت سلامة الانسان قد اقتضت هذا التحول في النظام الاجتماعي . اذ ان الحياة الاقتصادية الجديدة اي حياة الرعي قد اوجدت نظام التملك وما يتبعه من اعتداء الجماعات المتجاورة على بعضها لسلبها قطعان ماشيتها؛ لذا فقد أدت تلك الحالة الى ان تتشكل تلك الجماعات وان تحاول كل جماعة لأن تجمع تحت لواها اكثر ما يمكن من الافراد الذين تربطهم ببعضهم روابط القرابة ، وذلك لرد غوائل العدوان المرتقب . وفي حالة مثل هذه ، عندما تكون القبيلة في خطر دائم من غارات القبائل الاخرى وغزواتها ، لا بد ان تسلم زمام امرها الى شخص قوي حكيم يتزعمها ويدبر امورها ويهيئ لها وسائل النصر والطمأنينة . فيكون زعيماً للقبيلة . وان هذا الزعيم الذي عقد لواؤه على قبيلته لا يكتفي بان يحوز قدراً مساوياً لما يحوزه افراد قبيلته . اذ ان طبيعة الانسان المبنية على الطمع والجشع تؤدي دائماً بمن كانت له السطوة والقوة لأن يجر اليه اكثر ما يمكن من المغنم . وهكذا كان رئيس القبيلة اغنى شخص فيها ، ويتبعه في الثراء والنفوذ اقرب الناس اليه ، ثم الذي يليهم في القربى ، وهكذا دواليك . وعلى هذه الطريقة تكونت الملكيات الخاصة وهي مبنية ، كما هو واضح ،

على مبدأ القوة والاعتصاب . ولقد توسعت تلك الملكيات الخاصة وتراكمت الثروات بتطبيق نظام الارث . اذ ان اصحاب الملكيات من المتنفذين لم يشاؤوا ان يتنازلوا عما يملكون بعد وفاتهم الا الى اقرب الناس اليهم . وهكذا سنّت قوانين الارث ، واسس نظام الوراثة لحصر الملكيات بافراد امر المالكين . وفي هذه المرحلة قلّت اهمية المرأة كعضو في المجتمع ، وذلك لأن القوة البدنية اصبحت لها الاهمية الكبرى . فتقدم الرجل لامتياز بهقواه العضلية ، وتأخرت المرأة ، وغلبت على امرها ، واصبحت في مركز ثانوي في المجتمع القبلي ، وضغطت على حرياتهما ، وسنّت لها قوانين اخلاقية تخالف القوانين المطبقة على الرجل . واعتبرت المرأة كسلعة من السلع التي يمتلكها الرجل الذي اصبحت له الحق بان يتزوج من النساء ، وان يمتلك من الجواري العدد الذي يشاء ؛ بينما حُرّم على المرأة مشاركة الرجل بحقوقه الطبيعية . وكانت لذلك غايتان : (الاولى) حصر الارث باولئك الذين تربطهم رابطة الدم بالموث المتوفى من نسله ، اذ ان الممتلكات كانت على الاغلب الاعمّ مستملكة من قبل الرجل نظراً لقوته ونفوذه في ذلك المجتمع البدائي . (الثانية) لزيادة النسل لكي تكثر الايدي المحاربة ، فيتعزز مركز القبيلة ، وتثقل كفتها ، وتقوى شوكتها في كفاحها ضد الغرماء من القبائل المعادية .

(٣) مرحلة عمره الرقيق

كانت المرحلة الاخرى من مراحل تطور البشرية هي مرحلة

احتراف الزراعة . فلم يكتف الانسان بما كانت تمدّه الطبيعة من
غذاء وكساء جاهزين ، بل عزم على ان يستثمر التربة الارضية
ويستغل خيراتها . وهذا ادى بالانسان الى استيطان الارض وترك
عادة الترحال وراء المراعي وفي طلب الماء والكلأ . ولقد ترك
الانسان في هذه المرحلة من تاريخه العنعنات القبلية ، فضعفت رابطة
الدم والقرابة وظهرت بدلها رابطة الوطنية التي تشد أزرها المصالح
المشتركة ، وتحول الولاء من القبيلة الى الوطن الاكبر الذي يضم
بين جنباة افراداً من قبائل متعددة تجمع بينهم مصالح مشتركة .
وفي هذه المرحلة تشعبت حاجات الانسان ، وتعددت اعماله
ومنه لسد تلك الحاجات . فأخذ البعض يمتحن فلاحه الارض ،
واخذ البعض يصنع الآلات الضرورية ، وآخرون يجهزون لهم
الادوات الى آخر ما هنالك من الحرف التي تحتاجها طبيعة تلك
المجتمعات البدائية . وعلاوة على ذلك فقد تعقدت التشكيلات
الحكومية في تلك المجتمعات ، وتشكلت الدول على ابسط اشكالها
وظهرت طبقات متعددة في كيان المجتمع : طبقات عليا ، بيدها
مقاليد الامور ، وبجوزتها ملكية الارض والمال ، وطبقات دنيا
محرومة من نعمة الثروة والجاه بل من الحرية ايضاً . فقد استحوذ
فريق قليل من اصحاب الحكم على اجود الاراضي الزراعية مستغلين
خيراتها تاركين السواد الاعظم من الرعايا على الطوى ، يقتاتون بما
ينثرونه عليهم من فئات ، وما يتصدقونه عليهم من القوت الذي
لا يكاد يسد رمقهم لقاء كدهم وجهدهم وأتعابهم المضنية واعمالهم
الشاقة في الليل وفي النهار ، لتحقيق كل ما يجلب الخير والسعادة

والرفاه للسادة المتنعين .

هكذا بدأت البشرية في فجر حياتها وهي بعيدة عن تحقيق العدالة الاجتماعية . فقد كان للقوة الاعتبار الاول في الحصول على المنافع . وما الحق الا ما ايدت تلك القوة . فللاقوياء ملء الحق في ان يسودوا ويحكموا ويستبدوا بالضعفاء ويستعبدوهم . واما الضعفاء فليس لهم الا واجبات تجاه أسيادهم ، واجبات في أن يطيعوا ساداتهم ، ويخضعوا لمشيتهم ، ويخدموا مصالحهم دون ما تدمر أو عصيان .

ولقد انتشر نظام الرق في هذه المرحلة وما تلاها ، وعمّ الاخذ به في كافة الاقطار . ولقد امتلأت اسواق النخاسة في اليونان والامبراطورية الرومانية ثم الاقطار الاسلامية والاوربية بالرقائق الذين اصبحت لهم سوق رائجة . وكان هؤلاء الرقيق اسرى يجلبون من البلاد التي تجتاحها جيوش الفاتحين ، او من السفن التي يأسرها القراصنة في عرض البحار ، او من البلاد الفقيرة المتأخرة التي يباع فيها الانسان ببيع الانعام لقاء كمية من فضة او ذهب .

وكان هؤلاء العبيد يؤدون الخدمات الى اسيادهم ويقومون بأداء الاعمال المختلفة . وهكذا توفرت لدى الدول الكبيرة الظافرة قوة هائلة من الايدي العاملة الرخيصة . وهذا بما عزز قوتها الاقتصادية ومكانتها السياسية . وكان هؤلاء العبيد يعانون الامرين من عسف ساداتهم واضطهادهم اياهم وارهاقهم بأشق الاعمال . وكانت تفرض عليهم اشد العقوبات لأدنى زلة قد يرتكبونها . ولقد دام عهد الرقيق برهة طويلة من الزمان ، امتدت حتى

واخر العصور الحديثة ، حينما اتفقت الدول على منع العبودية
وتحريم الاسترقاق .

(٤) مرحلة عمرى الاقطاع

ولقد كان مطبقاً نظام الاقطاع جنباً الى جنب مع نظام
الاسترقاق . ولا يزال مطبقاً حتى هذا الحين في اقطار عديدة من
البلاد الشرقية المتأخرة التي لا تزال في بعض احوالها تطبق النظام
القبلي مع ما فيه من فجوة سحيقة وهوة عميقة بعيدة الغور بين
حالة رئيس القبيلة ، صاحب الاملاك والاطيان ، وحالة اتباعه
الذين يعيشون عيشة رق وعبودية .

اما في اوربا فلقد شاع نظام الاقطاع وكان انتشاره على اشده
في القرون الوسطى ، حينما كانت الحياة الاقتصادية معتمدة على
الارض وعلى الانتاج الزراعي فقط . فلقد كانت الارض ملكاً
لطبقة قليلة العدد من طبقات المجتمع ، هي الطبقة الارستقراطية او
طبقة النبلاء . اما الشغيلة الكادحون فقد كانوا تابعين لسيادهم دون
ان يكون لهم حق اختيار السيد الذي يخدمونه ، وهي الحالة التي
تسمى بالتبعية الدائمة Serfdom . وهم ينتقلون مع الارض اذا ما
انتقلت هذه من يد الى اخرى . وكانت لهم التزامات يجب ان
يؤدوها الى اسيادهم مثل تأدية الرسوم والاتاوات المفروضة عليهم ،
وأداء الخدمات الواجبة عليهم ، وتقديم الهدايا في الاعياد
والمناسبات الخاصة ، وتقديم انفسهم واولادهم للخدمة في الجندية
عند الضرورات وفي اوقات الملمات عندما يطلب ذلك منهم

الاقطاعيون .

خلاصة القول ، لم يكن للجماهير العاملة تحت نظام الاقطاع
كيان خاص . بل كان كيانهم مندمجاً بكيان سادتهم ، ولم يكن
لهم رأي مسموع ، او حرية محترمة ، او حق في ان يحيا حياة عز
وكرامة . فلقد كانوا أذلاء ، تخيم عليهم المسكنة ، وتنتابهم المسغبة ،
وتفتك بهم العلل والامراض .

ولم يكن اولئك المساكين يشعرون بسوء حالهم ، وجلل
مصائبهم ، فقد اوحى اليهم ، تحت تأثير الفلسفات الدينية ،
ان ما هم عليه انما هو أمر طبيعي ، مقدّر منذ الازل بمشيئة الله ،
واذا أراد الله أمراً فلا راد لمشيئته .

ولكن سنة التطور قد عكست الآية . فكانت الظروف
الاقتصادية الجديدة قد خلقت لدى الجماهير وعياً جديداً
فوجهتهم الى الوجهة التي قدّرت من قبل مبدأ الوجود . فلقد
كانت الحروب الصليبية مبدأ تطور واسع النطاق عميق الجذور
في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في القارة الاوروبية .

الفصل الثالث

الثورة التجارية وعهد رأس المال

لقد أتاحت الحروب الصليبية الفرصة امام اوربا للاتصال بالشرق تجاريا وثقافياً . فقويت الروابط التجارية بين الشرق والغرب . وظهرت بعض المدن الاوربية التي اصبحت مراكز هامة لتلك التجارة الدولية . وكانت المنافسة عنيفة بينها لاحتكار تجارة الشرق . وهكذا قد حدث رواج تجاري عظيم في مختلف اطراف القارة الاوربية ، وحصل انتعاش في الحياة المالية والاقتصادية ، واخذت كميات المعادن النفيسة من ذهب وفضة تتقاطر على المدن التجارية الاوربية ؛ فظهرت من جراء ذلك ، طبقة تكدست لديها الثروات الطائلة . فأخذت هذه الطبقة البورجوازية الجديدة تستغل حاجة أمراء الاقطاع الى الاموال لسد نفقات بذخهم ونفقات الحروب التي كانوا يخوضون غمارها بصورة مستمرة فصاروا يقرضونهم الاموال مقابل فوائد باهظة .

ولقد توسعت الطبقة البورجوازية واشتد رخاؤها وعظمت أهميتها في المجتمع بعد حركة الاكتشاف والاستعمار . فلقد وجّهت

الدول الأوروبية عنايتها الى توسيع نطاق هيمنتها على القارات الخمس ، واستولت على اسواقها ، وصارت تصدر اليها البضائع المختلفة وتستورد منها مختلف المواد الغذائية والاولية وبعض السلع المصنوعة . وهذا أدى الى تشجيع الصناعة في البلاد الأوروبية وتوسيع نطاقها ، مما سبب تكديس الثروات لدى الطبقة البورجوازية وتعاضل أهميتها .

وكان من نتيجة ذلك أن اخذت هذه الطبقة تنافس الطبقة الارستقراطية في نفوذها وجاهاها ، وتكافح من اجل تقويض أسس النظام الاقطاعي الذي كانت تستند عليه تلك الطبقة الارستقراطية . فنبئت عندئذ فكرة الحرية والمساواة التي حمل لواءها بعض الفلاسفة والمفكرين ، وعمل على تحقيقها افراد الطبقة البورجوازية الناشئة - طبقة التجار والصناع وارباب رؤوس الاموال - . فنبهوا الرأي العام ، وخلقوا حالة من الوعي عند الجماهير ، وحشدوا قواها لمكافحة اصحاب الامتياز من الملوك والامراء والنبلاء ، وتقويض صرح البناء المؤسس على الظلم الاجتماعي وعلى الاغتصاب والطغيان . اما من الوجهة الاقتصادية فلقد كان من خصائص النظام الاقطاعي انه مؤسس على الاقتصاد الطبيعي المحلي القائم على مبدأ الاكتفاء الذاتي . وكان التبادل يجري على اساس المقايضة .

ولما اشتدت الحركة التجارية وظهرت فوائدها وحسناتها تغيرت الفلسفة الاقتصادية في اوربا . فأخذت هذه الفلسفة تتجه نحو توسيع مدى التجارة الداخلية والخارجية . لأن ذلك يسبب ازدياد الرخاء وتوفير الحاجيات والسلع على اختلاف انواعها الى المستهلكين ،

وتشجيع الصناعة والانتاج. وان التجارة لا يمكن ان تعدم وتزدهر
ما لم تدعمها عملة نقدية لتسهيل المعاملات التجارية من بيع وشراء .
وهذا ما يسمى بالمذهب التجاري في تاريخ الاقتصاد.

« أ » عهد الملكية المطلقة

لقد ظهر المذهب التجاري بظهور الدول المركزية ذات الحكم المطلق
وتعزز مراكزها. وكانت الثورة التجارية والحركة الاستعمارية من أهم
الاسباب لظهور الدول الوطنية المركزية ، حيث ان الحالة الاقتصادية
الجديدة قد اقتضت توسيع رقعة الممالك ، وذلك لتوسيع الاسواق
التجارية الداخلية. وكذلك اقتضت حصر السلطة بأيدي قوية تساعد على
توسيع التجارة وتنشيط حركة الفتوح . وهكذا تركزت السلطة
بأيدي الملوك الذين أضعفوا سيطرة النبلاء - اصحاب الاقطاع -
واصبحت السيادة محصورة بأيديهم . واسست انظمة الجيش الثابت
بدلاً من انظمة التطوع التي كانت مطبقة في العهد الاقطاعي . كما
ان توسع رقعة المجال الاقتصادي اقتضى استعمال العملة بدلاً من
نظام المقايضة .

ولقد ساد المذهب التجاري في الاقتصاد والسياسة في القرنين
السادس عشر والسابع عشر ، وفي النصف الاول من القرن
الثامن عشر . وكان أهم زعماء هذا المذهب « كولبير » Colbert
(١٦١٩ - ١٦٨٣) في فرنسا .

اما الانظمة الملكية المطلقة فقد كان بدء ظهورها في القرن
السادس عشر . وبما ساعد على ظهورها اختراع الطباعة في واسط

القرن الخامس عشر وما نتج عنه من نشاط الحركة الفكرية ، وانتشار العلم والمعرفة ، وظهور حالة من الوعي . وهذا بدوره ادى الى حركة الاصلاح الديني - تلك الحركة التي اضعفت سلطة الكنيسة الكاثوليكية التي كانت في بادىء الامر اكبر منافس للدولة المركزية .

ولكن المعضلة المهمة في هذا العهد كانت تتعلق بمدى سلطة الملوك وتبرير مبدأ اطاعة الناس لهم اطاعة عمياء . فتركزت ودُعمت نظرية الحق الالهي التي تجعل سلطة الملوك مستمدة قوتها من ارادة الله . ثم ظهر بعض الفلاسفة الذين ارادوا تبرير سيادة الملك واثبات كون سلطته مستمدة من الامة التي اتفقت على ايداع السيادة بيد الملك يتصرف بها كيف يشاء ، حيث ان وجود الحاكم المطلق ضروري لحفظ النظام وتجنب الفوضى وتثبيت الهدوء والاستقرار ، وان اطاعته واجبة على كل فرد . كما قال « توماس هوبز »

— : Thomas Hobbes

« اذا ترك الانسان وشأنه يسعى دائماً للحصول على السلطة لذاته — اذ ان تلك طبيعة فيه لا تزول الا — بفنائها — واذا فصرم عقد السلطة المركزية ، تعلن الحرب بين الناس بعضهم والبعض الآخر . لذا فان اية حكومة لها سلطة الحكم هي خير من الفوضى .. »

ففكرة العقد الاجتماعي قد ظهرت عند هوبز . ولكن هذا كان يستهدف من نظريته تعزيز مركز الملك وتأييد سيادته المطلقة وسلطانه التي لا حد لها .

ولا غرو ، فلقد كانت لهويز مصالح شخصية تقتضي ذلك ، كما
اشرنا الى ذلك آنفاً .

ثم تطورت فكرة العقد الاجتماعي على يدي « جون لوك »
و « جان جاك روسو » فاتجهت اتجاهاً ديمقراطياً . اذ انهما حاولا
البرهنة على ان العقد الذي اتفق عليه الافراد بايداع السلطة بيد
فرد او هيئة لا تسقط حق الشعب بمحاسبة هؤلاء . اذ ان الشعب
هو الاصيل في السيادة ، وما هؤلاء الا وكلاء لتنفيذ ارادته .
والوكيل لا يسقط حق الاصيل .

وبالاضافة الى ماتقدم فان التبدل الذي حصل في وسائل
الانتاج وطرق التوزيع نتيجة للثورة التجارية قد سبب تبديلاً في
اساليب المعيشة وفي الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية . فظهرت
الطبقة الثانية التي تجمعت لديها رؤوس الاموال ، واصبحت قوة
جبارة ، أخذت تضاهي الطبقة الاولى اي الطبقة الارستقراطية بل
تفوقت عليها . وكانت نتيجة الكفاح الذي استعرت جذوته بين
الطبقتين أن انتصرت الطبقة الثانية على غريمها ، فحصلت على
حقوقها . واصبح للبرلمان ، بفضل جهودها ، الكلمة العليا في ادارة
شؤون الدولة .

وكانت النظرية الاقتصادية الاجتماعية المسماة بالمذهب الحر او
البرالي Liberalism هي النظرية التي تنظم وتخدم مصالح
هذه الطبقة .

وهذا المذهب يتميز بالثقة بالفرد ، وبالمسؤولية الشخصية ،
والتعلق بمبادئ الحرية وحق التملك والمنافسة الحرة وانكار

تدخل الدولة في المجال الاقتصادي مطلقاً ، وإطلاق الحرية للتجارة الخارجية دون قيود ، واعتبار العمل مصدراً للثروة الاجتماعية والفردية بالإضافة الى الارض ورأس المال .
ومن صميم هذا المذهب أن المنفعة الخاصة للفرد لا يمكن فصلها عن المنفعة العامة للمجتمع . وأن خير السبل لتحقيق النظام الاقتصادي هو في تطبيق مبدأ الحرية الاقتصادية أو مبدأ « ذره وشأنه » *Laissez faire* . إذ أن الفرد ، في نظر الليبراليين ، اعرف بمصلحته . ولا داعي للخوف من اصطدام مصلحة الفرد بمصلحة المجموع ، لأن النظام العام يقتضي ان تنتهي حرية كل فرد حيث تبدأ حريات الآخرين . وأن حرية المنافسة ، وقانون العرض والطلب هي من الوسائل التي تنظم العلاقات الاقتصادية بين مصالح الافراد وبينها والمصلحة العامة .

الفصل الرابع

الثورة الصناعية والحركة الاشتراكية

لقد بني النظام الرأسمالي على الأسس التي مرّ ذكرها . وكان من نتائج اكتشاف الآلة البخارية من قبل « جيمز وات » James Watt انّ عمّ استعمال قوة البخار في مختلف الصناعات ووسائل النقل . فزاد الانتاج الصناعي الى حد عظيم ، وقصرت المسافات الشاسعة بواسطة وسائل النقل الآلية . فغمرت اسواق العالم شرقاً وغرباً بالمصنوعات الاوربية . وصارت الثروات تتضخم لدى الشعوب التي سبقت غيرها في مضمار الصناعة الميكانيكية كانكلترا وفرنسا . وارتفع مستوى المعيشة فيها لكافة الطبقات ، وبضمنها طبقة العمال .

ولقد أدى انتشار الآلة الصناعية الى الانتاج على نطاق واسع Mass Production الذي من جملة خصائصه ان يساعد على خفض تكاليف الانتاج ومن ثم الى خفض الاسعار بحيث لا يجعل للصناعات الصغيرة مجالاً لمنافسة الصناعات الآلية الضخمة فيقضى عليها . وهكذا

يظهر الاحتكار ، وتتكون الاتحادات الاحتكارية

.Trusts & Cartels

فكان من نتائج الثورة الصناعية في اوربا ظهور طبقتين :
الطبقة البلوتوقراطية - اصحاب رؤوس الاموال الضخمة الذين
يملكون المصانع وآلاتها والمال اللازم لتشغيلها - وطبقة العمال
الصناعيين - اي البروليتاريا - الذين اصبحوا تابعين لمستخدميهم ،
واصبحت حياتهم وقفاً على تلك الدريهمات التي يتكرم اصحاب
رؤوس الاموال بها عليهم لقاء اتعابهم . فعمت سيطرة الرأسماليين ،
وصاروا يتحكمون برقاب الناس . ولما ان ضاق العمال ذرعاً ،
اطلقوا ألسنتهم بالمطالبة بحقوقهم . كما ظهر بعض المفكرين المنصفين
الذين وجدوا ان الديمقراطية المطبقة ستظل مبتورة ناقصة ما لم
تعم حسناتها على جميع افراد الشعب دون تمييز بين بعضهم والبعض
الآخر ، ودون تفريق بين طبقة وطبقة اخرى .

فكما كانت الثورة التجارية سبباً لظهور الحركة الديمقراطية
البورجوازية ، كانت الثورة الصناعية سبباً لظهور الحركة
الديمقراطية العمالية . اذ انها اوجدت وعياً لدى العمال ، وشعوراً
بأهميتهم الاجتماعية حيث انهم مصدر الانتاج ومنبع الثروة . فأخذوا
يطالبون بتطبيق العدالة الاجتماعية فيما يتعلق بالحياة السياسية
والاقتصادية معاً ، وتحقيق مبدأ التكافؤ في الفرص ، وعدم فسح
المجال امام البعض للحصول على أية امتيازات اقتصادية واجتماعية
بما تؤدي الى تفاوت طبقي يعطي للبعض قدرة فرض السيطرة على

الآخرين . إذ أن وجود تلك السيطرة مناف لمبادئ الديمقراطية
كل المنافسة . حيث أن المساواة لا يمكن أن تتحقق ما دامت
هنالك امتيازات مكتسبة بالوراثة .

ولقد أظهر تطور الحركة الديمقراطية أنه ما لم تكن هنالك
مساواة اقتصادية الى جانب المساواة السياسية فالديمقراطية لا
تكون كاملة . حيث أنه في حالة توفر المساواة السياسية دون
الاقتصادية لا يفسح المجال أمام جزء مهم من افراد الشعب لتعزيز
شخصيتهم او حيازة حقوقهم كاملة وتحقيق مصالحهم ، حيث تقف
مصلحة ذوي الامتياز الذين بيدهم السلطة حجر عثرة دون ذلك .
وان المساواة الاقتصادية هي القاعدة الاساسية للديمقراطية الحقيقية .
وهي مقدمة على المساواة السياسية لأن هذه لا يمكن تحقيقها بصورة
كاملة ما لم تدعمها مساواة في المجال الاقتصادي .

وبنه من المستحيل تحقيق المساواة الاقتصادية تحت نظام يأخذ
بمذهب « ذره وشأنه » Laissez faire في المجال الاقتصادي . إذ
أن هذا المبدأ إنما هو شذوذ وانحراف عن مبدأ الفردية . لأن
الفردية لا تتقصد فكرة الحرية المطلقة . إذ ليس في الامكان تطبيق
الحرية المطلقة في نظام اجتماعي . حيث أن وجود الفرد ضمن جماعة
يجتم عليه أن يحدد حريته لئلا تتعدى نطاق حريات الآخرين .
فحرية الفرد التي تدعو اليها الديمقراطية إنما هي حرية مقيدة
بقيود ، منها أن لا تعتدي على حريات الافراد الآخرين ولا تعارض
مصلحة المجموع .

والفروق بين الديمقراطية والديكتاتورية هو في من يمتلك

صلاحية تعيين الحدود التي تقف عندها الحرية الفردية لكي لا تصطدم مع حريات الآخرين . فالديمقراطية ترى ان ذلك من اختصاص الارادة العامة للمجتمع . اما الدكتاتورية فتمنح ذلك الحق الى الزعيم او الفئة الحاكمة .

* * *

واذا ألقينا النظر على الانظمة التي تطبق سياسة « ذره وشأنه » *Laissez faire* ، نجد انه ليس هنالك تكافؤ بين حريات العمال وحريات اصحاب رأس المال . فالعمال محرومون حتى من الحريات الطبيعية التي هي حق شرعي من حقوقهم . فهم يعملون ويكدحون ولا يكسبون من نتائج جهودهم الا النزر القليل الذي هو جزء من حقهم ، واما حصة الاسد فتذهب الى جيوب مستغليهم . وعلاوة على ذلك فان العامل ، مهما بلغت به الكفاءة والمقدرة ، لن يتمكن من منافسة صاحب رأس المال . لأن الظروف المؤاتية للنجاح في ميدان الاعمال لا تتوفر الا نادراً ، ولا تسعف الا فئة قليلة . ومتى تقطعت الثروات وتركزت لدى فئات معينة فلا يبقى مجال للمنافسة إذ ذاك ، حيث ان قوة المال المتوفرة لدى تلك الفئة القليلة تكون حائلة دون مقدرة المحرومين من المال على المنافسة . فان حريات هؤلاء يحددها تفوق اولئك عليهم بالقوة المالية والاقتصادية .

لذا فان حرية المنافسة الاقتصادية هي نظرية خيالية لا يدعمها الواقع . اذ ، تحت نظام لبرالي ، لا تكون القوى المتنافسة متعادلة . لذا فتكون للبعض حرية للتنافس الاقتصادي اكثر مما

يجب ان تكون ، وللبعض الآخر قيود تحد من حرياتهم اكثر مما يجب ان تكون .

اما الديمقراطية الصحيحة فانها تدعو الى انسجام المصالح . وكل ما يسبب تحقيق مصلحة فردية على حساب مصلحة المجتمع او مصالح الآخرين لا يمت الى الديمقراطية بسبب .

فوظيفة المجتمع المنظم تنظيمياً ديمقراطياً صحيحاً ايضاً الباب دون ذلك ، بتطبيق نظم تمنع نمو المصالح الخاصة التي تسلب الناس الهناء الاجتماعي ، ولا تفسح المجال للاستغلال والاحتكار ، ولا تبني الملكية الخاصة لمصادر الانتاج . انها يجب ان تكون نظماً تقوم على أساس التعاون والعدالة ، يشترك فيها الجميع في العمليات الانتاجية بانسجام ، بحيث لا تصاب بعض الطوائف دون غيرها بالحرمان .

ومن هنا يبدأ الصدام بين ذوي المصالح الخاصة وبين اولئك الذين يتوخون مصلحة المجتمع في ما يدعون اليه ويبشرون به . فلقد انكر الرأسماليون وطبقة اصحاب الاعمال على الحكومة تدخلها في شؤون الحياة الاقتصادية كتحديد الاسعار ، وتعيين نوع الانتاج ، وطرق التوزيع . كما انكروا عليها ايضاً تدخلها في شؤون علاقة اصحاب العمل بالعمال او تحديد ساعات العمل . انهم دعوا الى ما دعا اليه الاقتصاديون الكلاسيكيون امثال آدم سميث وريكاردو من ضرورة اتباع سياسة الاقتصاد الحر ، واعطاء الحرية التامة للأفراد فيما يتعلق بالاعمال الانتاجية والتجارية . وادّعوا ان الاجور تحددها المنافسة الحرة القائمة بين المنتجين ، كما

ان الاسعار تتحدد بواسطة حالة العرض والطلب .
وزعموا ان هذه الحرية هي أسس الديمقراطية ، حيث انها
تبيح لكل واحد الحق بان يتبع الطريق الذي يختاره ويمتنع العمل
الذي يرغب فيه . وعندئذ تظهر كفاءات الناس . فالبعض
يشقون طريقهم الى النجاح ، والبعض يبقون معتمدين على الاجور
التي يتقاضونها لقاء اتعابهم والتي ينسبها لهم مستخدموهم^١ .
ولقد اجمع حزبا المحافظين والاحرار في بريطانيا على تأييد هذه
السياسة . ولكن ظهرت ، مقابل ذلك ، حركتان للدفاع عن
حقوق العمال ، وتحقيق المساواة لهم مع بقية الطبقات . وهاتان
الحركتان هما :

- ١ - تشكيل نقابات العمال .
- ٢ - ظهور الحركات الاشتراكية والاحزاب التي تدعو الى
التنظيم الاشتراكي .

- ١ -

« التشكيلات النقابية »

لقد كانت النقابات العمالية وليدة الثورة الصناعية حينما تضخمت
الصناعة ، وعم استعمال الوسائل الآلية ، وكثر عدد العمال الذين
اقتصرت مواردهم على الاجور التي يتقاضونها من مستخدميهم لقاء
جهودهم .

(١) لقد سبق ان بينا زيف هذه النظرية وبطلانها .

مرّ على تشكيل نقابات العمال في اوربا ما يزيد على القرن ونصف القرن . ولقد كان واجبها خلال تاريخها الطويل شاقاً عسيراً . فلقد جابهتها صعاب جمّة ، وصادفتها مقاومة عنيفة من اصحاب الحكم وذوي الامتيازات . فأغلقت النقابات مرات ، وُسِّلَ نشاطها ، وسُنّت القوانين للحد من فعاليتها . فمن وجد مقترفاً جريمة الاشتراك بها قدّم الى المحاكم ، وفُرضت عليه العقوبات .

ولكنها قد انتصرت في النهاية ، وتمكنت من الحصول على غايتها للترفيه عن العمال ، ورفع مستوى معيشتهم ، والمطالبة بحقوقهم . ولقد تحقّق ذلك على خطوات . فما تقدمت خطوة في طريق النصر حتى توسع افق مطالبها ، واتسع مدى غايتها واهدافها ، وكانت الاهداف المباشرة للنقابات العمالية هي حصول العمال على الحق الذي يحقّ لهم ان تكون لهم كلمة ذات وزن فيما يتعلق بالواجبات التي يقومون بها . اما اهدافها البعيدة فلم تكن اقل من الدفاع عن حريات عامة الناس ، وتنظيم علاقات المواطنين ببعضهم تنظيماً مبنياً على العدالة والتكافؤ . ولقد سبق ان تحقّق الكثير من المبادئ التي استهدفتها النقابات ، ولكن بعد جهود شاقة وكفاح طويل .

ولقد مُنح العمال في كافة البلاد الرأقية اليوم حق تأسيس النقابات ، وسُنّت القوانين التي اعترفت بالكيان الشرعي للمؤسسات النقابية ، وبصلاحيتها للمفاوضة مع الحكومة ومع اصحاب الاعمال نيابة عن العمال . كما سنّت القوانين التي اعترفت بحق العمال للقيام بالاضراب وبشرعية تلك الحركة .

« الحركة الاشتراكية »

اما الاشتراكية فهي فكرة قديمة كانت تساور المفكرين منذ اقدم العصور . فلقد دعا اليها افلاطون في جمهوريته كما دعا اليها توماس مور في طوبويته ، وطبقها المسيحيون في اوائل عهد المسيحية ، ونادى بها بعض الفلاسفة الصينيين ومن جملتهم « تونغ شونغ شو Tung Chung Shu وهو من اتباع كونفوشيوس حيث قال :

« اذا تراكمت الثروة في جانب ، نضبت في الجانب الآخر . واذا اثرى المرء ركبته الغرور ، واذا افتقر ركبته الكروب . والكروب تسوق الناس الى السرقة ، والغرور يجعلهم غلاظ القلوب ... ومن شأن الحكم الصالح ان يعتبر ، فيعين موضع الداء ، ويحفظ الاتزان بحيث يتمكن الغني ان يتميز بنفسه لا بملكه ، وبحيث يتحرر الفقير من عبودية القلق ، فيسلم المجتمع من غوائل الفقر والاضطراب . »

وقد كتب « جان جاك روسو » الى الكورسيكيين :
« ينبغي ان تملك الدولة كل شيء ، وان يكون نصيب كل فرد من الثروة العامة يتناسب والخدمات التي يؤديها الى الدولة . »

و كتب « جون ستيوارت مل » J. S. Mill واصفاً الوضع القائم في تقسيم عوائد الانتاج : —
« ان الجزاء ، بدلاً من ان يقسم طبقاً لعمل الفرد ، فانه في الغالب الأعم يقسم بنسب غير عادلة . فالذين يعملون هم الذين يأخذون الأقل ويحرمون من الكثير . »
وكتب « مل » ايضاً في كتابه (الاقتصاد السياسي) ما يأتي : —

« ومع ذلك فان شكل الاتحاد الذي يلزم توقع سيادته ، اذا ظل الانسان يرتقي ، ليس بذلك الاتحاد الذي يمكن ان يوجد بين الرأسمالي كرئيس وبين عمال لا صوت لهم في الادارة . ولكن ذلك الاتحاد هو اتحاد العمال انفسهم القائم على قدم المساواة ، مع تملكهم لرأس المال الذي يسيرون به اعمالهم ، والعمل تحت ادارة مديرين منتخبين من قبلهم وقابلين للعزل . »

وهكذا قاد « مل » تفكيره الى الخروج على مبادئ الليبرالية التي شب عليها وانضم الى صفوف المؤمنين بان الاشتراكية هي نظام المستقبل .

اما الاشتراكية ، كحركة فكرية ونشاط اجتماعي ، فقد ظهرت

(١) كان جون ستيوارت مل من اقطاب مذهب المنفعة في الفلسفة والاخلاق ومن زعماء الفكر الكلاسيكي في الاقتصاد . انه قاوم الاشتراكية في بدء حياته ، معتبراً الملكية الخاصة كمؤسسة اجتماعية ضرورية لنمو البشرية وخيرها .

بوادرها في القرن الثامن عشر . وهي ليست عقيدة ذات اسس
واركان ثابتة لا تتبدل ، بل انها طريقة في الحياة ، لها غاية معينة .
ويختلف الناس في السبل المؤدية الى تلك الغاية . لذا فقد تعددت
المذاهب الاشتراكية . وكان بين بعضها والبعض الآخر
تباين كبير .

وان اهم المبادئ التي اختلفت عليها النظريات الاشتراكية هي
فيما يتعلق بالعدالة ، وبالذوافع الى اعتناق الاشتراكية ، والسبل
المؤدية الى تحقيق اهدافها ، والنظرة الى الدولة وعلاقتها بالافراد .
فلاشتراكية الارستقراطية التي نادى بها افلاطون وفيخته
ورودبرتس انتقدت اوضاع المجتمع القائم من وجهة نظر المجتمع
وليس من وجهة نظر الفرد . ولقد احيى هذه الفكرة في القرن
الحاضر « اوثر سبان » Othmar Spann استاذ هتار الفكري .
وكان اثره على المذهب النازي عظيماً .

اما الاشتراكية المشاعية فانها تهدف الى ضمان كافة الحقوق
للجميع وتحقيق المساواة المطلقة الكاملة . وان مبدأهم في الانتاج

واسكنه ، بمرور الزمان ونتيجة لزيادة تجاربه في مختبر الحياة ، اخذ يشعر شيئاً
فشيئاً بالعطف على الطبقات العاملة . حيث انه اخذ يحس بجلاء المشاق التي
كانت تلك الطبقات تعاني منها ، وضروب الظلم والارهاق التي كانت معرضة اليها .
انه اخذ يفكر في الغبن المتأني من تجمع الثروات الهائلة لدى القليلين بينما
الاكثرية الساحقة معرضة للفقر والاملاق . لذا فقد قرأه على وجوب تحقيق
اصلاح جذري . وبعدئذ ، بعد تفكير عميق ودراسة شاملة ، اتضحت له بعض
الحقائق التي كانت مخفية عنه . وبما عرف به من تفكير سليم وصفاء في الذهن رحب
بها فاتبه اتجاهها جديداً .

والتوزيع ينحصر في ما يلي : « من كلِّ حسب طاقته ، ولكلِّ حسب حاجته . »

وهذا عكس ما دعا اليه سان سيمون وتلاميذه وعدد كبير من المفكرين الاشتراكيين وهو : « من كل حسب طاقته ، ولكل حسب استحقاقه . »

ومن الجهة الاخرى فالشيوعية تدعو الى الغاء الملكية الخاصة الغاء تاماً وتطبيق الملكية العامة على كل شيء ، لا فرق في ذلك بين مصادر الانتاج وبضائع استهلاكية ومقتنيات خاصة ، وذلك بعكس الاشتراكية التي تهدف الى جعل مصادر الانتاج تحت الملكية العامة .

- ٣ - الخيال (الاشتراكية الطوبوية)

كان اول من بشر بالاشتراكية الحديثة « هنري سان سيمون » Henri Saint Simon (١٧٦٠ - ١٨٢٥) و « شارل فورييه » Charles Fourier (١٧٧٢ - ١٨٣٧) الفرنسيين . وكانت اشتراكيتهما تعاونية تطورية مبنية على قواعد اخلاقية . ولقد هاجم بعض تلامذة سان سيمون نظام الوراثة وانتقدوا الملكية الخاصة .

اما فورييه فقد عمل على تأسيس الكميونة التي دعاها « فالانستير »

Phalanstère ، وهي وحدة اجتماعية صغيرة مكوّنة من حوالي
ثلثمائة عائلة تتعاون على الانتاج بآلات تكون ملكيتها مشتركة للجميع ،
ويكون الانتاج والتوزيع بصورة تعاونية .

اما كلمة الاشتراكية « Socialism » فكانت من وضع
الكاتب الفرنسي « ريبو » Ribaud الذي استخدمها لوصف نظريات
سان سيمون وفورييه .

ولقد كان هذان الاشتراكيان الفرنسيان مخلصين كل الاخلاص
للقضية التي آليا على نفسيهما الدفاع عنها . فجاهدا لتحقيقها يداً
وقلباً ولساناً . ولم يكن هدفهما تحقيق الاشتراكية عن طريق
الدولة ؛ بل كانت حركتهما طوبوية ادبية مثالية .

ولقد دعا سان سيمون الى ضرورة الرقابة المشاعية على ادوات
الانتاج ، والى وجوب تطبيق نظام تكون فيه الكفاءة والجدارة
مقياساً لمركز الانسان ، وتكون قيمة الخدمة المؤداة مقياساً
لقيمة الجزاء .

اما شارل فورييه فقد حاول تطبيق حالة من الاشتراكية في
الوحدة الاجتماعية « اي الفلانستير » التي اسمها تكون فيها ادوات الانتاج
مشاعة . كما حاول مكافحة الفقر ، وتوفير كل اسباب الرفاه والحياة الكريمة
الى الطبقة العاملة . وعمل على ايجاد حالة من التوفيق والانسجام
بين الصناعة الآلية ، وبين تعزيز شخصية العامل بحيث تساعد الآلة
على زيادة الانتاج ، وتخفف من اعباء العامل دون ان تقوم مقامه .
فلم يعتقد ان التنظيم يجب ان يأتي من هيئة عليا ، بل يجب ان
ينبع من الوحدات الاجتماعية « الفلانستير » ذاتها .

ولقد كانت جهود سان سيمون وفورييه وانصارهما من بعدهما
مصدر روح جديدة نفثت في طبقة البروليتاريا ، فحثتها لأن تفكر ،
ودفعتها لأن تتحد ، لأن تنشئ لحن الامل في مستقبل اسعد و افضل ،
فتسعى لتحقيق ذلك المستقبل .

اما في انكلترا فكان « روبرت آون » Robert Owen
مؤسس الاشتراكية البريطانية . فقد جمعت شخصيته بين المثالية
والروح العملية . ولقد كانت فكرته مؤسسة على مبدأ التعاونية في
الانتاج حيث تتكامل الطبقات العاملة وتوحد جهودها من اجل
تأسيس جمعيات انتاجية واستهلاكية تكون فوائدها عامة مشاعة
على الجميع . وكانت فكرته الاساسية الغاء الارباح . ولقد اسس
مشروعاً على ذلك الطراز ولكنه باء بالفشل . الا ان فشله لم يقف
بتقدم الحركة الاشتراكية ، بل كانت حركته مقدمة لحركة فكرية
عنيفة ، غايتها تحقيق انقلاب اجتماعي لتعميم الخير والرفاه على
كافة المواطنين من مختلف الطبقات بصورة متكافئة . ومن هنا
كان مبدأ الحركة النقابية والحركة التعاهدية البريطانية التي كانت
من جملة اهدافها اصلاح نظام الاراضي ، وانقاص ساعات العمل ،
ونشر التعليم ، وتنسيق النظام الآلي ، والتوفيه عن الطبقة العاملة ،
وتحقيق المساواة الاجتماعية لهم مع بقية الطبقات ، وتعميم حق الاقتراع
على كافة المواطنين الراشدين .

خلاصة القول ، لقد كانت تلك الحركات محاولات لمكافحة
الفقر وتحقيق الإصلاح بواسطة الدعوات الاخلاقية ، وإثارة

العواطف الانسانية، والاعتماد على طبيعة الخير في الانسان باستشارة روح الحمية في الحكام الصالحين او بالركون الى الحركات الجماهيرية لتنظيم شؤون المعتمدين .

ومن زعماء الاشتراكية البارزين « لوي بلان » Louis Blanc (١٨١١ - ١٨٨٢) المؤرخ والسياسي الفرنسي الذي كان مخلصاً كل الاخلاص لمبدأ الانسانية ولفكرة الاصلاح الاجتماعي . وكان يرى ان كل فرد له الحق كل الحق في ان يحصل على عمل ، وان يحظى بكل ما يسد حاجاته . وبما ان نظام الملكية الخاصة لا يمكن ان يحقق هذا الغرض ، لذا فانه دعا الى نظام جديد يحل فيه الحب والانسجام محل التنابذ والحصام ، وتحل الروح الاجتماعية محل الانانية الفردية والاستغلال الطبقي . ولم يكن يؤمن بمقدرة العمال على انشاء المصانع وادارتها بصورة تعاونية ، لذا فانه دعا الى وجوب اضطلاع الدولة بهذه المهام ، فكانت من ابرز الداعين الى فكرة التأمين .

اما « بيير جوزيف برودون » Pierre Joseph Proudhon (١٨٠٩ - ١٨٦٥) فقد كان على خلاف فكرة التأمين وسيطرة الدولة . وكان غير مؤمن بالسلطة او واثق بها . وكان يقدر الفردية ويدعو اليها . لذا فقد حاول ايجاد حل وسط للمشاكل الاجتماعية بين النظريات الاشتراكية من جهة وبين المذاهب الاقتصادية الكلاسيكية من الجهة الاخرى . وكان اول مؤلفاته « ماهية الملكية - او ابحاث في اصول الحكم والقانون » هاجم فيه الملكية الخاصة ووصفها بانها ناجمة عن السرقة .

ولكنه لم يذهب الى الدعوة الى وجوب الغائها واعتبار ادوات الانتاج مشاعة ، بل كان يرى في الملكية الخاصة شرطاً لتوفير الحرية الفردية . ولكنه يرى وجوب تقييد الملكية الخاصة منعاً لسوء استغلالها . كما انه لم يكن يدعو الى الغاء رأس المال ، بل الى وجوب ازالة كافة الاسباب لسوء استعماله في الاستغلال .

وكان «برودون» يدعو الى نظام فدرالي تتوفر فيه الحرية الفردية . ولقد عاكسه في ذلك كارل ماركس الذي دعا الى نظام الطبقة الواحدة والى الدكتاتورية البروليتارية . ولقد حدث جدل عنيف ، ونقد لاذع بين الزعيمين الاشتراكيين : برودون وماركس . فلقد وضع كارل ماركس في مؤلفه « فقر الفلسفة » كتاباً لبرودون عنوانه «متناقضات اقتصادية او فلسفة الفقر» على السفود وأوسع نقداً وتنجيحاً .

ويمكن اعتبار برودون مؤسساً للنظرية الفوضوية في العصور الاخيرة . ولقد قلّ اثر المذهب البرودوني على الاحزاب الاشتراكية الفرنسية ، وحل المذهب الماركسي محلها . ولكن اثر برودون بقي قوياً على السنديكالية والحركات النقابية .

اما «تشارلس هول» Charles Hall فاعتقد ان الطبقة العاملة محرومة من سبعة اثمان ناتج عملها الذي يتسرب ربحاً الى جيوب اصحاب الارض واصحاب رأس المال . لذا فقد دعا الى تأميم الاراضي الزراعية ، وتوزيعها على الشغيلة من الفلاحين لاستثمارها . وكان يرى ان النظام الرأسمالي الحالي اوجد حالة من التنازم بين الطبقات ، وفرض حركة النضال الطبقي فرضاً .

(اشتراكية الدولة)

كانت الحركة الديمقراطية البورجوازية التي قامت بها الطبقة الوسطى تتميز بمبدأ « ذره وشأنه » Laissez faire اي اطلاق الحرية الكاملة للفرد في المجال الاقتصادي ، وجعل المنافسة الحرة المنظم الرئيسي للعلاقات الاقتصادية . وكان ذلك في نظرهم من جملة خصائص الديمقراطية وصفاتها .

واذا وضعنا تلك الحقيقة تحت عدسة المنظار وحللناها توصلنا الى ما يأتي : بدأت هذه الفكرة كرد فعل للحكم المطلق الذي كان يتمتع به الاقطاعيون والحكام المستبدون . اذ كانت الدولة عندئذ تمثل مصالح طبقة النبلاء على حساب الطبقات الاخرى ، وتهدف الى اخضاع هذه الطبقات للأمر الواقع . فكانت القوانين تُسن ، والتشكيلات الحكومية توجه الى تلك الغاية . ولكن لما ان ظهرت الطبقة الوسطى وتجمعت لديها الثروات الجسيمة نتيجة للثورة التجارية حملت لواء العصيان على ارباب الاقطاع الذين كانوا يمثلين للسلطة الفعلية آنئذ ، ونادت بالحرية الفردية ضدّ تحكم السلطة . فتميزت تلك الحركة بالدعوة الى الفردية والى تحرير الفرد ، الى اقصى حدود التحرر ، من سلطة الحكام . فأسست الفلسفة الاقتصادية والاجتماعية البورجوازية على ذلك المبدأ .

ولما تم انتصار هذه الطبقة الناشئة على طبقة النبلاء لم تعد تخشى

خطراً من جانب تلك الطبقة التي ذوى عودها وزال نفوذها .
ولكنها بدأت تتجسّس بوجود الخطر كل الخطر من الطبقة الثالثة
التي تمثّل السواد الاعظم من الجماهير الشعبية . حيث اخذت هذه
الطبقة تعي وتشعر وتتململ .

واذا نظرنا الى مبدأي حرية التثبيت الفردي وحرية المنافسة
اللتذين بني عليهما كيان المذهب الكلاسيكي الاقتصادي على ضوء
الظروف الجديدة نجد انها بقيا متفقين مع مصلحة الطبقة البورجوازية
بعد تقلّص ظل الاقطاع وظهور الحركة العمالية . حيث ان القوة
الاقتصادية التي انحصرت في يد الطبقة الوسطى لا تدع مجالاً أمام
الطبقة العاملة الضعيفة اقتصادياً من منافستها . وبهذا تضمن لنفسها
دوام الحكم والنفوذ ، فتسن القوانين حسب اهوائها ، وتحقق
المشاريع التي تتفق ومصالحها . واذا كانت بيدها القوة الاقتصادية
والسياسية ، وتحت هيمنتها القوة التشريعية والتنفيذية فعندئذ لن
تدع للطبقة العاملة مجالاً للافلات من قبضتها . لذا فليس هنالك
خطر يهدد مصالحها من اطلاق الحرية الاقتصادية . حيث انها تمثل
القوة الاقتصادية بينما الطبقة الكادحة تمثل الضعف الاقتصادي ؛
وشتان بين القوة والضعف في ميدان النزاع الطبقي . لذا فقد
اتخذت البورجوازية مبدأ التسيب الاقتصادي شعاراً لها وسلاحاً
في يدها . اذ ان في اطلاق الحرية في مجال التثبيت الاقتصادي
الفردي تقوية لها ، ودعماً لمركزها ، وضماناً لدوام سيطرتها على
طبقة الكادحين .

وبطبيعة الحال إن المبدأ الذي سبق شرحه لا يتفق مع مصلحة الطبقة العاملة او الطبقة الثالثة المحرومة من الملكية ومن رأس المال . فان قوة هذه الطبقة مستندة على كثرتها العددية . لذا فان غايتها الاستحواذ على السلطة بواسطة انتخاب حر نزيه ، وتشكيل حكومة تمثل الاكثوية تمثيلاً صحيحاً . ومن ثم تنظم الحياة الاقتصادية حسب الاقتصاد الموجه Planned Economy بواسطة سلطة تمثل الاغلبية وتستهدف مصلحة الامة جمعاء وليس بواسطة سلطة تخدم مصلحة فئة قليلة من الناس .

وكانت الوجة التي اتجه اليها الاشتراكيون الالمان امثال « كارل رودبرتس » و « فرديناند لاسال » هي ما تسمى باشتراكية الدولة State Socialism . وهي تستند على مثل اعلى للعدالة والنظام الاجتماعي . وهذه النظرية تتميز بثقتها البعيدة بالدولة ، وقناعتها بان الدولة هي الوسيلة الوحيدة التي تتمكن من توجيه الاقتصاد الصحيح ، وتنمية الانتاج ، وتحقيق العدالة في التوزيع .

كارل رودبرتس Karl Rodbertus

اعتقد رودبرتس (١٨٠٥ - ١٨٧٥) ان المجتمع كائن عضوي مكون من اجزاء ، لكل منها وظيفة وعمله . وان سعادة الجزء متوقفة على سعادة الاجزاء الاخرى وعلى حسن اداها لواجباتها ووظائفها الاجتماعية . وان مهمة الكل - اي الدولة - الاشراف على عمل الافراد ، وتوجيه سلوكهم في نشاطهم الاقتصادي والسياسي

لتحقيق ما يجلب السعادة والانسجام للمجموع .
ومن جملة آراء رودبرتس ان العمل هو أصل الانتاج . ولم
يقبل كما قال ماركس ان العمل يخلق ويعين القيمة للسلع .
ثم انه اعتقد بأن نسبة نصيب العمال من الدخل القومي يتناقص
بصورة مستمرة ، حيث ان اجور العمال لا تزداد بالرغم من توسع
الانتاج وازدياد الايراد . فاستمرار هبوط دخل العمال بالنسبة
للدخل القومي يعني تجمع الثروات بأيدي فئة قليلة تزيد ثرواتهم عن
حاجاتهم زيادة فاحشة في الوقت الذي يكون دخل اغلب الناس من
القلة بحيث لا يكاد يكفي سد حاجاتهم الضرورية .
فهذا ، بالإضافة الى ازدياد المنتوجات ، يضعف القوة الشرائية
ويجعل المعروض من السلع اكثر من الطلب عليها . وهكذا
يتعرض النظام الاقتصادي الرأسمالي الى حدوث أزمات حادة .
وللتغلب على تلك الازمات وعلى الفقر يعتقد رودبرتس ان
المجتمع المنظم تنظيمًا اشتراكيًا يجب ان يأخذ على عاتقه رسم خطة
منظمة لزيادة الانتاج وتوزيع الناتج الاجتماعي بصورة عادلة على ان
يحصل كل فرد على ثمره عمله بصورة كاملة لا غبن فيها ، وتحديد
الانتاج بحيث يتفق مع الحاجة الاجتماعية .

فرديناند لاسال Ferdinand Lassalle

أما لاسال (١٨٢٥ - ١٨٦٤) فقد لعب دوراً مهماً في تاريخ
الاشتراكية الالمانية ، وفي الدعوة الى تطبيق اشتراكية الدولة
التي اسس فلسفتها رودبرتس .

لقد كان لاسال زائراً بالحياة ، جماً النشاط ، وكانت حياته
صاخبة مليئة بالحياة والاعمال الجسام . ولقد ركز جهوده على
امرين : احدهما سياسي وهو تعميم الاقتراع ، وجعل التصويت
عاماً شاملاً ، والآخر اقتصادي وهو انشاء جمعيات انتاجية
تؤيدها الدولة وتسندھا وتمدها بالمال .

وكان لاسال من اكبر الداعين الى تدخل الدولة في الشؤون
الاقتصادية ، فقال في خطاب القاه على العمال في فرنكفورت عام
١٨٦٣ : « ان مبدأ تدخل الدولة هو الاساس في الحملة التي اقودھا . »
انه اعتقد ان مهمة الدولة ليست حماية الملكية الخاصة ، وصيانة
حريات الافراد كما يقول الرأسماليون ، بل ان مهمتها الحقيقية هي
ان تحرر الانسان مما يحيط به من البؤس والجهل والفقر والرزايا
الآخري .

واعتقد لاسال انه لا الحركة التعاونية ولا الحركة النقابية
وحدها يمكنها تحرير الطبقة العاملة ورفع مستواھا . ولكن الوسيلة
الوحيدة لذلك هي تدخل الدولة ، وذلك بمنحها قروضاً الى الهيئات
العمالية لكي تساعدھم على تشكيل جمعيات انتاجية .
وكان لاسال يعتقد بإمكانية تحقيق الاشتراكية عن طريق
الحياة النيابية .

موجز القول ، ان اشتراكية الدولة تؤمن بالتدرج ، وتراه
الطريق الطبيعي للوصول الى الاشتراكية . كما انها تؤمن بالتضامن
المعنوي بين مختلف طوائف المجتمع ، ولا تأخذ بفكرة صراع
الطبقات التي دعا اليھا كارل ماركس .

وتطالب اشتراكية الدولة بوجود التقريب بين الطبقات ،
والتقليل من التفاوت بينها ، وذلك بفرض الضرائب التصاعدية على
الدخل للحد من تراكم الثروات وتقطبها . وتطالب ايضاً بتعميم
الثقافة ، ونشر التعليم ، وجعل الفرص متكافئة أمام الجميع . وهذا
يؤدي الى التقارب بين الطبقات في مستواها الثقافي والاجتماعي .
كما انها تدعو الى تأميم المرافق الرئيسية التي تتوقف عليها حياة
البلاد الاجتماعية والاقتصادية .

وبهذه الطريقة يتدرج المجتمع خطوة خطوة نحو نظام اكمل
تتوفر فيه العدالة الاجتماعية والتضامن بين اجزائه المختلفة .

- ٥ -

« كارل ماركس والاشتراكية العلمية »



كانت النظرية الماركسية خطوة بعيدة المدى خطتها المذاهب
الاجتماعية .

ولد كارل ماركس Karl Marx في عام ١٨١٨ في مدينة
« ترييف Treve » في منطقة الراين . فدرس القانون والتاريخ وتصلع
من الاقتصاد السياسي والفلسفة . ولقد اعتمد في فلسفته على آراء
« هيغل Hegel » واتخذ الفلسفة الجدلية الدايلكتيكية الهيجلية
اساساً لفلسفته . فاعتبر الظواهر الكونية متناقضة مع بعضها
البعض ، وهي في صدام وصراع مستمرين . وان نتيجة ذلك
الصراع حدوث بعض التغيرات الكمية Quantitative Changes

الوجود في، حتى اذا وصلت تلك التغيرات الكمية الى حد معين تتحول تلك التغيرات الكمية الى تغيرات نوعية Qualitative Changes . وهذا اساس الحركة التطورية في الكون وان الظواهر الطبيعية مرتبطة ببعضها ارتباطاً متصل الحلقات - ارتباط النتائج بمسبباتها . واذا اريد فهم اية ظاهرة من الظواهر الطبيعية ، يجب دراستها دراسة شاملة ضمن محيطها وبيئتها وعلاقتها التاثيرية والتاثيرية مع الظواهر الاخرى .

وان ماركس اسس فلسفته الدايالكتيكية على اساس مادي، وذلك بعكس فلسفة هيغل المثالية . فاعتبر ماركس المادة عنصراً اساسياً للوجود ، وان الظواهر الحياتية الاخرى ماهي الا مظاهر وتعبيرات لتلك الحقيقة . ولقد قال ماركس عن طريقة هيغل الجدلية انها جاءت معكوسة ومقلوبة على رأسها ، ولهذا وجب ان تعدل فتجعل منتصبه على قدميها .

لقد اعتبر « هيغل » في فلسفته محافظاً من الوجهتين السياسية والدينية . واعتبر قوله « كل حقيقي عقلي ، وكل عقلي حقيقي » من قبل الحكومة القائمة آنذاك ومن قبل الفئات المحافظة بمثابة تأييد وتثبيت للنظم القائمة .

ربما كان في ذلك بعض الحقيقة . ولكن الحقيقة كلها ان فلسفة « هيغل » من السعة والشمول بحيث يصح ان تكون مصدراً لعدد من المذاهب المتعارضة .

فاذا صح ان يستند المحافظون على بعض آرائه ، فان طريقته

الدايكتيكية ، التي هي بمثابة المحور لفلسفته ، تؤدي بالمتبع الى فكرة التطور والتغير المستمرين . وهذا على عكس الجود والركود الذي يريده المحافظون . فليست هنالك حالات اجتماعية وثقافية ودينية جامدة وثابتة دون ان تتغير وتتطور بتبدل الاحوال وبمرور الزمان .

فالحالات الواقعية هي حقيقية ، اذن هي عقلية . هذا صحيح ، ولكنه ، بنفس الوقت ، فان الحالات التي يجب ان تكون ، بالنظر الى تغير الظروف ، هي ضرورية عقلية فتصبح عندئذ حقيقية . وهكذا دواليك .

ولقد انشقت المدرسة الهيجلية على نفسها بعد عام ١٨٤٠ فانفصلت عنها « كتلة الشباب الهيجلي » التي صارت تعارض المثالية والرجعية ، وتكافح كفاحاً سافراً ضد الانظمة الاستبدادية والاقطاعية . ثم اتجه النضال اتجاهاً معارضاً للدين . فبدأ « شتراوس » المعركة بكتابه « حياة يسوع » . ثم وصلت المعركة اوج عنفها واقصى شدتها على يد « فيورباخ » Ludwig Feuerbach الذي أيد الفلسفة المادية وناصرها قلباً ولساناً . وكان أهم مؤلفاته « جوهر المسيحية » . ولقد كان لفيورباخ تأثير عميق على فلسفة ماركس المادية . ولكن ماركس قد حوّل مادية فيورباخ الاستاتيكية الى مادية ديناميكية .

وان أهم آراء ماركس الفلسفية والسياسية والاقتصادية ما يأتي :

[أولاً] - التفسير المادي للتاريخ :

الماركسية تعتبر ان كافة ظواهر المجتمعات البشرية السياسية والثقافية والروحية مستندة على اسباب اقتصادية . فالتشكيلات الحكومية والقوانين والمذاهب الفلسفية والدينية والمقاييس الاخلاقية التي تظهر في مجتمع معين انما هي تعبيرات عن النظم الاقتصادية وعن طرق الانتاج والتوزيع لذلك المجتمع . وان حالات الانتاج وتبادل المنتجات تقرر طبيعة الحياة الاجتماعية . وهي الاساس الذي يقوم عليه كل نظام اجتماعي . وهي التي ترسم علاقات الهيئات والطبقات الاجتماعية ببعضها . وان مصالح تلك الطبقات المتناقضة تسبب صراعاً بينها ، وينتهي ذلك الصراع بتبديل العلاقات الاجتماعية وتغيير مجالات الانتاج وبطرق المبادلة . وعلى هذا المنوال تتطور البشرية من مرحلة تاريخية الى اخرى ، وكل مرحلة من تلك المراحل تتسم بميزات ثقافية واجتماعية وسياسية خاصة . وهكذا قد اسست الماركسية على قاعدة التفسير التطوري للتاريخ . ولقد قال « انجاز » عند تأييده ماركس ما يأتي :

« فكما اكتشف داروين قانون التطور العضوي ، فكذلك اكتشف ماركس قانون التطور الاجتماعي التاريخي . »

[ثانياً] - الصراع الطبقي :

ان آخر المراحل التطورية للانسان هي المرحلة الرأسمالية ، حيث نجد فيها صراعاً عنيفاً بين الطبقة التي تملك رأس المال ومرافق الانتاج وبين الطبقة التي لا تملك سوى عقولها وسواعدها للعمل .

ولقد ذكر مار كس، في مقدمة « الميثاق » ، ان تاريخ جميع المجتمعات الحاضرة تاريخ صراع الطبقات ، وان هذا الصراع صفة تتصف بها المجتمعات القديمة والحديثة معاً .

وان مار كس لا يلوم افراد الطبقة الرأسمالية على اعمال الظلم والعدوان التي يقترفونها ، لانهم مسوقون لاتباع تلك الطرق التعسفية بدافع روح النظام الرأسمالي . وان اعمال الظلم لا يمكن تلافيتها او القضاء عليها ما دامت هنالك طبقة رأسمالية مستغلة ، لها مصالح تعارض وتناقض مصالح الطبقة المعدمة التي تكابد من عواقب الاستغلال . ولكنّ ظلمهم في نظر مار كس ، لن يدوم حتى الابد ، اذ ان طبيعة النظام الرأسمالي تحتوي على بذرة تفسخه وانهلاله ؛ تلك البذرة التي ستؤدي الى التغيرات الاجتماعية والانقلاب الاشتراكي . وان مار كس يعتقد أن الانقلاب الاشتراكي ان هو الا نتيجة لتطور الانظمة الراهنة ، وإنما هو آت لا ريب في ذلك . وان المعسكر البروليتاري سينتصر حتماً في هذا الصراع بالنظر للنواقص والعيوب التي تتصف بها الرأسمالية ؛ ومن جملتها تركز الصناعة ، وتقطُّب الثروة ، والاحتكار ، واختفاء الطبقة الوسطى ، وتضيخم الطبقة البروليتارية . ولقد دعا مار كس الى بذل المساعي للاسراع بدوران عجلة هذه العملية التاريخية وتقريب ساعة الانتصار .

[ثالثاً] - نظرية العمل الاضافي وفائض القيمة :

لقد خالف مار كس الاقتصاديين الكلاسيكيين بتفسيره نشوء الثروة . فقال ان الثروة ترجع في الاصل الى الاغتصاب وسلب

مرافق الضعفاء وغصب حقوق العاملين المنتجين . وإن العمل إن هو إلا بضاعة يعرضها العمال في سوق الاعمال ، ويحصلون لقاءها على أجر معين . وإن للعمل قيمتين مختلفتين : احدهما تساوي حاجات العامل واسرته من مستلزمات الحياة في حدها الأدنى ، والثانية تعادل قيمة البضائع التي ينتجها العامل اذا ما عرضت في سوق السلع .

فاذا اشتغل عامل بانتاج بضاعة مدة عشر ساعات تكون قيمة تلك البضاعة تعادل قيمة عشر ساعات من العمل . بينما اجرة العامل التي تعادل ما يسد حاجاته لا تزيد مثلاً عن قيمة خمس ساعات من العمل . فالمبلغ المتبقى ، وقدره قيمة خمس ساعات عمل - وهو الفرق بين قيمة البضاعة وقيمة عمل العامل - يعود الى صاحب رأس المال . ولقد سُمي ما ركس هذا الفرق بين القيمتين « فائض القيمة » *Surplus - Value* . فاذا اشتغل للرأسمالي الف عامل ، تكون فوائض القيمة بين ما ينتج العمال جميعهم وبين أجورهم من حصة الرأسمالي ، وهذا يفضي الى مضاعفة ثروته بينما لا يحصل العمال الذين هم المنتجون الحقيقيون اكثر مما يسد الحد الأدنى من حاجياتهم الضرورية . فتتكسد الثروات وتقطب عند اصحاب الاعمال ، في الوقت الذي لا يتمكن الشغيلة من ان يوفروا حتى المقدار الذي قد يساعدهم في اوقات الشدائد والملمات .

[رابعاً] - قانون تجمع رأس المال :

ان الرأسمالية بحكم طبيعتها تؤدي الى تقطع الثروات حيث

أنّ المشاريع الضخمة تقضي على المشاريع الضعيفة الهزيلة وتقضيها عن الميدان ، وتسحق مقاومة اصحاب الحرف اليدوية فتضطرمهم الى الانسحاب . وبهذه الطريقة تتوسع مجالات تلك المشاريع ، ولكن عددها ينقص فتقل المنافسة الاقتصادية ، ويظهر نظام الاحتكار . وان أولئك الذين يهربون من ميدان الاعمال الاقتصادية يلتحقون بالطبقة البروليتارية ، فيزداد عدد العمال كما يقل عدد اصحاب رؤوس الاموال . هذا وان استخدام الآلة يفضي الى الاستغناء عن الايدي العاملة ، فتنتشر البطالة وتنخفض القوة الشرائية ، وتحدث الازمات الاقتصادية .

وان هذا ، في نظر ماركس ، احد الاسباب الطبيعية التي ستؤدي حتماً الى انحلال النظام الرأسمالي وضمحلالة .

[خامساً] - الثورة :

ان من يقرأ مؤلفات ماركس وانجلز قراءة عابرة فيجد فيها كلمات الثورة والانقلاب في مواقف عديدة يعتقدها ان الفلسفة الماركسية ليس لها غير طابع الثورة الدامية . ولكننا اذا رجعنا الى تحليل المادية الدايلكتيكية الفلسفية والتاريخية نجد انها تنطوي على فكرة ان التغيرات تحدث بصورة تطورية ، من تغيرات كمية الى تغيرات نوعية ، تنتقل فيها الاشياء من البساطة الى التركيب ، ومن حال ادنى الى حال ارقى .

وكلمة الثورة ليس فيها ما يعني ان يكون الانقلاب ، ضرورياً ، بصورة عاصفة مفاجئة وعن طريق العنف والقوة

وسفك الدماء . بل انها تتقمص معنى التبدل والتغير التامين في مختلف نواحي الحياة . فالثورة الصناعية ، وكذلك الثورة التجارية تعني حدوث تغير جذري باحوال الانتاج وما يتبعه من تبدل في العلاقات الاجتماعية والنظم السياسية والاتجاهات الثقافية . لذا فمن الممكن حدوث التغيرات الاجتماعية والانقلابات السياسية بصورة سلمية تدرجية . والثورة الاشتراكية يمكن ان تتحقق بموجب الوسائل الدستورية البرلمانية وبصورة تطويرية من دون حدوث هزات أو رجأت عنيفة .

فاذا ما قيل حركة ثورية فلا يقصد منها بصورة مطلقة حدوثها عن طريق العنف والبطش وسفك الدماء .

هذا من جهة ، ومن الجهة الاخرى فما تقدم ذكره لا يدل على ان ماركس قد محا من قاموسه كلمة العنف . انه يعتقد ان هنالك ضرورات تحتم استعمال العنف في بعض الاحيان . وان الاحوال الاقتصادية والاجتماعية والسياسية القائمة هي التي تقرر فيما اذا كانت الثورة تحدث عن طريق العنف او عن طريق التطور السلمي . اما الغاية التي تستهدفها الثورة فواحدة وهي تحطيم الدولة الديوانية العسكرية واستبدالها بدولة الجماهير الحرة .

ولقد اعلن ماركس في عام ١٨٧٥ ما يلي :

« ان بين النظامين الرأسمالي والشيوعي مرحلة التطور الثوري . وبعد ذلك يدخل المجتمع في مرحلة الانتقال حينما تكون الدولة عبارة عن دكتاتورية العمال الثورية . »

« الفوضوية والسنديكالية »

هنالك فريق من الثائرين على الانظمة الرأسمالية الحاضرة الذين يتفقون مع الاشتراكيين في دفاعهم عن مصلحة الطبقة العاملة وفي انتقادهم للملكية الخاصة باعتبارها اداة للاستغلال ، اذ بموجبها يتاح لفئة قليلة من اصحاب الاملاك ان تستعبد الجماهير وتستغل جهودهم. ولكنهم في الوقت ذاته يخالفون الاشتراكيين في نظرهم الى الدولة . فهم يقدسون الحرية الفردية ، ويسيطرون الظن بالدولة ويمقتونها ، ويعتقدون ان الدولة إن هي الا اداة اصطناعية طفيلية تمتص دماء الجماهير وتحاول اخضاعهم للفئة الحاكمة ، وانها وسيلة ظلم وفساد ، وهي تفسد الحاكمين والمحكومين على حد سواء . ولا فرق عندهم بين دولة تقام على مبدأ اشتراكي ، واخرى تقام على مبدأ استغلالي . فالدولة بمختلف اشكالها وكل ما يمت اليها بسبب هي ضارة بالمجتمع ، وان الغاها اولى وابلغ بالمرام . وتتضمن هذه الحركة المذهبين الفوضوي والسنديكالي .

«أ» الفوضوية او اللاحكومية Anarchism

الفوضوية مبدأ قديم كقدم التاريخ . نادى به « زينون » Zeno الفيلسوف اليوناني مؤسس الفلسفة الرواقية حيث دعا الى مجتمع متحرر من قيود الدولة ، تكون فيه الحرية

والمساواة التامتان دافعين لظهار كافة صفات الخير في الطبيعة
الانسانية .

واول من دعا الى الفوضوية في العصور الحديثة «وليام غودوين»
William Godwin الذي اعتقد ان هنالك شرين هما سبب كافة
المصائب التي تعاني منها البشرية : (الاول) الحكومة وهي الهيئة
المؤدية الى الجور والظلم حتماً ؛ (والثاني) الملكيات المتضخمة التي
تجعل في ايدي اصحابها القابلية لاستغلال الآخرين .

أما «برودون» Proudhon الزعيم الاشتراكي الفرنسي فلم
يكن يستنكر القانون الحكومي بقدر ما هو متعلق بالقوانين
الازلية . ولقد قال عن المجتمع المثالي في نظره انه ذلك الذي
يتضمن «الحرية في نظام ، والاستقلال في وحدة .»

ومن اجل تحقيق ما تقدم اعتقد «برودون» بضرورة حدوث
ثورتين : ثورة ضد النظام الاقتصادي القائم ، وثورة ضد
الدولة القائمة .

ولم يهاجم «برودون» رأس المال ، بل هاجم رأس المال
المستعمل للاستغلال . فكانت فوضوية برودون واتباعه «فوضوية
فردية» Individualist Anarchism .

أما فوضوية «ميخائيل باكونين» Bakunin الروسي فكانت
«فوضوية جماعية» Collectivist Anarchism . فأيد «باكونين»
تطبيق الملكية العامة على الارض الزراعية وعلى كافة وسائل
الانتاج ، واعتقد ان البضائع الاستهلاكية يجب ان تكون تحت
الملكية الخاصة . كما انه خالف «ماركس» في ما دعا اليه من

الاقتصاد الموجه من قبل الدولة .

ولم يكن « باكونين » يكتفي بالاستيلاء على الدولة ، ولكنه كان يبتغي تحطيم ما كنه الدولة . أما عن مصير المجتمع والنظام الذي يجب ان يطبق فيه ، والشكل الذي سيقوم عليه المجتمع بعد اعادة بنائه فقد سكت عنه ولم يبحث فيه .

وكان « كروبوتكين » Kropotkin و « بول بروس » Paul Brousse أهم خلفاء باكونين في دعوته . ولقد رسم الاول الحطة العملية لتطبيق النظام الفوضوي ، فدعا الى نوع من « الفوضوية المشاعية » Communistic Anarchism ، تكون فيه الملكية عامة بصورة مطلقة . ولكنه اختلف مع المذهب الشيوعي بنظرته الى الدولة ، حيث انه نادى بوجوب ازالة الدولة من الوجود عن طريق ثورة ماحقة ، وبعدئذ يقام على انقاضها نظام « الكميونة » Commune . فتكون في كل كميونة منظمة اقتصادية وادارية مستقلة ، تملك كافة مصادر الانتاج وبضائع الاستهلاك . وتكون تلك المنظمة مؤسسة على مبدأ ديمقراطي صحيح ، ولا حاجة عندئذ لتطبيق النظام البرلماني التمثيلي .

وغاية الفوضويين تطبيق العدالة في علاقات الناس مع بعضهم على اساس الغاء الدولة والاستعاضة عنها بنظام مبني على التعاون والاتفاق . ويعتقد الفوضويون ان العقود الحرة بين الافراد والجماعات هي التي يجب ان تربط علاقات الناس ، كما أنهم يعتقدون ان العقود يجب ان تكون مستندة على رضى الجميع وموافقتهم ، وليس على رغبة الاكثرية .

وانهم يرون ان النظام البرلماني ليس أقل فساداً من الانظمة التي سبقته .

ويتميز هذا المذهب بثقته العميقة بطبيعة الطبيعة البشرية، وبأيمانه بأن البشر اذا ما زالت عنهم الدولة التي هي أداة التفسخ ومصدر الشرور فانهم يصلحون انفسهم وينظمون شؤونهم على أحسن حال.

«ب» السنديكالية Syndicalism

هنالك مذهب آخر استمد عروقه من آراء «برودون» ونشر افنانه على فرنسا ، ورسخت جذوره فيها ألا وهو المذهب النقابي او السنديكالي .

يعتقد اتباع هذا المذهب ان الدولة ما هي الا مؤسسة رأسمالية غايتها اخضاع الطبقة العاملة وارهابها . لذا فانهم يدعون الى الغاء الدولة على اختلاف انواعها، والاستعاضة عنها بمؤسسات صناعية ، فتكون كل صناعة لها الاستقلال الذاتي ، فتحكم نفسها بواسطة منظمات الشغيلة المنتجين .

ومن الجهة الاخرى فان السنديكاليين يخالفون الاشتراكيين بطريقة نضالهم . فبينما يعتمد الاشتراكيون على الطرق البرلمانية السياسية للحصول على مطالبهم وتنفيذ برامجهم السياسية للحصول على مطالبهم وتنفيذ برامجهم السياسية والاجتماعية ، يعتمد السنديكاليون على المؤسسات النقابية وحركاتها السلبية كالاضراب واعمال التخريب والتدمير وما شابه ذلك .

وكان « جورج سوريل » George Sorel الفرنسي فيلسوف

المذهب السنديكالي ومؤسس أركانه . وهو الذي رسم الخطوط الأساسية للمذهب المذكور ونظم الآراء الفلسفية والاجتماعية له . وكانت غايته إيجاد حل للتوفيق بين النظرية الماركسية عن البروليتاريا ونظرية برودون عن الهيئات الإدارية اللاسياسية ونظرية برجسون الإرادية .

ويمكن معرفة مبادئ السنديكالية من النبذتين التاليتين :
الاولى منقولة عن جريدة التاميس اللندنية في ٢٤ آب ١٩١١ ،
والثانية عن المجلة الانكليزية المسماة «Syndicalist Railwayman»
في شهر ايلول (سبتمبر) ١٩١١ : -

« إن السنديكالية والفوضوية والمذاهب الجماعية تهدف الى الغاء الوضع الاقتصادي الحالي ، ومحو الملكية الخاصة لاغلب الاشياء ، ولكنها تختلف عن بعضها بالوسائل وبالاهداف . فبينما ترى الاشتراكية الجماعية استبدال الملكية الخاصة بالملكية العامة ، وترى الفوضوية الغاء مبدأ الملكية بصورة قطعية ، ترى السنديكالية تحويل الملكية الى المنظمات العمالية . وان الطريقة السنديكالية انما هي تطبيق نظرية الكفاح الطبقي الذي تنادي به الاشتراكية على المجال الاقتصادي . ولكنها لا تؤمن بالمبدأ البرلماني الذي تعتمد عليه الاشتراكية الجماعية . لذا فانها ، في هذه الحالة ، مشابهة للفوضوية الا انها اقل مغالاة . »

[جريدة التاميس ٢٤ / ٨ / ١٩١١]

« الاشتراكية الجماعية او الماركسية تحاول الادعاء بأنها حركة عمالية ، ولكنها في الحقيقة ليست كذلك .

وهذا ينطبق على الفوضوية ايضاً . فالاولى حركة
بورجوازية ، والثانية ارسقراطية بطبيعتها . اما السنديكالية
فانها حركة عمالية في جوهرها وصميمها ، في اساسها
وهدفها . انها لم تستمد من أى معين آخر غير الحركة
الطبقية ، وغايتها الوحيدة محو الطبقات .
فالطبقة العاملة الفرنسية المثقفة قد انتبهت الى الحقيقة التالية
وهي انه لا علاقة بين المجتمع Societas وبين الدولة Civitas .
فالاولى ضرورة للانسان بصفته كائناً اجتماعياً ، والثانية فيها
ضرر بليغ للحياة الانسانية .

[مجلة رجل السكك السنديكالي]

ولقد انتشر المذهب السنديكالي في امريكا وقتل في منهاج
« اتحاد العمال الصناعيين العالميين » Industrial Workers
of the World الذي يستهدف تحطيم النظام الرأسمالي . ولقد
قال سكرتير اتحاد العمال العالميين :

« ليس هنالك من مساومة يقدمها الاتحاد الى الطبقة
المستغلة سوى وجوب تنازلها التام عن كل سيطرة على
الصناعة الى المنظمات العمالية . »

ولقد نص القرار الذي أقره اتحاد العمال الصناعيين العالميين
على ما يأتي : -

« ليس هنالك من هوادة في الكفاح بين الطبقتين المستغلة
والمستغلة حتى يتمكن العمال من تنظيم انفسهم بصورة
تمكّنهم من الاستيلاء على الارض وعلى مرافق الانتاج . »

ومن ثم يتمكنون من الغاء نظام الاجور ...»

ويتفق الفوضويون والسنديكاليون في اعتقادهم ان الانظمة
المستندة على المبدأ الطبقي الحالي لا يمكن ان تزول ، والدول
المؤسسة على تلك الانظمة لا يمكن ان تضمحل الا بحركات شعبية
عنيفة . فليس هنالك مجال لمكافحة القوة الا بالقوة ، ولا يقل
الحديد الا الحديد .

- ٧ -

(الحركة العمالية في بريطانيا)

•

تمتد جذور الحركة الاشتراكية في بريطانيا الى القرن الثامن عشر
حينما عم استعمال الصناعة الآلية ، وتزايد الانتاج ، فظهرت من
جاء ذلك طبقة العمال المسماة بالبروليتاريا .
ولما ان كانت مصالح هذه الطبقة تتعارض مع مصالح ارباب
رأس المال فقد انبعث لديها وعي عام وشعور بوحدة الاهداف ،
فاندفعت نحو التكتل وتوحيد الجهود للمطالبة بحقوقها الطبيعية .
ولقد كان للثورة الفرنسية من جهة ، وللحركات التحررية التي
حدثت في انكلترا في القرن السابع عشر من جهة اخرى ، وللافكار
الحرة التي بنها زعماء الفكر وأعلام الحرية امثال : جون لوك ،
وملتون ، وتوماس بين ، وغودوين ، وثومبسون ، وهو جسكن
والفلاسفة الفرنسيين اثر كبير في خلق ذلك الوعي .

فبدأت الحركة العمالية في بريطانيا مباشرة بعد الثورة الفرنسية
بزعمامة «توماس هاردي» Th. Hardy ولكنها جابهت مقاومة
عنيفة من الحكام ، فسيق عدد كبير من رجالها الى المحاكم ،
واصدرت القوانين لمكافحة النشاط النقابي . وكانت موجة القمع
عنيفة اثناء الحروب النابليونية وخلال الازمة الاقتصادية
التي تلتها .

ولكن لما ان انتهت آثار تلك الازمة ، وتحسنت احوال
العمال ، وتقلص ظل البطالة الغيت تلك القوانين في عام ١٨٣٤ بفضل
جهود «فرنسيس بليس» Francis Place .

ولقد كان عام ١٨٣٢ عاماً فاصلاً في تاريخ الديمقراطية في
بريطانيا حيث قد صدر قانون الاصلاح النيابي الذي وسع افق
حق الاقتراع وفسح المجال امام الطبقة الوسطى لولوج البرلمان
بممثلين عن الامة . وكان ذلك تحت ضغط الجهود الموحدة للطبقتين
البورجوازية والعمالية . ولكن لما ان حازت الطبقة الوسطى
مطالبها قلبت للعمال ظهر المجن ، واخذ الحزب الذي يمثلها
— Whig party — يعمل يداً بيد مع حزب المحافظين — Tory Party —
للقضاء على الحركة الاشتراكية وهي في مهدها .

ثم ظهرت الحركة الراديكالية المسماة بالحركة التعاهدية Chartism
وهي حركة غايتها استخدام التنظيم السياسي ، واتباع الطرق
النيابية للحصول على حقوق الطبقة العاملة وتحسين احوالها . فشلت
تلك الحركة بنتيجة الضغط الشديد الذي وقع عليها من قبل البرلمان .
ولكن بالرغم من فشلها ، فانها كانت نواة لحركة أهم واقوى

واوسع نطاقا .

وما ان حل عام ١٨٨١ حتى طلع اسم «هنري مايرز هايندمان» الذي واصل الدعوة لانشاء حزب جديد باسم «الاتحاد الديمقراطي» Democratic Federation فأسس الحزب وكانت أهم مبادئه :

- ١ - الاقتراع العام ، والتمثيل النسبي .
- ٢ - الغاء مجلس اللوردات كهيئة تشريعية .
- ٣ - تأميم الاراضي الزراعية والسكك الحديدية .
- ٤ - تأميم كافة وسائل وادوات الانتاج ومصادرها .
- ٥ - تطبيق نظام التعليم العام المجاني .
- ٦ - تحديد يوم العمل بثمانى ساعات بحيث لا تزيد ساعات العمل في الاسبوع على ٤٨ ساعة .
- ٧ - فرض ضريبة تصاعدية على الدخل .
- ٨ - تحقيق المساواة الاجتماعية والاقتصادية بين الجنسين : المرأة والرجل .

« أ » الجمعية الفابية The Fabian Society

لقد كانت حركة الاتحاد الديمقراطي مصطبغة بالصبغة الماركسية . ولكن قد ظهرت مقابلها حركة اخرى تستوحي منهاجها من الفكر الانكليزي والتقاليد الانكليزية ، فتأسست في عام ١٨٨٣ كتلة سميت « رابطة الحياة الجديدة » Fellowship of the New Life تحت زعامة « توماس دافيدسن » Thomas Davidson . وكانت غايتها دراسة المشاكل الاخلاقية التي ينطوي عليها المجتمع ، وتنظيم

الحياة الاجتماعية على اسس اخلاقية .

ولكن ، بعد حين قصير ، انشق اغلب اعضاء الرابطة عليها ،
اذ أنهم خالفوا بقية الاعضاء ، حيث انهم اعتقدوا ان التشريع يلعب
دوراً مهماً في اصلاح المجتمع ، لا يقل أهمية عن التوجيه الخلقي .
وتكتل هؤلاء المنشقون وأسسوا جمعية في نفس العام (١٨٨٣)
سموها « الجمعية الفابية » . ثم انضم اليها اثنان من قادة الفكر وهما
« جورج برنارد شو » George Bernard Shaw و « سدني ويب »
Sidney Webb ؛ الاول في عام ١٨٨٤ والثاني في عام ١٨٨٥ . ثم
التحق بها غراهام والاس ، ومسز آني بيزانت ، وسدني اوليفيه وغيرهم .
توافرت هذه الجماعة على دراسة المسائل الاجتماعية وايجاد حلول
لها . وفي عام ١ٸ٨٧ اضطبغت بصبغة اشتراكية واضحة المعالم حينما
اصدرت منهجها السياسي المسمى « القاعدة » Basis . ولكن
اشتراكيته كانت تختلف عن اشتراكية ماركس في نواح عديدة .
لقد كان الفابيون مؤمنين بمبدأ التطور والتدرج ولم يعتقدوا
فكرة العنف والقوة بتاتاً . ورأى الفابيون ان بإمكان الطبقة
العاملة تحسين احوالها وبلوغ مراميها واهدافها بصورة تدريجية
وعن طريق البرلمان . ولقد برهنوا على رأيهم هذا بالتقدم المطرد
الذي لحق الحياة الاجتماعية والانظمة السياسية في القرن التاسع
عشر والقرن العشرين . اذ ان الاحوال الاقتصادية والاجتماعية
والسياسية للعمال كانت وما زالت تتحسن مستمر ، على خلاف ما
أورده ماركس من ان حالة العمال تستمر في تدهورها
من سيء الى اسوأ .

واعتقد الفايون ان الاصلاحات التي تجري من جراء فرض الضرائب التصاعدية ، وسن القوانين فيما يتعلق بالاجور، وتنظيم العمل وتحديد ساعاته السخ . . تؤدي الى توزيع الثروة توزيعاً اكثر عدالة ، ورفع مستوى المعيشة لدى العمال .

ثم انهم رأوا ان الخطوات التالية نحو الاشتراكية ستكون بالتأميم ، وتطبيق مبدأ الملكية العامة والادارة الجماعية للصناعة ووسائل الانتاج الاخرى .

اما من الوجهة الاقتصادية فاعتنق الفايون نظرية « ريكاردو » Ricardo في الربيع . ومؤداها ان الثروة تتجمع من الفرق بين قابلية الاراضي على الانتاج . فالفرق بين انتاج قطعة من الارض وانتاج قطعة اخرى مساوية لها في المساحة ولكن قابليتها للانتاج في الحد الأدنى ، يتجمع لدى صاحب الارض الاولى . وهكذا يحدث التفاوت في الثروات . اما الفايون فقد وسعوا هذه النظرية وطبقوها على رأس المال وعلى الكفاءات الشخصية ايضاً علاوة على الارض . واعتقدوا ان هذه الفروق يجب ان تعود الى المجتمع لا الى المالكين . ثم ادى بهم تدرجهم المنطقي الى الاعتقاد بوجوب عائدية رأس المال والارض الى المجموع لا الى الافراد .

اما ما يتعلق بالقيمة فان الفايين رفضوا نظرية ماركس في ان العمل اساس القيمة ومقياسها . واخذوا نظرية « جيفونز » Jevons باعتبار المنفعة لا العمل اساساً للقيمة .

ثم ان الفايين اخذوا نظرية « جريمي بنتام » Jeremy Bentham الاخلاقية - ومؤداها ان المقياس الاخلاقي هو ما يجلب اكبر

سعادة لا كبر عدد من الناس - للدعوة الى تطبيق مبدأ التنظيم والتوجيه الحكومي . اذ ان ذلك المبدأ الخلقى لا يمكن تحقيقه الا بواسطة هيئة عامة تستهدف مصلحة المجموع وليس مصلحة خاصة . وهناك نقطة اخرى خالف بها الفايون كارل ماركس وهي نظريته في الكفاح الطبقي ، واعتباره الوسيلة الوحيدة للاتصال الى الاشتراكية . اما الفايون الذين اسسوا مذهبهم الاشتراكي على اسس اخلاقية فاتبعوا طريقة المناقشة والاقناع . ووجهوا دعوتهم الى الناس قاطبة من مختلف الطبقات ؛ مؤيدين وجهة نظرهم بالبراهين العقلية والحجج المنطقية لاثبات كون الاشتراكية هي الطريقة المثلى للوصول بالبشرية الى حياة سعيدة فضلى . وانهم يرون ان تحقيق المثل الاشتراكية يجب ان يكون عن طريق البرلمان . وهم يدركون ان العادة هي الدعامة التي يستند عليها كيان المجتمع . اذ الجماهير هي تحت سيطرة العادات والتقاليد . وليس من السهل تبديل عادات الناس بحجة قلم . فيجب ان تنمو العادات الجديدة مع النظام الجديد جنباً الى جنب لتسند وتشد ازره لكي لا يحدث رد فعل بحيث يرتد بالحركة الاشتراكية الاصلاحية الى الوراء ، ويسبب لها ضعفاً ووهناً .

« ب » حزب العمال البريطاني

اشتدت في اواخر القرن التاسع عشر الحركة الاشتراكية في بريطانيا ، وتألفت احزاب محلية للعمال في طول البلاد وعرضها . وكان اهمها الحزب المسمى « حزب العمال المستقل » تحت زعامة

« كير هاردي » . وغايته كانت توحيد كافة القوى اليسارية وتوجيهها نحو تحقيق الاشتراكية . ولم تكن هذه السياسة الا تنفيذاً لما أشار اليه ماركس من أن الاشتراكية لا تنجح كمجرد فكرة وعقيدة ، بل ان نجاحها لا يتم الا اذا تحولت الى حركة . وفي عام (١٨٩٩) انعقد مؤتمر النقابات العمالية فاتخذ قراراً بدعوة كافة الهيئات الاشتراكية والنقابية والمنظمات التعاونية من اجل الاتحاد لتحقيق الاهداف المشتركة . فتم ذلك الاتحاد ضمن الحزب السياسي الجديد وهو « حزب العمال » الذي يجمع بين دفتيه الهيئات الاشتراكية السياسية ، والنقابات العمالية ، والجمعيات التعاونية . واندجت به الجمعية الفابية واصبحت له بمثابة الدماغ المفكر الذي يرسم الخطط ويضع التصاميم ويعين الاهداف .

الفصل الخامس

علاقة السلطة بالفرد



ان وجه الخلاف بين الاشتراكية السياسية وبين المذهبين
اللاحكومي والسنديكالي ان الاخيرين يمتنان السلطة على اختلاف
انواعها ، ويخشيان شرها ، ويعتبرانها في كل الاحوال اداة للاستغلال
ولاخضاع فئة اجتماعية لآخرى .

اما الاشتراكية فتعتقد ان الانظمة الاجتماعية تتغير بموجب
الظروف الاقتصادية . فاذا ما ازيلت الدولة التي تمثل مصالح
المستغلين من الوجود وحلت محلها دولة تمثل الارادة الشعبية العامة ،
فان السلطة عندئذ تكون وظيفتها خدمة مصلحة المجتمع ولن تعود
اداة طبقية غايتها حفظ مصالح طبقة على حساب الطبقات الاخرى .
وعندئذ لا يبقى ما يخشى منه من اساءتها التصرف للضغط على حريات
الافراد او الاعتداء على حقوقهم الطبيعية .

اجل ، لقد كانت علاقة السلطة بالفرد ولا تزال الشغل الشاغل
لكثير من المفكرين ، إذ طالما كانت السلطات في عهود التاريخ

باغية، تستبد بالافراد، وتسيطر على عقولهم، وتحد من حرياتهم.
لذا فقد بقي الصراع مستموراً بين الفرد وبين السلطة .

واذا ما درسنا تطور البشرية ودققنا المراحل التي مرت عليها نجد ان السلطة بدأت أول ما بدأت عن طريق الاغتصاب ، فلقد كانت القوة البدنية هي العامل الوحيد للزعيم والثروس واكتساب السلطة على الجماعات . فمن تفوق بصفة القوة تمكن من الانتصار على غرمائه ، وحاز السيطرة والنفوذ على جماعته . ولقد بقيت البشرية عهوداً طويلة الامد وهي عائشة على تلك الحالة ، كان الحق فيها للقوة . فالحكم والمال والنفوذ للاقوياء ، واما الضعفاء فواجبهم الخدمة والخضوع والطاعة العمياء . ثم ابتدع نظام الوراثة لاجل حفظ السلطة بأيدي اسرة واحدة أو اسر معدودات .

فكان هؤلاء الرؤساء يتمتعون بالسيادة ، وبيدهم مقاليد الامور . وكانوا يدعون بتأييد الحق الالهي لهم وان ما هم عليه انما هو بارادة الله وتقديره ، وان من تمرد عليهم فانما هو متمرد على ارادة الله . فالدولة هم وهم الدولة ؛ كما اعلن لويس الرابع عشر حينما قال :
« الدولة هي انا .. »

فالسلطة في حالة مثل هذه لا بد ان تخدم مصلحة اصحابها ، ولا يتوقع منها ان تخدم مصلحة المحكومين الا الى الحد الذي لا يعارض مصلحة الحاكمين . لذا فقد فرضت القيود في مختلف ادوار التاريخ الانساني للحد من حريات الافراد الذين هم من غير طبقة ذوي الحكم وسلبيهم حقوقهم . فليس لفرد من هذه الطبقة ان يطالب بحقه في الحرية والمساواة . واذا رفع احد هؤلاء الافراد

رأسه ، واطلق صوته مطالباً بحقه وحق طبقته لا يجد من السلطة
الاتنكيل والتعذيب وسوء الجزاء . ولقد كان الارهاب دائماً
سلاح السلطات لقمع حركات التحرر وإسكات المناضلين عن حقوق
الطبقات المحكومة .

ومن هنا كان الصراع بين السلطات والافراد . وانما هو
صراع طبقي . اذ كانت السلطات دائماً تمثل طبقات معينة محاولة
اخضاع بقية الطبقات لمشيئتها وخدمة مصالحها .

وما الحركات الديمقراطية الا محاولات لاصلاح هذا الحال
وايجاد مخرج من هذه المعضلة بايجاد طريقة للتوفيق بين مصالح
المواطنين ومصلحة المجموع بصورة يسودها التناسق والانسجام .
فلقد جاءت الليبرالية فتناكرت للدولة في صالح الفرد .

اما الفاشستية فعززت حقوق الدولة ككيان يندمج فيه كيان
الفرد فيذوب فيه .

واما الفوضوية فغايتها تخطيم ما كنة الدولة ، لأن هذه في نظرها
اداة لسلب الفرد حريته والاعتداء على حقوقه ومقدساته .

والاشتراكية تؤكد اهمية الفرد ضمن مجتمعه . انها تعنى بتنمية
شخصية الفرد ، وتعزيز كرامته ، وتأمين حقوقه وحرياته ، بصورة
منسجمة تمام الانسجام مع حقوق الآخرين وحرياتهم ، ومع
مصلحة المجموع .

فالليبرالية معنوية بحرية الفرد دون المصلحة الجماعية . اذ انها
اولت حرية الافراد جل اهتمامها . الا انها لم تأخذ بنظر الاعتبار
الطبيعة البشرية المبنية على الانانية ، وعلى حب السيطرة والظهور ،

ولم تعر الحقيقة التالية اذناً صاغية ، وهي انه اذا ما اطلقت الحرية
للأفراد دون توجيه او تنظيم حدثت حالة من التسبب بحيث لا يؤمن
من ان يعم "الظلم والاعتداء والاعتصاب . وفعلاً هكذا كان .
فلقد تقطبت الثروات ، وتوسعت الفوارق بين الطبقات ، فأصبح
الحكم بأيدي جماعة قليلة من اصحاب الاموال والاعمال . وصار
هؤلاء يقاومون الاحرار ، فما ارتفع رأس الا " أخفضوه ،
وما انطلق لسان بالدعوة الى الاصلاح الا " قطعوه ، وما علا نفس
للمطالبة بالحياة الحرة الشريفة الا " أخذوه .

فالحرية في هذه الحالة مضمونة للأقوياء فقط ، والأقوياء في هذا
العصر هم اقوياء المال . واما بقية افراد المجتمع الذين يكونون
الغلبية الساحقة فليس لها من الحرية الا القدر الذي لا يعارض
مصلحة الاقلية الحاكمة . وللطبقة الغنية حقوق تتعدى حقهم
الطبيعي ، وتعتدي على حقوق الآخرين ، دون ان يكون لهؤلاء
حق محاسبة تلك الطبقة او حق المطالبة باستعادة حقهم المغتصب المضمين .
ولقد اثبتت الوقائع ان الحرية الاقتصادية المطلقة تؤدي الى ان
تحد حرية الاقلية السائدة اقتصادياً من حريات الآخرين ، فينعدم
عندئذ ضمان تعميم نعمة الحرية على جميع المواطنين . وهذا مخالف
لروح الديمقراطية .

ولقد اجاب « لوي بلان » الزعيم الاشتراكي الفرنسي في القرن
التاسع عشر على السؤال التالي : « أليس تدخل الدولة بشؤون
الأفراد معارضاً لمبدأ الحرية ؟ » فقال : « نعم ، فيما اذا قصد بالحرية
تلك التي يمنحها القانون . ولكن الحرية الحقيقية ليست مقتصرة على

تلك. بل هي القدرة لكل انسان على ان ينمّي قابلياته ويتمتع بحقوقه ، بصورة متعادلة ، تحت ظل النظام والعدل الاجتماعي .
وان الحرية الحقيقية للفرد هي الحرية الفعلية التي لا تحدّها مصالح نفر اشد قوة ونفوذاً . وهذه الحرية الفعلية لا تتحقق تحت ظل المنافسة الحرة ، بل تحت ظل نظام يحقق الفرص المتساوية ، والتكافؤ في المنزلة الاجتماعية أمام الجميع . وانه لا يمكن ان تنمو الحرية فعلاً حيثما حرم الانسان من المثقف ، ومن العوامل المؤدية الى الصحة الجسمية والعقلية ، ومن التزود بادوات العمل والانتاج . فاضطرار الانسان الى الخضوع الى من هم اوسع ثراء وأعلى ثقافة يحرّمه من نعمة الحرية . »

فما دامت الطبيعة الانسانية على ما هي عليه ، فان المجتمع يتمتع بحرية أكمل وهو تحت نظام يوصد ابواب تعسف الفود بالفرد مقدماً ما تحت نظام يترك الناس احواراً لاتباع وغباتهم ونزواتهم ومصالحهم الخاصة ويفسح المجال للتعسف وتحكم القوي بالضعيف .

وان فرض قيود على الحريات تطبق على الجميع سواء بسواء يفضي لأن يتمتع الجميع بنعمة الحرية بصورة متكافئة منسجمة . ولكن تلك القيود يجب ان تعينها وتحدّها ارادة المجتمع العامة وليس ارادة شخص واحد أو فئة قليلة مهيمنة .

يجب ان يزال قانون الغابة من الحياة الاجتماعية ، ويستعاض بدله بنظام مبني على العقل الرشيد ، وعلى العواطف الكريمة وعلى الشعور الاخلاقي السليم .

اما المذهب الفوضوي فهو يعتمد اعتماداً لا يتفق والواقع على
طبيعة الطبيعة الانسانية ، ويغالي بذلك الاعتماد .

نعم ، ان الاحوال الاقتصادية والانظمة الاجتماعية أثراً بعيداً
في اخلاق الافراد وسلوكهم . تلك حقيقة لا ريب فيها . ولكن
لتلك الحقيقة حدود لا تتعدها . فبالاضافة الى اثر النظام الاجتماعي
في سلوك الانسان ، فهناك موجبات اخرى كامنة في طبيعة
النفس البشرية وفي غرائزها ، لا يحيط من اثرها على سلوكه .

فالانانية هي أهم ظاهرة من ظواهر غريزة البقاء وحفظ الذات
في الانسان ، وقليل من الناس من يتمكنون من الافلات من ربقها
والانطلاق من طرقها الحديدية . كما أن هنالك من تكون لهم طبيعة
اجرامية مكتسبة بالوراثة او بعوامل اخرى . وهنالك من تحدث لهم
نزوات تدعوهم الى افتراء الجرائم والآثام بدوافع عاطفية أو غريزية
انفعالية كالغيرة والكراهة والغضب وما شابه ذلك . وهنالك من
تدفعه غريزة حب العظمة والسيادة الى انتهاز الفرص للاعتداء على
حريات الآخرين وحقوقهم . ولقد سبق ان قال الشاعر العربي :
والظلم من شيم النفوس فان تجد

ذا عفة فلعلّة لا يظلم

وهذه الاحوال لا يمكن معالجتها بجرة قلم ، فتصلح البشرية من
عيوبها بين عشية وضحاها ، وتصبح اشبه باللائكة طهراً
وعفة وكلاً .

فالبشرية ، بوضعها الحاضر ، لاتزال بحاجة الى منظمة حكومية
وظيفية الحد من حريات الجميع حداً متكافئاً بحيث لا يفسح

المجال للاستغلال ، أو لأن تعتدي حرية البعض على حرية البعض الآخر .

وان تلك المنظمة السياسية أو الادارية يجب ان تعتمد على الادارة المنظمة الواعية للمجتمع . وهذا لا يتحقق الا تحت نظام ديمقراطي اشتراكي كامل ، تكون فيه وسائل الانتاج تحت الملكية العامة ، وتكون الفوارق الطبقيّة منعدمة ، وتكون غاية الانتاج المنفعة العامة لا المنفعة الخاصة ، وتكون الهيئات الحكومية ممثلة للامة ، بمختلف طوائفها ونحليها ، تمثيلاً صحيحاً كاملاً . فالسلطة ، في هذه الحالة ، تنبع من صميم الامة ، ممثلة ارادتها العامة ، وخاضعة دائماً لسيطرتها التامة . وان حكومة مثل هذه يستند حكمها على رأي المجتمع الاجماعي ، ان امكن ، والاّ على رأي الاغلبية . لقد عاب الفوضويون النظام البرلماني ، مستندين بذلك على تجاربهم الماضية ، بقولهم ان نظام الاغلبية لم تظهر فوائده على الطبقات المغبونة حتى الآن ، وما هو الا الاستعاضة عن حق الملوك الالهي بحق الاكثورية الالهي . والنتيجة كانت نفس النتيجة .

وان هؤلاء المعارضين استندوا في انتقادهم للنظام البرلماني على تجاربهم في القرن التاسع عشر في دول لم تكن قد افلتت بعد من النظام الرأسمالي أو تحررت من النظام الطبقي . ويجب ان لا يغرب عن بالنا ان هنالك فرقاً كبيراً بين النظام البرلماني المطبق في مجتمع رأسمالي مؤسس على الملكية الخاصة وعلى تفاوت الطبقات ، وبينه في مجتمع مؤسس على نظام اشتراكي جماعي لا اثر فيه للامتيازات أو للتمايز الطبقي .

فالغاء النظام المؤدي الى الارباح الخاصة ، والاستعاضة عنه بنظام يكون فيه الدافع للعمل الانتاجي الخير العام والمنفعة الاجتماعية يقطع دابر المنافسة الاقتصادية الحرة . فتحل روح الايثار والغيرية محل الأثرة والانانية . وعندئذ يشعر كل فرد ، سواء كان عاملاً أو مدير عمل ، سواء كان وزيراً أو موظفاً صغيراً ، بأن مصلحته معتمدة على مصلحة المجموع ومنسجمة معها ، وأنه ليس هنالك تناقض بين المصلحتين ، وإن كل ما يسبب خيراً وسعادة للمجتمع تنعكس آثاره عليه . وإن هذا الشعور يقوئ في الناس الحاسة الخلقية فتنعكس آثارها على التشكيلات السياسية للمجتمع .

وإن نظام الاغلبية البرلماني ، بالرغم من نواقصه وعيوبه ، هو الحل الوحيد الذي يجعلنا اقرب الى العدالة والى الديمقراطية الحقة ؛ إذ لم يظهر ، حتى الآن ، ما هو اكمل وأصح وابلغ للامرام منه . أما الاحكام التي تستند على الاتفاق الجماعي - كما يريد القوضيون - فمستحيلة حتى في المجتمعات الصغيرة ، فكيف بالمجتمعات الكبيرة التي تتباعد بها المصالح وتباین وجهات النظر ؟

فالتشكيلات الحكومية ، إذن ، ضرورة الآن والى امد بعيد في المستقبل . وإن لها وظائف عديدة يجب ان تؤديها للمجتمع . وأهم تلك الواجبات هي : التوفيق بين المجتمع وبين اجزائه ، وكذلك بين المنظمات الانتاجية وبين المستهلكين وبين بعضها البعض ، والاشراف على الشؤون الثقافية والصحية والقضائية وما شابه ذلك من الشؤون العامة للمجتمع .

ولكن يجب ، في نفس الوقت ، ان يؤخذ أشد الحذر بتسليم السلطة زمام الامور الا بقيود ، وان تتخذ الاحتياطات لتقليص سلطاتها الى الحد الأدنى الضروري فقط ، وان تعمم الامر كزية الى اوسع نطاقها ، وان يجعل التمثيل النيابي اقرب ما يمكن لأن يمثل جميع التيارات الفكرية للمجتمع وذلك بتعميم الاقتراع على كل راشد وراشدة من كلا الجنسين ، وجعل الانتخاب نسبياً على ان يجري بصورة حرة ولا تتدخل فيه عوامل تؤثر على حرية الانتخابات ونزاهتها ، ثم اطلاق الحرية الفكرية على اوسع نطاقها ، ومنها حرية النشر وحرية الكلام وحرية التجمع .

ويجب ان تكون السلطة تحت اشراف رأي عام يقظ مستنير . ولكي يكون ذلك الاشراف ذا اثر عميق ، ونحكم الرأي العام الشعبي على السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية قوياً يجب فصل تلك السلطات عن بعضها فصلاً تاماً ؛ فلا تكون اية هيمنة للواحدة منها على الاخرى . ثم يجب ان تكون كافة الوظائف الرئيسية في السلطات الثلاثة منبثقة من الشعب ، فيعين الاشخاص الذين يشغلونها نتيجة انتخاب شعبي عام ، على ان يجري الانتخاب بصورة متكررة وبفترات قصيرة متقاربة الاجل - اي في كل عام او كل عامين مثلاً - وذلك لكي يكونوا دائماً تحت سيطرة الناخبين وهيمنتهم ، فيحاولون استرضاء الشعب وخدمته فيحجمون عن اقتراف ما قد يقرؤونه من سوء تصرف او استغلال لمناصبهم لسد اطماعهم الشخصية ونزواتهم الذاتية على حساب المجتمع . ثم يجب ان لا تكون الدولة هي الغاية التي تسبغ عليها مسحة قدسية تستوجب على الافراد ان يدبجوا كيانهم بها ، دون انماء او

تعزيز لشخصيتهم . بل يجب اعتبار الفرد في المرتبة الاولى من
الاهمية ، وما الدولة الا أداة لأداء الخدمات له ، وتحقيق الامور
التي لا يمكنه تحقيقها بمفرده .

وان انما شخصية الافراد ، وتنمية صفات الخير فيهم ، وتعزيز
عزتهم وكرامتهم ، وتأمين مصالحهم بصورة منسجمة متناسقة ، انما
هي وظيفة الجهاز الحكومي الذي سيتفتق عنه المستقبل القريب .
فما لم تكن هنالك روابط متينة من الثقة المتبادلة ، والاعتماد
المتقابل ، والوفاق والصفاء تربط بين الافراد وبين الدولة ، لا
يمكن لأمر المجتمع ان تجوي بمجواها الطبيعي ، وبجالة يخيم
عليها ظل العدالة والطمأنينة . ولا يمكن وجود تلك الروابط
بين افراد الشعب وبين السلطة ، لم يكن نظام الدولة مؤسساً
على احترام كرامة الافراد ، وصيانة حقوقهم ، وعدم الضغط
على حرياتهم في جوّ مُفَعَم بروح الاخوة ، والعدالة ، والتكافؤ ،
والانصاف ...

للمؤلف نفسه

الديمقراطية في التطبيق

(بحث تحليلي لمبادئ الديمقراطية وأركانها وأهدافها)

سيصدر قريباً

C 300030802
300030801

b.1291637x
I-1377494.3

مراجع الكتاب

العربية

- دراسات في الاجتماع : عبد الفتاح ابراهيم
تاريخ اعلان حقوق الانسان : البيروبايه ترجمة محمد مندور
هذه هي الديمقراطية : ادوار بنيش ترجمة :
حسن صعب
مذكرات في تاريخ المذاهب الاقتصادية : محمد عزيز
النظام الاشتراكي : الدكتور راشد البراوي

الانكليزية

- Hatterley : A Short History of Democracy
Reginald Lennard : Democracy — The Threatened Foundations
John Burgess : The Foundations of Political Science
Delisle Burns : Democracy
R. M. Mac Iver : The Ramparts We Guard
R. H. Gabriel : The Course of American Democratic Thought
Harold Metz : Authoritarianism & The Individual
Bertrand Russell : Roads To Freedom
J. S. Mill : On Liberty
John Locke : Treatise on Civil Government
Hitler : Mein Kampf
Mussolini : Fascism : Doctrine & Institutions
Ramsay MacDonald : The Socialist Movement
E. S. Bogardus : The Development of Social Thought
The Encyclopedia of Social Sciences

Bakrii, 'Ataa
Diimuqraatiyyah fii al-ta
kwiin : al-diimuqraatiyya
JC 421 B35x 1952

13 FEB 1996

main

0 0 3 0 0 0 3 0 8 0 2
JC 421 B35x 1952

JC
421
B35x
1952

مطابع دارالکتب

٣٠٠ قرشاً لبنانياً
٣٥٠ فلساً عراقياً
او ما يعادلها